

فصول الحوائش
لأصول الشاشي

يطلب من

مكتبة دار الفقه

أردو بازار، لاہور

بِإِذْنِ اللَّهِ الْمُنِيبِ

الحمد لله المان خالق الانس والجان ان وفقنا لطبع
هذا الكتاب المستطاب الجامع للبتن والشرح والحواشي
الكاشف لشبهات النواشي الدافع لارهام الغواشي المسمى به

فصول الحواشي لاصول الشاشي

يطلب من

مكتبة الحرم

أروبارز لاهور

دد غير متروكها
 بحرم خلاف الذي اذبح
 القضي فحوصه بالموثيق والارزاق
 اهل العترة والدينا جميع الموالفات وكذا
 ان الانسان اخذ في وفات كمدود وهذه
 قصص الرجن بقولهم انهم كمدود وهذه
 من مؤمنان وكانوا من اهل الجحيم عام القصة
 اي يطلق على غيره اهل الجحيم عام القصة
 التي يكون الا بالموثيق من اهل الجحيم
 التي يكون الا بالموثيق من اهل الجحيم
 التي يكون الا بالموثيق من اهل الجحيم
 التي يكون الا بالموثيق من اهل الجحيم

هذا الكتاب من اهل الجحيم
 هذا الكتاب من اهل الجحيم
 هذا الكتاب من اهل الجحيم
 هذا الكتاب من اهل الجحيم

في التفسير العاشر
 في التفسير العاشر
 في التفسير العاشر
 في التفسير العاشر

في التفسير العاشر
 في التفسير العاشر
 في التفسير العاشر
 في التفسير العاشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على سوانح نعمائه المواترة في كل زمان
 الحمد لله على سوانح نعمائه المواترة في كل زمان

الحمد لله على سوانح نعمائه المواترة في كل زمان
 الحمد لله على سوانح نعمائه المواترة في كل زمان

وسوانح آياته المتقاطرة في كل آن وشكره على
 وسوانح آياته المتقاطرة في كل آن وشكره على

وسوانح آياته المتقاطرة في كل آن وشكره على
 وسوانح آياته المتقاطرة في كل آن وشكره على

ما اصطفا بنا من كافة الامم بدائع الاحسان وهذا
 ما اصطفا بنا من كافة الامم بدائع الاحسان وهذا

ما اصطفا بنا من كافة الامم بدائع الاحسان وهذا
 ما اصطفا بنا من كافة الامم بدائع الاحسان وهذا

الى الشريعة المضية بسواطع البهتان واشهادان لا
 الى الشريعة المضية بسواطع البهتان واشهادان لا

الى الشريعة المضية بسواطع البهتان واشهادان لا
 الى الشريعة المضية بسواطع البهتان واشهادان لا

اله الا الله واشهادان محمد عبده ورسوله المبعوث
 اله الا الله واشهادان محمد عبده ورسوله المبعوث

اله الا الله واشهادان محمد عبده ورسوله المبعوث
 اله الا الله واشهادان محمد عبده ورسوله المبعوث

بالوجود والعدم ما يعلم انما من سياتيك بالهجرة من التات والافلاك
 بالوجود والعدم ما يعلم انما من سياتيك بالهجرة من التات والافلاك
 بالوجود والعدم ما يعلم انما من سياتيك بالهجرة من التات والافلاك
 بالوجود والعدم ما يعلم انما من سياتيك بالهجرة من التات والافلاك

وصفة الحاقاقاء
من المراحل والبيضاء
بالقشور
مفيد بوضوح وزن
مفيد پوست وايدى
من الشوكى و
من القمار

[illegible][illegible]

بما دون
سفيد پوست آردی
به هفتا حال من الشکر و
الادھام التماسه بالقام
حاصل الغنی ظام او الاملا
بالفتح جبه طوفتغین مقراء
القوم والعلامة وکلا شرفی
انهم مقدر فاف الاحکام
في الحدیث اصحاب کالنجی
اقدیم اقدیم وکما ان العلامة
يعرف به الشیء کذا يعرف
من یبينا صلی الله

القوم من قتل منافق لا
 انهم مقتولون في النجس
 في الحديث اصحاب النجس
 اقتلوا هذا النجس وكما ان
 بغيره في النجس قلنا
 والله اعلم
 قوله الحق والواحد
 رضى الخطاء وداره
 منه فيكون ذكر المذنب
 الازد اى الزيل خاد
 البعير منه على
 جمع مصباح بالكرامه
 كذا في النجس فالصلاه
 يدلسه وايراد الجرم

الحكومة
بدرعنه وايدو
للحكومة

مفتی محمد شفیع صاحب دہلی

خبر و فاسق
و بخلان بكون
صفحة

عین اللہ مرحوم
قولہ افطار

الحمد لله

[illegible]

مقالة السماء للهاشدي وإعلام مراحل الحنفية البضا
فان أهم مطالب الدينية وأعظم معالم اليقينية
علم الفقهاء والشرائع والأحكام فزيتي للعلم بالمال
فنون وصف هودون غير فكيف وصف
عليه بل فيه مساقاة

[illegible][illegible]

والمحيي من الحنف وهو عوجاج في الرجل أي ميله فاستعمل في مجرد الميل وخص الحنيف
لما نزل عن الباطل إلى الحق ولذا يطلق على المسلم فالحنيفية هي الملة المائلة عن الاعتلال والتمسك
للمبالغة ١٣

[illegible]

فصل اول

[illegible]

۸
۱۵۰۰
دانا
پیش
۱۲

[illegible]

بفضل على سائر الملكة علي قال علماء المعاني والبيان وخصه

الستنبطين منهم بمزيد الاصابه وتوايه والصلوة على النبي محمد
جاءوا الطاعة الطاعة

صلى الله تعالى عليه وسلم واحى ابراهيم الجتهدين الذين صرفوا طاقتهم

فِي اسْتِخْرَاجِ السَّائِلِ مِنَ النِّصْوَصِ بَيَّارِهَا وَأَشَارَتِهَا وَأَقْضَاهَا

بالقياس على مواضع النصوص وإنما كان لهم مزيد الأصالة

لأن كل عالم له إصابة أحكم البصو ص عليه وجمته له إصابة

الحمد لله مع علمه بحيث يظمن القلب لداية وصابه بعد تيسر
 في ١٢ رجب ١٢٩٠

عبر المصنوع من سائر المواد وبنوعها

أَبْدَانُهُمْ فِي حَقِّهِ الدِّينَ وَالْآخِرَ عَلَى قَدَرِ التَّعْذُلِ وَالْمُجْتَهِدِ

اذا اخطأ كان له اجر واحد واذا اصاب كان له اجران وغير

المحمد اذا اخطأ لا يكون له اجر فلا يكون لهم مزيد الثواب و

السلام على ابي حنيفة واجاباه بجنة السلامة والمراد سلام الله تعالى

عليه حذف المضاعف اليرقودون الصلوة لان في الاستعانة اخص

بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا يَصِلُ عَلَى غَيْرِهِ الْاِتِّبَاعُ وَخَصَّ اَبَا

حَقِيقَةً وَاجِبًا بِهِ بِالذِّكْرِ لَا نَمُوتُ هُمُ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مَمْلِكَةً قَوَّاعِدُ

المسائل الشرعية واستخراج المعاني الفقهية من النصوص

عنه وهو لما قيل لم يذكر المصنف السلام على الخليفة م دون الصلاة على الخليفة م ١٢

[illegible]

۱۲ در صفت
 ۱۳ سوایض
 ۱۴ در صفت
 ۱۵ در صفت
 ۱۶ در صفت
 ۱۷ در صفت
 ۱۸ در صفت
 ۱۹ در صفت
 ۲۰ در صفت
 ۲۱ در صفت
 ۲۲ در صفت
 ۲۳ در صفت
 ۲۴ در صفت
 ۲۵ در صفت
 ۲۶ در صفت
 ۲۷ در صفت
 ۲۸ در صفت
 ۲۹ در صفت
 ۳۰ در صفت
 ۳۱ در صفت
 ۳۲ در صفت
 ۳۳ در صفت
 ۳۴ در صفت
 ۳۵ در صفت
 ۳۶ در صفت
 ۳۷ در صفت
 ۳۸ در صفت
 ۳۹ در صفت
 ۴۰ در صفت
 ۴۱ در صفت
 ۴۲ در صفت
 ۴۳ در صفت
 ۴۴ در صفت
 ۴۵ در صفت
 ۴۶ در صفت
 ۴۷ در صفت
 ۴۸ در صفت
 ۴۹ در صفت
 ۵۰ در صفت
 ۵۱ در صفت
 ۵۲ در صفت
 ۵۳ در صفت
 ۵۴ در صفت
 ۵۵ در صفت
 ۵۶ در صفت
 ۵۷ در صفت
 ۵۸ در صفت
 ۵۹ در صفت
 ۶۰ در صفت
 ۶۱ در صفت
 ۶۲ در صفت
 ۶۳ در صفت
 ۶۴ در صفت
 ۶۵ در صفت
 ۶۶ در صفت
 ۶۷ در صفت
 ۶۸ در صفت
 ۶۹ در صفت
 ۷۰ در صفت
 ۷۱ در صفت
 ۷۲ در صفت
 ۷۳ در صفت
 ۷۴ در صفت
 ۷۵ در صفت
 ۷۶ در صفت
 ۷۷ در صفت
 ۷۸ در صفت
 ۷۹ در صفت
 ۸۰ در صفت
 ۸۱ در صفت
 ۸۲ در صفت
 ۸۳ در صفت
 ۸۴ در صفت
 ۸۵ در صفت
 ۸۶ در صفت
 ۸۷ در صفت
 ۸۸ در صفت
 ۸۹ در صفت
 ۹۰ در صفت
 ۹۱ در صفت
 ۹۲ در صفت
 ۹۳ در صفت
 ۹۴ در صفت
 ۹۵ در صفت
 ۹۶ در صفت
 ۹۷ در صفت
 ۹۸ در صفت
 ۹۹ در صفت
 ۱۰۰ در صفت

رتبة من رتبة الصلوة والترقى حسن ان يكون بين رتبة
 هذا وبين الرتبة عليه السلام دون من دونهم كقولهم
 يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 فلهذا قالوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 في مقامهم اقول هذا من غير اسم الله تعالى و
 لو سلموا بالصلوة مخصوصة على النبي
 الصالحين لا بعبادة والملائكة

والترفع مخصوصاً بالعلمانية
والأولياء والعلماء رعاية الدين والبلاد من مرتبة
الترحم دونهم والعفو للدين فمن ان يكون لمن
بين مرتبة المنزلين اعني يقال لمن اختلف
منزلتهم كل فصان وخضري وزى العزيب دون لمن وهم
ينوتهم كمنافخ الجمان فأقلاً عن الإمام الأعظم
كانت أيضاً لا يصح السلام على ما فسر أيضاً
فعلى هذا أيضاً لا يصح البعض مع لعباء أيضاً
ألا ان يبنى على مذاهب خفيفة غير على
افيد قوله دون التواضع والسلام فبذلك على
امعقون من النبي عليه الصلوة والسلام فبذلك على
الأعلى والأدنى في الأدب في الأمانة
الصلوة لا تليق دون غيث
كما في قوله تعالى ان الله
وملائكته

[illegible]

وهو يقر دليل
 الانحصار للتأصيل حصراً لا لثبوت
 في الاربعية وان اوجب عنه بان الحصر
 بالنسبة الى التعليلات لا العقليات وهذا
 حكم عقلي ولو اعتبر الدليل العقلي في المسائل الفقهية
 فهو من وجه في القياس الشرعي فلا يثبت الحكم الفقهى بالدليل العقلي الشرعي
 من ازيد القياس
 غير ذلك لان القياس الفقهى لا
 رتبة ولا مقبول مقصود وهو مقصود
 فيكون ذلك هو ان التناقض في المسائل
 لا يثبت
 محمود وكونه لم
 في ١٦٠ صفحة
 من ازيد القياس
 غير ذلك لان القياس الفقهى لا
 رتبة ولا مقبول مقصود وهو مقصود
 فيكون ذلك هو ان التناقض في المسائل
 لا يثبت
 محمود وكونه لم
 في ١٦٠ صفحة
 من ازيد القياس
 غير ذلك لان القياس الفقهى لا
 رتبة ولا مقبول مقصود وهو مقصود
 فيكون ذلك هو ان التناقض في المسائل
 لا يثبت
 محمود وكونه لم
 في ١٦٠ صفحة

[illegible]

عليه السلام وكان لموسى
ربلا واسطة على السلام كما ذكرنا في القبط
كان انبياءا على السلام بولسطة الملك كما ذكرنا في القبط
عليه السلام وقالها اعلام وكان لنبينا عليه السلام
وهو ربي داود وم كان له علي السلام نفس في ربي
ايضا نحو قوله لعل علي السلام نفس في ربي
والوحى الى غيا الانبيا ونفس في ربي
نحوه واخرجنا الى ابي يوسف
١٢
بالوحى ايجل يا يكون نظمه مكتوباً في الاصحاف
مكتوباً به ولا يجوز كبر شيل مع ولا الرسول
صلى الله عليه وسلم وتبدله وهذا مختص بالقرآن
واما السنة فبما علم ان يكون حليمة عاترة وبقية النبي
تلك الساعة ولو الهام فاعرب الى المختارين
يعاربون في ابجدي حاشية المصنف ١٢
منه

هو الذي انزل على الكتاب من عند الله تعالى
 فان قيل قد قيل ان الكتاب من عند الله تعالى
 انما هو الذي انزل على الكتاب من عند الله تعالى
 فان قيل قد قيل ان الكتاب من عند الله تعالى
 انما هو الذي انزل على الكتاب من عند الله تعالى

كتاب الله تعالى وفيه فصول وانما يستعمل تعريفه لانه اشهر من ان يعرف لانه سور معلومة معدودة اولها الفاتحة واخرها سورة الناس وكل سورة مشتملة على عدة ايات وكل اية على كلمات مخصوصة فكان القرآن مميزا عن كل كلام غيره بحيث لا يشبهه شيء منه بغيره فلا يحتاج الى التميز والتعريف لتمييز المحدود من غيره لا غير ثم الكتاب عبارة في الدلالة جلاء على مراتب وخصاء كذلك ولذلك تتفاوت مراتب احكام الثابتة لها قطعاً واحتمالاً فلا اخذ في تفصيل اقسام عبارة الكتاب **فصل** في الخاص العام فالخاص لفظ وضع الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى ليدل عليها بنفسه من غير واسطة قرينة كالجهاز لمعنى معلوم احتراس عن المشترك والمجمل فانهما وضعا بازاء معنى من المعاني غير معلوم لان معنى كون اللفظ موضوعاً لهذا كونه متعيناً له ليدل عليه عند الاطلاق بلا قرينة والمشارك والمجمل لا يدل لان على معنى معلوم او لمعنى معلوم او لشخص معلوم كزيد او لعين معلوم وهو اعم من الشخص لتناوله الجنس والنوع ايضاً لان الانسان والرجل اعيان معلومة كزيد وعمرو واحترس بالعلوم عن الاعيان المشتركة كالشترى والحارثية على

فان قيل قد قيل ان الكتاب من عند الله تعالى
 انما هو الذي انزل على الكتاب من عند الله تعالى
 فان قيل قد قيل ان الكتاب من عند الله تعالى
 انما هو الذي انزل على الكتاب من عند الله تعالى
 فان قيل قد قيل ان الكتاب من عند الله تعالى
 انما هو الذي انزل على الكتاب من عند الله تعالى

فان قيل قد قيل ان الكتاب من عند الله تعالى
 انما هو الذي انزل على الكتاب من عند الله تعالى
 فان قيل قد قيل ان الكتاب من عند الله تعالى
 انما هو الذي انزل على الكتاب من عند الله تعالى
 فان قيل قد قيل ان الكتاب من عند الله تعالى
 انما هو الذي انزل على الكتاب من عند الله تعالى

کتابخانه

۱۰۶

الحمد لله
عاش وهو
تعالى
بجسيم
اليعقوبي
فرمان
والأمر
الأمر

عليه السلام

[illegible]

حاصل الجواب ان الحد الثاني خصوص
 بهذا التعيين لا يظهر ان ترتيبه خصوص
 الجنس والنوع لا يقع في مفهومه لا في مفهومه
 لان ترتيبه في مفهومه لا يقع في مفهومه
 فحينئذ لا يقع في مفهومه لا في مفهومه
 فحينئذ لا يقع في مفهومه لا في مفهومه
 فحينئذ لا يقع في مفهومه لا في مفهومه

مدلول اسم الموضوع له ومعناه فنانا لثبوت قوله او لمسي معلوم قلت
 المراد بالاسمي المعلوم الشخص ^{مطلعين} فيكون قوله لمسي معلوم
 افراداً مخصوص العين بالذكر اظهر المزيد خصوصه على خصوص
 الجنس او النوع لا متناع توهم الشركة في زيد مثلاً كتوها
 في انسان ^{بالاسم} او المراد بالمعنى لا يقع بنفسه كالعالم والجمل والسوا واليا مثلاً في المراد
 العين وهو يقع بنفسه كالدله والاشناسا وسائر الحيوانات والجمادات فان قلت
 ما الخاص عرفت كل نوع منه على حدة ولم يجمع ما في حد واحد
 بان يقال الخاص ما وضع لمدلول واحد كما جمع المشترك بنوع
 في قوله ما وضع لمعينين مختلفين فانه اراد به المشترك من المعاني
 والاعيان حيث اريد بالمعنى المدلول قلت ان كثير من
 المشايخ فرقوا بين الخاص والعام بجريان الخصوص في
 المعاني والاعيان جميعاً وقصر العموم على الاعيان فقط
 فلذا عرفوا كليهما في الخاص ليكون نصاً على جريان الخصوص في
 القبيلتين اظهاراً للتفاوت بين العام والخاص قال الشيخ
 فخر الاسلام اما الخاص فكل لفظ وضع لغير معلوم واحد على
 الافراد وكل اسم وضع لمسي معلوم على الافراد وكذا عبا الشيخ
 شمس الائمة السر حسني في اصوله

العام وكلمة العاوي بمعنى او
 لا يثبت هذا الجواب
 القصور من نقل عبارة الشيخان
 الاعراض والاعيان
 اى ببيان الخصوص في
 كخصوص العين الخ

فحينئذ سواء كان في الذهن كالعلم والجهل او
 الخارج كالسواد والبياض من جنس حيث عرفت كل نوع
 اى بالوجه الخاص عيناً كانا او عرضاً
 اى المفهومين عيناً كانا او عرضاً
 اى المفهومين عيناً كانا او عرضاً
 اى المفهومين عيناً كانا او عرضاً

فحينئذ سواء كان في الذهن كالعلم والجهل او
 الخارج كالسواد والبياض من جنس حيث عرفت كل نوع
 اى بالوجه الخاص عيناً كانا او عرضاً
 اى المفهومين عيناً كانا او عرضاً
 اى المفهومين عيناً كانا او عرضاً
 اى المفهومين عيناً كانا او عرضاً

فحينئذ سواء كان في الذهن كالعلم والجهل او
 الخارج كالسواد والبياض من جنس حيث عرفت كل نوع
 اى بالوجه الخاص عيناً كانا او عرضاً
 اى المفهومين عيناً كانا او عرضاً
 اى المفهومين عيناً كانا او عرضاً
 اى المفهومين عيناً كانا او عرضاً

[illegible]

[illegible]

الخا ص غير محي عن القعد في كلبها والمأخوذ في قف
 والى الألفاد أن معناها واحد معلوم حيث كلبنا
 غير معد وهو الراد بقول المص على الألفاد وأن وجه
 القعد في مصداقها لأن كلبنا في الخاص كان اسماء
 فان تبا هذا التعريف من غير ذلك في الألفاد و
 فلان الملك والجن يصدق عليها هذا التعريف وهما
 ليسا بانسان والجن يصدق عليها هذا التعريف وهما
 لجنان هذا التعريف وهما انسانان في المراد باللفظ
 هو القدر على الكلام النفس لا النطق اللساني واللفظ
 والعلوم في علم غيره وما في القلب من الكلام
 لما يصدق على الملك والجن لمدى الجن
 ٢٢
 لان لها خاتما بقدر ان على
 لان لها خاتما بقدر ان على
 النطق لجناني وان لم يقدر احد
 النطق لسانى التشبيه في رتب غيرهم الشكر والاذن
 الكاف للتشبيه لا يحكم
 بالاشتباه لا يحكم
 معانها تدبر ١٢ محرم
 ان اقام الصم منها الى بيان
 ما لا ينبغي تميزه البعث لا ولو لم يكن التميز في
 والمعتق ذلك هو كذا في ذلك التميز في
 الكتاب في عشر رتب والافان اسم ما قلتم كمن
 با تارة اما من نفس او بالافان والافان
 فافق لا يحصل من نفس ان يخلو من غير
 ان يخلو من غير ان يخلو من غير ان يخلو من غير
 ان يخلو من غير ان يخلو من غير ان يخلو من غير

بقوله ينظم جميعا من افراد جميعا من لولا لا يولد لول التثنية
 والثلاثة المجموع المركب هو واحد كما اقرنا بانفا وانما اردنا جميعا
 من مدلولاته لا يمتنع انفراد لا يفيد معنى في جملة فرد بالنسبة
 الى ما قرره الا ترى ان اهل اللغة قالوا ان جميع الجمع تباو امثال الجمع
 الذي هو دونه لان كل جمع منه فرد من افراده فكله هذا ان المراد
 جمعا من مدلولاته فان قيل فكيف من الثلاثة وما وراها مدلول واحد
 من مدلولات لفظ الجمع كزيد وعمر وفرج فالجمع المطلق محمول
 لا يكون متنا ولا جمع من مدلولاته مع انه عام في الاصطلاح قلت
 مدلول اصل لفظ الجمع هو معنى اصل صيغته اى الواحد فاذا الحق به
 علاوة الجمع زاد عليه النظام وهذا اوضح جدا وقيل المراد به جمعا
 غير مقدر واسماء الاعداد دائما تنظم جمعا مقدر يخرج به عن الحد
 لكنه لا دلالة في اللفظ ولا في الجوارح على هذا القيد ولا بد في التعريف
 من الدلالة على كرميد والى كان مخرجا بالفهم وقوله لفظا او معنى
 تفسير للنظام يعنى ان العام نوعان نوع ينظم جمعا من الافراد لفظا
 بان يد ا صيغة الشمول كصغ المجموع غير زيد بن رحال ونوع ينظم
 الجمع معناه بان لا يكون له صيغة الشمول كمن والجن والانس فانها

قالوا يا رسول الله انما نريد ان نعرف الله
 ونعلم ان ربنا الله فلا نشرك به شيئا
 قالوا يا رسول الله انما نريد ان نعرف الله
 ونعلم ان ربنا الله فلا نشرك به شيئا

عن دليل فلا يقدح في القطع الا يرى ان من قام تحت
 حائط لا ميل فيه لا يلام لاحتمال السقوط لا انتفاء دليل السقوط
 واذا كان مائلا يلام لاحتمال السقوط لينشوء عن دليل الميل
 فان قابله اي عارضه من الخاص من الكتاب خبر الواحد

والقياس فان امكن الجمع بينهما بدو^ن التغيير في حكم الخاص
^{أي دون زيادة ونقصان} مع تغيير ما في حكم الخبر يعز^يهما أي بالتقابلين لان الأصل ان يعمل
 بالادلة لا يلزمها بينهما ان مكن والآي وان لم يمكن الجمع بينهما بدو^ن
 تغيير في حكم الخاص يعمل بالكتاب ويترك ما يقابله لان الكتاب
^{أي من خبر الواحد والقياس} أقوى منهما لانه قطعي وهما ظنيان لان في خبر الواحد شبهة

لا ينقطع عن الرسول صلى الله عليه وسلم والقياس مبناه على الراي
وهو يحتمل الغلط والضعيف لا يظهر في مقابلة القوى مثاله
في مثال الخاص من الكتاب او مثال الخاص الذي قابل القياس فان
قلت لا يثبت هذا المثال لان مقابل هذا الخاص القياس اللغوي
لا منافيما يقابل القياس الشرعي اللغوي ليس بحجة عندنا فلا
يصور ضمن المقابلة قلت لانسان كلامنا فيما يقابل القياس الشرعي
المذكور مطلق القياس وامان تصور المقابلة فتايمه فاز القياس
اللغوي انما لم يكن حجة في اثبات الحكم الشرعي فاما يرجع الى اللغة

[illegible][illegible]

١٥
كلوا
تأكلوا
لوطي
حارث
عيسى

غدير يل قبل غدير غنا وليس في
 على الله عليه سلم إلى القطع عليه
 خبر الواحد أو القياس ١٢ فانه قال قال
 الطريق ١٢ وهي زيادة الأظهرين
 الكتاب والقياس ١٢ م

Q

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فحة وأرادة مع من اللفظ دون مع من باب اللغة فيصلم
القياس في اللغة شاهد له فاذا كان حجة في ذلك كان مقابلا
للكتاب صورة فيما اجتمع فيه نفيًا وإثباتًا ونقول القياس
اللفظ حجة عند الخصم فكان هذا مثالا على مذهبه كما في قوله تعالى
وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَإِنَّ لَفْظَ الثَّلَاثَةِ
خاص في تعريف عدد معلوم فيجب العلة ولو لم لا إقرار على الأصل
لما ذهب إليه الشافعي باعتبار أن الطهر مذكروا الحيض وقد
ورد الكتاب في الجمع بلفظ التثنية على أنه جمع المذكر وهو
الطهر لزم ترك العلة بهذا الخاص لأن من حمل على الطهر لا يوجب
ثلاثة أطهار بل طهرين وبعض الثالث وهو الذي وقع فيه
الطلاق ويخرج على هذا حكم ثبوت حق الرجعة في الحيض
الثالث وذلك والله ويصحح تكاح الغيز وبطلانه وحكم الحبر
والاطلاق والسكنى والانفاق والخلع والطلاق وتزوج
زوج باختها وأربع سواها وأحكام المشرع كثيرة تعدد أخبار
بمعنى الأمر والقول مشترك بين الحيض والطهر على ما جاء في اللغة
ولذلك اختلف في تسمية كيار الصحابة فبعضهم أرادوا بها الحيض
هو مذهبنا وبعضهم أرادوا بها الأطهار كما هو مذهب الشافعي

[illegible]

بہنہ جگر خیر الخصال

ومكانوا اهل اللسان فثبت انه مشترك ثم علمنا قالوا
 لفظا **الثلة** يقتضي ان يراد بها الخضم لها اسم خاص لعدد
 معلوم وهي **الثلة** الكوامل الافراد وانما يعمل بها اذا اريد بها
 الخضم اذ لو اريد بها الاطهار انقص العدد من **الثلة** لان
 المراد بها طهاران وبعض الثالث وهو الذي وقع فيه الطلاق اذ هو
 معتد به عند الخصم فلا يكون عملا ب**الثلة** الكوامل وفيه
 ترك العمل بالخاص بالقياس الذي عمل به الخصم وهو ان
 في اسماء الاعداد من **الثلة** الى العشرة علامة التذكير
 يقال **ثلاثة** رجال و**ثلاث** نسوة والخم مؤنث والظهر مذكر
 فدللت التاء في **الثلة** على ان المراد بها الاطهار ونحن انما

لا يمكن له الجواب عنه بانه وان جعل اشارة النفس لكن لا يد حتما على
 ان المراد بها الاطهار فكان بمنزلة القياس بين ان القرء والحيض
 اسماء لدم مخصوص فمن تانيث احدهما لا يلزم ان يكون الآخر
 مؤنثا لا ترى ان لدم العين اسماء لشيء واحد كذلك البرهان
 اسماء لدم مخصوصة مع ان احدهما مذكور والآخر مؤنث فكذلك
 القرء مذكور وان كان الحيض مؤنثا فالحاق علامة التذكير انما كان
 لتذكير لفظ القرء فلا يدل على ان المراد بها الاطهار وتفرع الا
 ختلا اذ اثبت ان العدة عندنا ثلاث حيض عند ثلث اطهار
 انه اذا اطلقها في طرف الحيض الثالثة عندنا من العدة وعندنا خارج
 من العدة لانه يتم ثلث اطهار قبل الحيض الثالثة ثبتت احكام العدة
 في الحيض الثالثة عندنا خلافا لانه اذا اطلقها اطلاقا راجعة كان
 له حق الرجعة في الحيضة الثالثة عندنا وعندنا شافعي زال فيها حق
 الرجعة ومنها صح نكاح غير الزوج في الحيضة الثالثة عندنا وطل
 عندنا ومنها كان فيها حكم الحبس اي تكون محبوسة ليس لها الخرج
 والبروز من بيت الزوج عندنا في العدة وعندنا حكم الاطلاق
 وهو ضد الحبس ومنها كان لها عليه في الحيضة الثالثة السكنى و
 النفقة عندنا لانه ومنها صح الخلع عندنا في الحيضة الثالثة وكذا

[illegible]

عنه من المهور في نكاح زوجاته اي على كل مؤمن في نكاح زوجته لان الجمع اذا قبل بالجمع يقتضى انقسام الاحاد على الاحاد ۱۲

لكن شرط وثالثها بعكس كصدق الفطر فالمرحوم من اى نوع بان من تسم الاخير **سوال** تنصرف
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من

من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من

من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من

من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من

من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من

من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من
من ان يكون هو صوره الا ان العاقل من
صحتها كما لا يخفى بقوله تعالى ان العاقل من

بعد التفتيش والمعاينة
 بما فيها من هذا الجبل واقع
 كذا من مساحته وكونه في
 من المالكين باختياره
 مستعمله في الزراعة
 من المالكين

[illegible]

هو تفنيد ما علقوا به من قبحه

الحواشي السابقة ١٢ عين الله

في ما كانا الفرض مشتركاً في أصل الوضع وما لا يحمل على معنى التقدير كما هو الذهب او على معنى الإيجاب كما هو زعم القس من لا يتقدمه انه المذموم الذي الرخصة

وكانت في الإحكام وهو مسلم عند النفا في جميع أحواله عندنا
بأن الغرض حقيقة في بعضه حقيقة في الآخر
لأنه الذي دل عليه غلبة الاستصحاب في جميع أحواله عندنا
أنه إذا دل على البطلان في النفا في جميع أحواله عندنا
بأن الغرض حقيقة في بعضه حقيقة في الآخر
لأنه الذي دل عليه غلبة الاستصحاب في جميع أحواله عندنا
أنه إذا دل على البطلان في النفا في جميع أحواله عندنا

والقول بغيره لا يثبت في النكاح
لأنه لا يثبت إلا بالنقل
والمعنى الثاني أن النسبة الثابتة
بالدخول والجماع

[illegible]

بطلانه بدون اذن الولي فلا تقابل بينهما قلت لما أخبر الشارع
 بوجود النكاح منها كان الموجد ما يكون نكاحا عند ولا معنى
 لصحته شرعا سواء يكون نكاحا عند الشارع وهو مطلق عن
 قيد كاذن فيوجب صحته بدون اذن الولي فان قلت لفظ تنكح
 مشترك بين المخاطب المذكور وبين المؤنث الغائبة فيكون
 خاصا قلنا انه خاص في صدور النكاح عن اسند اليه الفعل
 وان كان صالحا في الاصل للاسناد الى احدهما وههنا اسند
 الفعل اليها بدلالة قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد
 حتى تنكح زوجا غيره وتوضيح ان لفظ تنكح في الاصل موضوع
 لوجود النكاح في مان الحال والاستقبال وهو معنى واحد
 وانما الاشتراك قبل اسنده الى الفاعل بعد الاسناد اما
 مسند الى الغائبة واما الى المخاطب اليهما جميعا ولا الى احدهما
 غير عين والى انهما يسند يكون خاصا مع عدم عليه اعتراض
 ان النص متروك الظاهر من حيث الاطلاق في حق الصغيرة
 فانها لا يصح نكاحها بلا اذن الولي فجاز ان يعارضه الخبر
 يمكن ان يحجب عنه بان النكاح هو كلام المتعاقدين والكل لا
 انما يوجد بصورة ومعناه والمعنى انما يوجد باختار صحيح
 فيكون ان يحجب عنه بان النكاح هو كلام المتعاقدين والكل لا
 انما يوجد بصورة ومعناه والمعنى انما يوجد باختار صحيح

من زعيم بلا مرجع "نصارى
فلا بد لكل اولى
من ان لا نسلم
قال استدل من
طه "نصارى
يوقف عليه التامل
وقال وجه الشك
على الداء الاباليين
الاول لا يمكن
الوجه

متعلق بحكمه
من قول ان العلم الاثراني
الان المشا عليه بحكمه خلاف قولنا ان
وعلى هذا الظاهر وقبله في ذلك التعديل بل ان قيد بعد
منه قوله بعد الظاهر بالارق بعدما هلك الخ اتفاقا فاندفع ما قيل
وولاهنا قطع بالكتاب فان الكتاب ليس للاعتراض بل نعم اتفاقا
فتمسك الامر عند هلاك في كتاب حاصل لا كتاب فان كان الاول قد
منه قوله مردوي بحسن حاصل الكتاب فان كان الاول قد
سلف اما بالهلاك او بالاسهلاك فان كان الاول قد
سلف من ان عليه قد روي في الظاهر اتفاقا بين علمنا
ان فيه خلافا فلا ينفى وان كان الاول قد
من ان فيه خلافا فلا ينفى وان كان الاول قد
من ان فيه خلافا فلا ينفى وان كان الاول قد

[illegible]

[illegible]

من سرقه
من القطع جزاء كما فيانهم
من النظم الشريف يكن بلاسرف وما
الامثارة الا هذا اوكون الامثارة
اوفي من العباد اوكون الامثارة
هذا المختص عبدا وفي
الصناعات عند تلف الموقوف
غير مستوف

[illegible]

فمن ادب بالخبر

بنزول الخبر ۴
المتفق بينهما للزوم الحق
في أي أذ البرم
على

لأن ثبوت المحل في العهد يستلزم ثبوت في الشبان فيثبت المحل
 في صورتين ههنا الخبر والكتاب لا يتناول إلا القليلتين
 العامد والناس في فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب في
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجه الرد بالخبر
 بالطريق الأولى او نقول في هذا الإشارة إلى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناس خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتخصيص فاحاط بأنه اذا خص العام فمدير رفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا وأما يجوز تخصيص العام إلى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استنساؤا ولا يجوز بالخبر
 الواحد ان يقرر في محله ثم ارتفاع حكم الكتاب مشكلا
 بيقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غير الله وذبيحة الوثني و
 المحوي واجيب أيضا عن الناس بالطريقين احدهما ان
 الناس ذكر لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للمحذور لان الاحتراز عن وقوع التسيما معذور وهذا
 كالاكل فاسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان التسيما
 ذا كرا لا يكون العام مخصوصا ببعض وتايمه ان عدم الذكر مطلق

العام من حيث هو لا يثبت في العهد يستلزم ثبوت في الشبان فيثبت المحل
 في صورتين ههنا الخبر والكتاب لا يتناول إلا القليلتين
 العامد والناس في فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب في
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجه الرد بالخبر
 بالطريق الأولى او نقول في هذا الإشارة إلى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناس خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتخصيص فاحاط بأنه اذا خص العام فمدير رفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا وأما يجوز تخصيص العام إلى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استنساؤا ولا يجوز بالخبر
 الواحد ان يقرر في محله ثم ارتفاع حكم الكتاب مشكلا
 بيقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غير الله وذبيحة الوثني و
 المحوي واجيب أيضا عن الناس بالطريقين احدهما ان
 الناس ذكر لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للمحذور لان الاحتراز عن وقوع التسيما معذور وهذا
 كالاكل فاسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان التسيما
 ذا كرا لا يكون العام مخصوصا ببعض وتايمه ان عدم الذكر مطلق

لأن ثبوت المحل في العهد يستلزم ثبوت في الشبان فيثبت المحل
 في صورتين ههنا الخبر والكتاب لا يتناول إلا القليلتين
 العامد والناس في فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب في
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجه الرد بالخبر
 بالطريق الأولى او نقول في هذا الإشارة إلى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناس خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتخصيص فاحاط بأنه اذا خص العام فمدير رفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا وأما يجوز تخصيص العام إلى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استنساؤا ولا يجوز بالخبر
 الواحد ان يقرر في محله ثم ارتفاع حكم الكتاب مشكلا
 بيقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غير الله وذبيحة الوثني و
 المحوي واجيب أيضا عن الناس بالطريقين احدهما ان
 الناس ذكر لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للمحذور لان الاحتراز عن وقوع التسيما معذور وهذا
 كالاكل فاسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان التسيما
 ذا كرا لا يكون العام مخصوصا ببعض وتايمه ان عدم الذكر مطلق

لأن ثبوت المحل في العهد يستلزم ثبوت في الشبان فيثبت المحل
 في صورتين ههنا الخبر والكتاب لا يتناول إلا القليلتين
 العامد والناس في فاذا خصا منه جميعا لم يبق تحت الكتاب في
 فيرفع حكم الكتاب بالخبر الواحد فكان وجه الرد بالخبر
 بالطريق الأولى او نقول في هذا الإشارة إلى جواب اعتراض الحكم
 وهو ان الناس خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي بالخبر
 لان العام المخصوص منه البعض جاز ان يعارضه الخبر الواحد
 بالتخصيص فاحاط بأنه اذا خص العام فمدير رفع حكم الكتاب
 بالكلية لما قرنا وأما يجوز تخصيص العام إلى ان يقع تحته ادنى
 ما يطلق عليه اسم العام كيلا يكون استنساؤا ولا يجوز بالخبر
 الواحد ان يقرر في محله ثم ارتفاع حكم الكتاب مشكلا
 بيقع تحت الكتاب ما ذكر عليه اسم غير الله وذبيحة الوثني و
 المحوي واجيب أيضا عن الناس بالطريقين احدهما ان
 الناس ذكر لان الشرع اقام الملة مقام الذكر بخلاف القياس
 دفعا للمحذور لان الاحتراز عن وقوع التسيما معذور وهذا
 كالاكل فاسيا اقيم مقام الامساك في الصوم فاذا كان التسيما
 ذا كرا لا يكون العام مخصوصا ببعض وتايمه ان عدم الذكر مطلق

۹

١٢
نقطة مملوك الخيلان
المزود من المملوك يدو ونقطة والمملوك
حرميد ومملوك يدو ونقطة والمملوك
مقرنات المملوك يدو ونقطة والمملوك

المستخرج من كتابه في تاريخ
الملك الناصر

ان تقوا الله
يصل لاعدائكم
والذين هم
ببين

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
من أحب علياً أحب الله ورسوله

الدخول ولا تحت المطالب
مخصص

ذلك لا يخرج من تخصصه

لعمري انك تعلم انك قد افقدت
صديقك الذي كان يدلك على
الطريق الى الله

مطلق والمطلق ينصرف الى الكافر والذاتية تارك صودة لا حقيقة
من قبل العبد والنسب ^{في قوله} والنسب تارك صودة لا حقيقة
ومعنى فلا يدخل تحت النص كما لا بد حل المكاتب في قوله كل مملوك
الى فهو حر فانقلت كلمة ما في قوله تعالى فما لم يدرك اسم الله عليه
عائرتنا ولا كل ما كوله وقد خص منه غير المذبوحات ولا يجديك
وقوعها على المذبح بل لا السباق او غيرها وذلك لا يخرجها
عن تخصيص العام قلت التخصيص في اصطلاحهم قصرا على بعض
افراد بدل مستقر مقدر ^{بهم} واخراج بعض الافراد بدالة السباق
وغیرها ليس باخراجها بنص مستقل فلا يكون تخصيصا ولا ^{البرهان على ان السباق لا يخرجها}
المخصص لا يكون الا بدليل لاحق والسباق سابق فلا يكون
مخصصا وكذلك قوله تعالى واقموا الصلوة التي ارضعنكم يرضين
لعمري حرمة نكاح المرضع وقد جلا في الخبر لا تحرم المصاة

ولا لمصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجان فلم يمكن التوفيق
بينهما فيترك الخبراء ومثلما ^{العام الف ١٣} كينا الخبر بمقابلة العالم علما
في قوله تعالى وامها تكم اللاتي ارضعنكم فان الرضعات عامة
توجب بعمومها حرمة كل مرضعة رضعته قليلا او كثيرا فيترك
الخبر لمخالفة المصية ^{٢ معناه كمدن ١٣} فعل الرضيع والاملاجة فعل المرضعة
فان قيل قد حضر منه المرضعة بعد المدة ^{١٣} فما اذن يعارضه الخبر

وكونها خمسة والاربعون
 بالثلاثة والاربعين
 يرد عليه ان افق الارض
 كلف يدعيها وجب باد
 من فؤاد ارضكم
 بين فؤاد ارضكم
 روالا

79

[illegible]

قلت انها غير داخل في النص لان الله تعالى سهاهن ايهات اي
 اصولا اذ الامة لغة هي الاصل واما كن اصولا لان الاولاد من
 اجزائهن فكانوا فروعهن والجزئية والبعضية انما ثبتت بنسب
 العلم واثبات الحكم وذلك انما يكون في المدة اذ الكبير لا يتربى
 به فاذا افقدت الجزئية بينهما لم تكن اما فلم تدخل تحت النص
 ولا ضمن جعلنا ايهات لشبهتهن بالاولاد في التربية بلا رضاء
 انما يكون في المدة اذ الكبير لا يتربى به بما وراها فلم تكن
 ايهات الا با رضاع في المدة ولا في الحرمة معلولة بالجزئية
 الثابتة باشارة النص والعللة المنطوقة والمفهومة لغاية
 ودرمها الحكم وجود او عدم ما حرمة التافيد ودرمها علته
 الا في ذلك حرمة الرضاع لا يثبت ما وراء المدة لانقضاء
 للجزئية والبعضية وهذا مثال نادرا تامل واما العام الذي
 خص به البعض فحكمه انه يجب العمل بالباقي مع الاحتمال فاذا
 قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بغير الواحد و
 القياس الى ان يبقى الثلاث وبعد ذلك لا يجوز تخصيصه
 فيجب العمل به واما جاز ذلك لان المخصص الذي اخرج
 البعض عن الجملة لو اخرج بعضا لم يثبت الاحتمال فكل فرد
 من الجماعة لا يخرج عن الجملة واما جاز ذلك لان المخصص الذي اخرج
 البعض عن الجملة لو اخرج بعضا لم يثبت الاحتمال فكل فرد

ما وراء الغاية فهو انهم اصابوا الضياع الى الدليل توضيح بشعير ما ١٢

[illegible]

ان العام المخصوص
 تخصيصه بالقياس
 لا يقتضي إطلاقاً
 انقطاع الميراث
 الواحد والقياس
 على المخصوص
 أي العام الذي

الى الواحد ومثال هذا العام ما استدلل محمد على عدم جواز بيع
 القمار قبل القبض لنهييه عليه السلام عن بيع ما لم يقبض
 قد خض منه المهر قبل القبض وبيع الميراث قبل القبض ^{لا حنيفة}
 خص هذا العام بالقياس لزال القطع واليقين عنه وقوله وانما
 جاز ذلك تخصيص دليل على ان العام يزول عنه القطع بالتخصيص
 حتى جاز تخصيصه بغير الواحد او القياس في بيانه ان المخصوص
 من العام اذا كان بعضاً مجحولاً كقول الأمير اقتلوا بني فلان ولا
 تقتلوا بعضهم اختلف كل فرد معين ان يكون باقياً تحت العام وان يكون
 داخلاً تحت دليل المخصوص فاذا قام الدليل على انه من جملة المخصوص
 يرجح جانب تخصيصه واذا كان بعضاً معلوماً فالظاهر انه معلول
 بعلته لان الاصل في النصوص التعليل وتلك العلة احتملت ان
 يوجد في بعض الافراد الباقية فثبت الاحتمال في كل فرد معين
 فاذا قام الدليل على وجود تلك العلة في هذا الفرد ترجح جانب
 تخصيصه فثبت ان العام دخل فيه الاحتمال على التقديرين فجاز
 تخصيصه بالاحاد والقياس فان قيل اذا كان المخصوص مجهولاً ثبت
 الاحتمال في كل فرد اية من الباقي او من الخارج فينبغي ان يستقط
 بالعام اصلاً كما في الاستثناء المجهول قلت بان دليل المخصوص يشبه

ان العام المخصوص
 تخصيصه بالقياس
 لا يقتضي إطلاقاً
 انقطاع الميراث
 الواحد والقياس
 على المخصوص
 أي العام الذي
 البض من الميراث
 الواحد والقياس
 على المخصوص
 أي العام الذي
 البض من الميراث
 الواحد والقياس
 على المخصوص
 أي العام الذي

ان العام المخصوص
 تخصيصه بالقياس
 لا يقتضي إطلاقاً
 انقطاع الميراث
 الواحد والقياس
 على المخصوص
 أي العام الذي
 البض من الميراث
 الواحد والقياس
 على المخصوص
 أي العام الذي

ان العام المخصوص
 تخصيصه بالقياس
 لا يقتضي إطلاقاً
 انقطاع الميراث
 الواحد والقياس
 على المخصوص
 أي العام الذي
 البض من الميراث
 الواحد والقياس
 على المخصوص
 أي العام الذي

لأن حكمه يظهر في انبثاق الحكم
فيما وراء المحقق في
الخصم بعد شيق وعقد
عن شيق لا يستلزم
و يقضي سقوط الاستحباب
بالعلم اذا كان معلوما
الاختصاص اذا كان
تقيا وحليما
ففيما اذا كان
ففيما او مضمون
تمام مفيد الحكم
يقدم العام
الخاص من مقدار
البيان لان المجموع
واحد فيهما احد
م

يشبه الاستثناء من وجده حكمه لان لسان ان القدر المحصور
 لم يدخل تحت الجملة ولهذا يشترط الاتصال فيه كالاستثناء
 يشبه الناسخ من وجده صبغة لان نص مستقل بنفسه كالناسخ
 فاستثناء المجهول يوجب الجمالة في المصدر المستثنى منه وسقط
 العمل به والناسخ اذا كان مجهولا يسقط بنفسه ويبقى العمل بالنص
 الاول كما كان فقلنا دليل المحصور اذا كان مجهولا يسقط العمل بالعام
 يشبه الاستثناء ويسقط بنفسه لشيبة الناسخ ويبقى العام كما
 كان والعمل بالشبهين واجب فالهنا يسقط لزوم العمل بوجه ويبقى
 العمل به كما كان عملا بالشبهين مثال المحصور المجهول قوله تعالى وحل
 الله البيع وحرم الربوا فانه يتناول البيعا كلها سواء كانت
 بالتساوي وبالتفاضل وغيرهما ثم قوله تعالى وحرم الربوا محصور
 منه بيع فيه فضل ومطلق الفضل ليس بمراد في فضل المراد به
 مجهولا فاحتمل كل بيع فيه فضلا ان يكون من جملة الربوا او من
 البيع ثم قام الدليل الشرعي وهو بيان النبي عليه السلام على ان المبادلة
 بمنسها في الاشياء الستة متفاضلا هو الربوا فترجى جانب
 وبقي الافراد الباقية تحت العام مثال المحصور العلوم قوله تعالى
 فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم خص المستاضين بقوله تعالى

وان احد من المشركين استهزأك فاجره احتملا ان يكون معلولا
 لعل توحيد تلك العلة في بعض الافراد فقام الاحتمال في كل فرد
 من لباة فاذا نظرنا وجدنا البعض المخصوص معلولا بعللة عدم الجز
 وموجودة في بعض الافراد الباقية كالشعر الفان والصبي والمرأة
 فترجح جانب تخصيصهم مع بقاء الاحتمال في الافراد الباقية واعلم
 ان من جوز التخصيص في الثلثة وهو المختار في الكتاب فاما اخرج
 العام عن القطع فيها واما الثلث فاما في تناو لا الثلث فهو قطع
 عنده حتى لم يجز تخصيصه الى ما دون الثلث بخبر الواحد لا ظنه
 فصل في المطلق والمقيد ذهبنا الى ان المطلق من كتاب

الله تعالى اذا امكن العلم بالطلاقة فالزيادة عليه بخبر الواحد
 والقياس لا يجوز ومن اقسام الكتاب المطلق والمقيد فالمطلق
 المتعبر عن الذات دون الصفة فيقع على المفهوم المرد عن الصفة
 والمقيد بالذات على الذات مع الصفة فلا يقع على المفهوم

وان احد من المشركين استهزأك فاجره احتملا ان يكون معلولا
 لعل توحيد تلك العلة في بعض الافراد فقام الاحتمال في كل فرد
 من لباة فاذا نظرنا وجدنا البعض المخصوص معلولا بعللة عدم الجز
 وموجودة في بعض الافراد الباقية كالشعر الفان والصبي والمرأة
 فترجح جانب تخصيصهم مع بقاء الاحتمال في الافراد الباقية واعلم
 ان من جوز التخصيص في الثلثة وهو المختار في الكتاب فاما اخرج
 العام عن القطع فيها واما الثلث فاما في تناو لا الثلث فهو قطع
 عنده حتى لم يجز تخصيصه الى ما دون الثلث بخبر الواحد لا ظنه
 فصل في المطلق والمقيد ذهبنا الى ان المطلق من كتاب

الله تعالى اذا امكن العلم بالطلاقة فالزيادة عليه بخبر الواحد
 والقياس لا يجوز ومن اقسام الكتاب المطلق والمقيد فالمطلق
 المتعبر عن الذات دون الصفة فيقع على المفهوم المرد عن الصفة
 والمقيد بالذات على الذات مع الصفة فلا يقع على المفهوم

الله تعالى اذا امكن العلم بالطلاقة فالزيادة عليه بخبر الواحد
 والقياس لا يجوز ومن اقسام الكتاب المطلق والمقيد فالمطلق
 المتعبر عن الذات دون الصفة فيقع على المفهوم المرد عن الصفة
 والمقيد بالذات على الذات مع الصفة فلا يقع على المفهوم

الله تعالى اذا امكن العلم بالطلاقة فالزيادة عليه بخبر الواحد
 والقياس لا يجوز ومن اقسام الكتاب المطلق والمقيد فالمطلق
 المتعبر عن الذات دون الصفة فيقع على المفهوم المرد عن الصفة
 والمقيد بالذات على الذات مع الصفة فلا يقع على المفهوم

الله تعالى اذا امكن العلم بالطلاقة فالزيادة عليه بخبر الواحد
 والقياس لا يجوز ومن اقسام الكتاب المطلق والمقيد فالمطلق
 المتعبر عن الذات دون الصفة فيقع على المفهوم المرد عن الصفة
 والمقيد بالذات على الذات مع الصفة فلا يقع على المفهوم

فان كان احد من المشركين استهزأك فاجره احتملا ان يكون معلولا
 لعل توحيد تلك العلة في بعض الافراد فقام الاحتمال في كل فرد
 من لباة فاذا نظرنا وجدنا البعض المخصوص معلولا بعللة عدم الجز
 وموجودة في بعض الافراد الباقية كالشعر الفان والصبي والمرأة
 فترجح جانب تخصيصهم مع بقاء الاحتمال في الافراد الباقية واعلم
 ان من جوز التخصيص في الثلثة وهو المختار في الكتاب فاما اخرج
 العام عن القطع فيها واما الثلث فاما في تناو لا الثلث فهو قطع
 عنده حتى لم يجز تخصيصه الى ما دون الثلث بخبر الواحد لا ظنه
 فصل في المطلق والمقيد ذهبنا الى ان المطلق من كتاب

١٥
 في تقييده الم
 جواب سؤال الثاني
 لان سلم عدم جواز
 الزيادة في سبب
 المحل على الكتاب
 فان العلماء اتفقوا
 على جوازه في العبدية
 المحضه لانها في
 تحت الطلوع
 الساسه من الترتيب
 لا في سبب وقوعه
 في الجواب الى ما
 في زيادة
 في زيادة

على المفهوم المجرد عن الصفة فالطلق من كتاب الله تعالى قوله اذا
 امكن العمل بالطلاق بان لم يدل دليل على ترك اطلاقه كما استشف
 في بحث ترك الحقيقة انشاء الله تعالى قوله فالزيادة عليه على
 الكتاب بعينه تقيده بخبر الواحد والقياس لا يجوز لان التقيد في
 وصف الاطلاق والكتاب قطع فلا يجوز نسخ اصله ووصفه بما
 هو قطعي وانما يعم التقيد زيادة لان التقيد زيادة وصف على
 المطلق الا ترى ان من قيد رقبة الظهار بالايان زاد وصف
 الايمان في قوله تعالى فتحريم برقة على تقدير برقة مؤمنة و
 انما كان هذا نسخا ورفعا لان موجب قوله تعالى فتحريم برقة
 اجزاء الرقة المؤمنة والكافرة فاذا قيدت بالايان فقد
 نسخت باجزاء الكافرة مثالها في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم
 الآية فالما موربه هو الغسل على الاطلاق فلا يزداد عليه شرط
 النية والترتيب والوا لا والتميته بالخبر ولكن يعمل بالخبر على وجه
 لا يتغير به حكم الكتاب فيقال الغسل المطلق فرض بحكم الكتاب النية
 واخواتها سنة بحكم الخبر قوله الما موربه هو الغسل وهو اسالة
 الماء على الاعضاء مطلقا ولا مردل على اجزاء الما موربه في
 على ان مطلق الغسل سواء كان مع النية او بدوها تجري فلو شرط

[illegible][illegible]

شيء من الاشياء المذكورة لا يكون مطلق الغسل مجزيا وهو
 الكتاب باخبار الاحاد او القياس فالنبي يقول عم اما الاعمال
 بالنيا شرط عند الشافعي وكذا الترتيب عند عدة على ما ذكر في
 كتاب الله تعالى بقوله لا يقبل الله تعالى صلوة امرئ حتى يضم
 في مواضعه فيغسل وجهه ثم يدييه او قال ثم ذراعيه وحرف
 ثم للترتيب او اعتبارا بافعال الصلوة مثل القيام والقراءة
 والركوع واليؤا لافرض عند مالك رحمه الله م واظب عليه
 ان يتتابع بين افعال الحق لا يتخللها الجفاف والتسنية شرط عند
 البعض بقوله م لا وضوء لمن لم يسلم ولما كان الزيادة عليه
 بهذه الاخبار قول او فعلا عملنا بهما على وجه لا يتغير به حكم
 الكتاب فكان الغسل المطلق فرضا بحكم الكتاب والنسبة واخواتها
 سنة بحكم الخبر ليكون عملنا بهما بان يحمل النفي في قوله م لا وضوء
 لمن لم يسلم على نفي الفضيلة وخبر النسبة على ان الاحمال مستحبة
 بالنسبة وكذا افعالها على الفضل فان قلت العمل بالخبران يجعل
 التسمية واخواتها واجبة بحمل النفي على نفي الكمال لخبر الفاتحة
 والقول بالنسبة ترك العمل به قيل في جواب هذه الاخبار انه
 في شرط الوضوء وهو تبع للصلوة وخبر الفاتحة في شرط الصلوة

فلا وجه لهذا القول الثاني
لأنه لو كان الثاني
مستلزما لكان الأول
مستلزما له

فلا وجه لهذا القول الثاني
لأنه لو كان الثاني
مستلزما لكان الأول
مستلزما له

فلا وجه لهذا القول الثاني
لأنه لو كان الثاني
مستلزما لكان الأول
مستلزما له

فلا وجه لهذا القول الثاني
لأنه لو كان الثاني
مستلزما لكان الأول
مستلزما له

فلا وجه لهذا القول الثاني
لأنه لو كان الثاني
مستلزما لكان الأول
مستلزما له

طه انظر مستوفى
لصفته

لا اذن فيه شغل
و سبيل الى
تقريب عباد
الذاتية
الذاتية
واللام

ولا يفرق كونه
 العباد كما تفضل فيهم
 وعبادة آله اى الى الله تعالى
 فيما للعباد اى غير المحض والشيء
 والصن ثابت بقوله كماله
 مما لا يملك من الله
 ان لا يملك
 غيبت من الشهادة
 السارق على السارق
 من الجدية
 كونه كماله
 الزنا

الرسول اي من اهل
البيكة لفظه
اي صديقا البيك

[illegible]

منها تلك البناية التي
والثقة في الزنا
والزانية والسافرة
سيفات مقبولة الزنا
والسرفرة

ما وجدنا في كتابنا من كلامه عليه السلام في هذا الباب
 من قوله عليه السلام في الحديث "من كان له دين فليعلم ان
 الدين لله والرسالة لله" فان اصل الدين هو الله تعالى
 والرسالة هي التي بعث الله بها رسله صلى الله عليه وسلم
 ليعلموا ان الدين لله والرسالة لله.

ما قمت حالاً من عظامي
ولا طعم الموت في فمي
ولا طعم الموت في فمي
ولا طعم الموت في فمي

[illegible]

بالبرك جلد ما ثلثة وتعريف عام بل يعمل بالجزء على وجه لا يتغير به
 حكم الكتاب فيكون الجلد حدا شرعيا يحكم الكتاب والتعريف
 مشروعاً سياسياً يحكم الخبر أي مثل ما أجرينا الغسل والسم
 على إطلاقها وتركنا الخبر بمقابلة مطلق الكتاب قلنا في قوله تعالى
 الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فان الكتاب جعل
 جلداً مائة حداً لأنه مقرر بقاء الجزء اذ تقديره الزانية والزاني
 اذ اذنيا فاجلدوا وهو عقوبة زاجرة فكان حداً لان الحد هو
 تجب جزاء الجنائية فاذا كان الجلد حداً وهو مطلق يقتضيه ان يكون
 الجلد سواء كان مع التعريف او بدونه بجزائي كونه زاجراً شرعياً
 فلو جعل التعريف حداً بالخبر لا يكون الجلد الخالي عن التعريف حداً لان
 الزاجر حينئذ هو المجموع فلا يكون بعضه زاجراً والحد هو الزاجر
 فاذا لم يكن الجلد حداً كان ذلك نسخاً للاطلاق كما مر في المثال
 السابق فيجعل التعريف مشروعاً سياسياً مفوضاً الى ما يراه الامام
 من المصلحة ولهذا لا يختص بالزنا بل يجوز في كل جنابة براه الامام
 فيها مصلحة الا يري ان النبي لم ينفي هيئت الخنث سياسة ولم يكن
 ذلك حداً وكذا قوله تعالى وَيُطَوَّقُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ
 مطلق في معنى الطواف بالبيت فلا يزداد عليه شرط

شرط الوضوء بالخبر بل يعمل به على وجه لا يتغير بحكم الكتاب
 بان يكون مطلق الطواف فرضا بحكم الكتاب والوضوء واجبا
 بحكم الخبر فيجوز النقصان اللازم بترك الوضوء بالدم امرنا بالطواف
 وهو الدوام حول البيت مطلقا فيقتضيه ان يكون الا ان
 بطلق الطواف آتيا بالماور به لان المامور به بالنص مطلق الطواف
 بالبيت سواء كان مع الوضوء او بدونه وفي الحديث الطواف بالبيت
 صلاة فيقتضيه ان لا يجوز الطواف بدون الطهارة كالصلوة لا يجوز
 بدونها وهو خلاف الكتاب فلا يزداد عليه شرط الوضوء بخبر الواحد
 كما سبق غير مرة وامر عليه ان مطلق الطواف ليس بمبرأ بلا جمل
 لانه قد مر بسبعة اشواط وشرط فيه الا ابتداء من الحجر الاسود
 وكذا لا يعتد بطواف الجنب والعري والمكوسن لانه ياء فثبت
 انه محتمل لمجئنا عليه ثبت شرعا كالربوا فيجوز ان يلحق
 به خبر الطهارة بيانا والجواب انه ليس محتمل في نفسه ولكنه في
 حق المبالغة وابتداء الفعل محتمل لان الامر صريح بصيغة التطوف
 وتاء الفعل للتكاف والمبالغة لا ذلك محتمل ان يكون من حيث
 العدد او من حيث الاسراع في المشي فالتحقق خبر الواحد في العدد
 ولا ابتداء بيانا له لانه يصح لبيان اجماله فاما خبر الطهارة

لهذا المطلق وبه يخرج حكم ماء الزعفران والصابون والاشنان و
امثاله دليل على ان ماء الزعفران وامثاله ماء مطلق وفيه
جواب عما قال الشافعي ان ماء الزعفران وامثاله ماء مقيد يقال
ماء الاشنان والصابون والزعفران كما يقال ماء الورد فلا
يكون داخل تحت قوله تعالى فان لم تجد ماء فامس ماء فلدا شرط ان يكون
الماء باقيا على صفة المنزل من السماء ليكون الماء مطلقا فاجاب
بان قيد الاضافة ما زال عنه اسم الماء لانه مفهوم عند اطلاق
لفظ الماء فانه اذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا بخطا
لغة بجملة ماء الورد فانه اذا جاء به بخطا لغة فصا اضافة الى
الزعفران كاضافة الى البير والعبين فانه لا يخرج عن مطلق
الماء بهذا الاضافة فكذلك هذا فيجوز التوضي به ولو شرط بقاء
على صفة المنزل من السماء كان تقييدا للكتا ببرد عليه اتمكالا
وهو ان الماء في النص لو كان مطلقا لجا التوضي بالماء النجس
وليس كذلك فعلم انه ليس بمطلق فاجاب بقوله وخرج عن
هذه القضية الماء النجس كونه الة للتطهير بقوله تعالى
ولكن يريد ليظهركم بالوضوء والنجس لا يفيد الطهارة فلم يكن
داخل تحت قوله تعالى ماء فكان النص مطلقا في الماء الطاهر

قوله وبه يخرج حكم ماء الزعفران والصابون والاشنان و
امثاله دليل على ان ماء الزعفران وامثاله ماء مطلق وفيه
جواب عما قال الشافعي ان ماء الزعفران وامثاله ماء مقيد يقال
ماء الاشنان والصابون والزعفران كما يقال ماء الورد فلا
يكون داخل تحت قوله تعالى فان لم تجد ماء فامس ماء فلدا شرط ان يكون
الماء باقيا على صفة المنزل من السماء ليكون الماء مطلقا فاجاب
بان قيد الاضافة ما زال عنه اسم الماء لانه مفهوم عند اطلاق
لفظ الماء فانه اذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا بخطا
لغة بجملة ماء الورد فانه اذا جاء به بخطا لغة فصا اضافة الى
الزعفران كاضافة الى البير والعبين فانه لا يخرج عن مطلق
الماء بهذا الاضافة فكذلك هذا فيجوز التوضي به ولو شرط بقاء
على صفة المنزل من السماء كان تقييدا للكتا ببرد عليه اتمكالا
وهو ان الماء في النص لو كان مطلقا لجا التوضي بالماء النجس
وليس كذلك فعلم انه ليس بمطلق فاجاب بقوله وخرج عن
هذه القضية الماء النجس كونه الة للتطهير بقوله تعالى
ولكن يريد ليظهركم بالوضوء والنجس لا يفيد الطهارة فلم يكن
داخل تحت قوله تعالى ماء فكان النص مطلقا في الماء الطاهر

سواء كان ماء الزعفران أو غيره من المضافات

قوله وبه يخرج حكم ماء الزعفران والصابون والاشنان و
امثاله دليل على ان ماء الزعفران وامثاله ماء مطلق وفيه
جواب عما قال الشافعي ان ماء الزعفران وامثاله ماء مقيد يقال
ماء الاشنان والصابون والزعفران كما يقال ماء الورد فلا
يكون داخل تحت قوله تعالى فان لم تجد ماء فامس ماء فلدا شرط ان يكون
الماء باقيا على صفة المنزل من السماء ليكون الماء مطلقا فاجاب
بان قيد الاضافة ما زال عنه اسم الماء لانه مفهوم عند اطلاق
لفظ الماء فانه اذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا بخطا
لغة بجملة ماء الورد فانه اذا جاء به بخطا لغة فصا اضافة الى
الزعفران كاضافة الى البير والعبين فانه لا يخرج عن مطلق
الماء بهذا الاضافة فكذلك هذا فيجوز التوضي به ولو شرط بقاء
على صفة المنزل من السماء كان تقييدا للكتا ببرد عليه اتمكالا
وهو ان الماء في النص لو كان مطلقا لجا التوضي بالماء النجس
وليس كذلك فعلم انه ليس بمطلق فاجاب بقوله وخرج عن
هذه القضية الماء النجس كونه الة للتطهير بقوله تعالى
ولكن يريد ليظهركم بالوضوء والنجس لا يفيد الطهارة فلم يكن
داخل تحت قوله تعالى ماء فكان النص مطلقا في الماء الطاهر

[illegible]

فصله وقایع

عند بعض الناس كونه على هذا
والقول لا يريد الا شكك في
عند البعض

ان خلدو لاني واني الطاهر اما

منهوع لان خروج
الطريقين ينفذ

المأهتية وملك الطبيعة و
ووضوح تلك الثبات في القدم
مستوعباً ومستنداً بال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل
 العلم نوراً والجهل ظلمة
 والهدى نوراً والضلال ظلمة
 والحق نوراً والباطل ظلمة
 والبر نوراً والفجور ظلمة
 والعدل نوراً والجور ظلمة
 والحياء نوراً والفسق ظلمة
 والصدق نوراً والكذب ظلمة
 والعدل نوراً والجور ظلمة
 والحياء نوراً والفسق ظلمة
 والصدق نوراً والكذب ظلمة

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page, showing dense, flowing characters.

[illegible]

بالإشارة وإخيهما ولقائل أن
 في ماء خالطه شيء طاهر فغير
 بكثرة الأوراق مع إطلاق اسم الماء
 له اسم قليحة ولم يتقيد
 كآية محمد لا ومن فوائد شيخ
 مطلق بل هو عام مع كونه
 عنه الماء الخمس بقوله تعالى
 مستقلا مقارنا فإذا كان كذلك
 غاية ما في الباب القياس بغير

يقولون اطلاق هذا النص متروك
وصفه واوصافه كما تغير
ام عليه الايرى انه لم يجد
بإضافة فاذا ترك اطلاقه
الاستاذ لانسلم ان النص
منكوة في سياق النفى وقد خص
ولكن يريد ليظهر كم لكونه نصا
من ذلك جازا ليعارضه القياس
من مع الفارق سواء كان محملا

٤٩
 والخاصة
 بينهما
 على كل منهما
 بقدرها
 وقدر
 فيسبب
 عا بما
 مفرد
 لأن
 لا يكون
 بالتوجه

من فقه
مهم الفقه
والفقه
اصطلاح
العلاء
لعدم
مما
بها

عبدون بين الملوك والملك
بين الملوك والملك

فمنه يكونه كونه
قوله غايه لانه
نشرت من الله

اعني ان كفاية الاطعام
 من الظاهر على الصوم من كفاية
 الظاهر ان الظاهر هو كفاية
 انما بذلك ان الظاهر هو كفاية
 انما بذلك ان الظاهر هو كفاية
 انما بذلك ان الظاهر هو كفاية

انما بذلك ان الظاهر هو كفاية
 انما بذلك ان الظاهر هو كفاية
 انما بذلك ان الظاهر هو كفاية
 انما بذلك ان الظاهر هو كفاية
 انما بذلك ان الظاهر هو كفاية
 انما بذلك ان الظاهر هو كفاية

وعاما وايا كان لا يصلح النص نظير لما ادعاه قال ابو حنيفة
 المظاهر اذا جامع امرته في خلال الاطعام لا يتنافى لا طعا
 لا الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا يزداد عليه شرط علم
 المسيس بالقياس على كفاية الصوم بل المطلق على اطلاق
 والمقيد على تقيد الظاهر بتشبيه المنكوح بامرأة فحرمة عليه
 على التابيد فاذا قال الرجل لامرته انت على كظهر ابي
 فقد حرمت عليه الحمل له وطبها ومسها ولا تقبلها حتى
 يكفر عن ظهاره لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم
 يعودون لما قالوا فتحرير قبة من قبل انتماسا ذلكم توعدون
 والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهر من متتابعين
 قبل انتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فاذا اطعم
 المظاهر عن كفارته ثلثين مسكينا وعشرين نخوة ثم
 جامع التي ظاهر منها ثم اطعم الباقين فانه يجزيه في قول علمائنا
 وقال لك لا يجزيه لان التصور مقيدا بما قبل المسيس اي
 الجماع فقيدت الواردة في الايض بالقياس على الصوم
 والجامع ان كلامه مانع من كفارة وجبت جوارع عقوبة فتنها
 في الغلظة فاذا جامع خلال الاطعام يبطأ ما مضى في الاطعام

في قوله كفاية
 في قوله كفاية
 في قوله كفاية
 في قوله كفاية
 في قوله كفاية
 في قوله كفاية

في قوله كفاية
 في قوله كفاية
 في قوله كفاية
 في قوله كفاية
 في قوله كفاية
 في قوله كفاية

ما كان فيه نقص
 منها جـ لان شدة القياس ان لا يكون
 منصوصا عليه والفرع
 الفرع منصوص عليه بالنص المطبق وكان
 منصوصا عليه ولو صححت الماتمة
 القياس انما يعبروا ومجمل اسم
 بين الاصل والفرع والماتمة بين
 الكفارة لا ثبت الماتمة لا القتل
 الجلبات المتفاوتة بين
 اعظم اجبا بخلاف انما القتل
 العبادا تغيبا لانما القتل
 الذي تعلقت به الكفارة
 الذي القتل عطا اعظم

الظهار فتح بر رقة من قبل ان يجاسا وفي كفارة اليمن او كسوته

الزيادة نسبية ولا يجوز في الكتاب بالقياس فان قيل الكتاب

قيدا الكفاية عند البعض من الذين يدعون
 بالقتل العمد وهو اعظم جريمة
 من بين النعم من ولايتك جنائية
 بينهما ثبت بين القتل الخطا و
 الدين العلق ايضا ١٢ معلن
 محكمة عليا لفظ الجند على
 مساعده لان الجند قتلوا عن يوم
 فوج ١٢ حليم والارباب التماس
 استعمال اللفظ في غير حقيقة
 فذلك القام

عبد الرحمن بن
الاضحى على الامير
بجند المسيرة
في ايسر قبيد الطلاق
عليه واجب بان لا
يلا عن

[illegible]

ما موردا بها **ع** فلا يقع ما بعده
 الطلق على من عيّن **ع** فإزواج
 حقيقيتين واعتباريتين
 أما الإتيان في الحقيقة
 الانفيكية الثلاثة في كفارة البعدين
 فلا يكون إلا في كفارة الأول
 بالما موردا به باعتبار ما بعده
 الاعتبارية كما لقراءة فيكون الأول
 بكل فردا تبا بالما موردا به
 كلها ما موردا به بعد الإتيان
 الواس مثل القراءة في الأول
 ذلك لا يكون لكل أفرادها ما موردا به
 بعد الإتيان فكان النص مجلا لا مطلقا
ع ولا اختيار
 المذكور في المتن لقوله فإذا
 الكتاب فإذا

[illegible]

قوله بخلافهما وانما المذكور
النار النوع الثاني من النار
اما في المشترك في الاشياء فلفظ
وشر من ذلك العبر مثلا وان
المعاني في قسمين ١٢
١٣ جواب السؤال
ان كان عدم دلالة ذكر القيد
في المطلق لعدم التقابل في
المطلق لعدم التقابل في
المطلق لعدم التقابل في
المطلق لعدم التقابل في

١٤ نقية صفة
١٥ قوله كالعبد
١٦ قوله كالعبد
١٧ قوله كالعبد
١٨ قوله كالعبد
١٩ قوله كالعبد
٢٠ قوله كالعبد
٢١ قوله كالعبد
٢٢ قوله كالعبد
٢٣ قوله كالعبد
٢٤ قوله كالعبد
٢٥ قوله كالعبد
٢٦ قوله كالعبد
٢٧ قوله كالعبد
٢٨ قوله كالعبد
٢٩ قوله كالعبد
٣٠ قوله كالعبد
٣١ قوله كالعبد
٣٢ قوله كالعبد
٣٣ قوله كالعبد
٣٤ قوله كالعبد
٣٥ قوله كالعبد
٣٦ قوله كالعبد
٣٧ قوله كالعبد
٣٨ قوله كالعبد
٣٩ قوله كالعبد
٤٠ قوله كالعبد
٤١ قوله كالعبد
٤٢ قوله كالعبد
٤٣ قوله كالعبد
٤٤ قوله كالعبد
٤٥ قوله كالعبد
٤٦ قوله كالعبد
٤٧ قوله كالعبد
٤٨ قوله كالعبد
٤٩ قوله كالعبد
٥٠ قوله كالعبد
٥١ قوله كالعبد
٥٢ قوله كالعبد
٥٣ قوله كالعبد
٥٤ قوله كالعبد
٥٥ قوله كالعبد
٥٦ قوله كالعبد
٥٧ قوله كالعبد
٥٨ قوله كالعبد
٥٩ قوله كالعبد
٦٠ قوله كالعبد
٦١ قوله كالعبد
٦٢ قوله كالعبد
٦٣ قوله كالعبد
٦٤ قوله كالعبد
٦٥ قوله كالعبد
٦٦ قوله كالعبد
٦٧ قوله كالعبد
٦٨ قوله كالعبد
٦٩ قوله كالعبد
٧٠ قوله كالعبد
٧١ قوله كالعبد
٧٢ قوله كالعبد
٧٣ قوله كالعبد
٧٤ قوله كالعبد
٧٥ قوله كالعبد
٧٦ قوله كالعبد
٧٧ قوله كالعبد
٧٨ قوله كالعبد
٧٩ قوله كالعبد
٨٠ قوله كالعبد
٨١ قوله كالعبد
٨٢ قوله كالعبد
٨٣ قوله كالعبد
٨٤ قوله كالعبد
٨٥ قوله كالعبد
٨٦ قوله كالعبد
٨٧ قوله كالعبد
٨٨ قوله كالعبد
٨٩ قوله كالعبد
٩٠ قوله كالعبد
٩١ قوله كالعبد
٩٢ قوله كالعبد
٩٣ قوله كالعبد
٩٤ قوله كالعبد
٩٥ قوله كالعبد
٩٦ قوله كالعبد
٩٧ قوله كالعبد
٩٨ قوله كالعبد
٩٩ قوله كالعبد
١٠٠ قوله كالعبد

علم ما عليه الاستعمال العام الشائئ في لفظ المعنى عينا كان
او غرضا ولهذا اتى بمشابهة فاجارية والمشتري من قبيل الاعيان
وبائن من قبيل المعاني لان البين والبيان كل منهما معنى و
عرض فان قلت حد المشترك صادق على الماويل لانه موضوع
لمعنيين مختلفين ايض والماول قسم المشترك في الاصطلاح
ولهذا ذكرنا متقابلين قلت المراد بالمشارك ما وضع لمعنيين
مختلفين من غير ترجيح احدهما على الآخر بل لا يذوكر الترجيح
في الماول فيعتبر نفى الترجيح في المشترك للتقابل بينهما
لا يقال كثيرا ما يذكر الشئان نحو المطلق والمقيد ويقصد
بتريك القيد في المطلق اطلاقه عنهما فاني يصح تقييد
احدهما بقيد الاخر بضده والتقابل واقع بين المطلق و
المقيد لانا نقول اذا وضع امرهما عرفا واصطلاحا وانقسا
في طرفي النفي والاثبات قيد دل تقييد احدهما بتقييد
عنه

١٢٠ قوله كالعبد
١٢١ قوله كالعبد
١٢٢ قوله كالعبد
١٢٣ قوله كالعبد
١٢٤ قوله كالعبد
١٢٥ قوله كالعبد
١٢٦ قوله كالعبد
١٢٧ قوله كالعبد
١٢٨ قوله كالعبد
١٢٩ قوله كالعبد
١٣٠ قوله كالعبد
١٣١ قوله كالعبد
١٣٢ قوله كالعبد
١٣٣ قوله كالعبد
١٣٤ قوله كالعبد
١٣٥ قوله كالعبد
١٣٦ قوله كالعبد
١٣٧ قوله كالعبد
١٣٨ قوله كالعبد
١٣٩ قوله كالعبد
١٤٠ قوله كالعبد
١٤١ قوله كالعبد
١٤٢ قوله كالعبد
١٤٣ قوله كالعبد
١٤٤ قوله كالعبد
١٤٥ قوله كالعبد
١٤٦ قوله كالعبد
١٤٧ قوله كالعبد
١٤٨ قوله كالعبد
١٤٩ قوله كالعبد
١٥٠ قوله كالعبد
١٥١ قوله كالعبد
١٥٢ قوله كالعبد
١٥٣ قوله كالعبد
١٥٤ قوله كالعبد
١٥٥ قوله كالعبد
١٥٦ قوله كالعبد
١٥٧ قوله كالعبد
١٥٨ قوله كالعبد
١٥٩ قوله كالعبد
١٦٠ قوله كالعبد
١٦١ قوله كالعبد
١٦٢ قوله كالعبد
١٦٣ قوله كالعبد
١٦٤ قوله كالعبد
١٦٥ قوله كالعبد
١٦٦ قوله كالعبد
١٦٧ قوله كالعبد
١٦٨ قوله كالعبد
١٦٩ قوله كالعبد
١٧٠ قوله كالعبد
١٧١ قوله كالعبد
١٧٢ قوله كالعبد
١٧٣ قوله كالعبد
١٧٤ قوله كالعبد
١٧٥ قوله كالعبد
١٧٦ قوله كالعبد
١٧٧ قوله كالعبد
١٧٨ قوله كالعبد
١٧٩ قوله كالعبد
١٨٠ قوله كالعبد
١٨١ قوله كالعبد
١٨٢ قوله كالعبد
١٨٣ قوله كالعبد
١٨٤ قوله كالعبد
١٨٥ قوله كالعبد
١٨٦ قوله كالعبد
١٨٧ قوله كالعبد
١٨٨ قوله كالعبد
١٨٩ قوله كالعبد
١٩٠ قوله كالعبد
١٩١ قوله كالعبد
١٩٢ قوله كالعبد
١٩٣ قوله كالعبد
١٩٤ قوله كالعبد
١٩٥ قوله كالعبد
١٩٦ قوله كالعبد
١٩٧ قوله كالعبد
١٩٨ قوله كالعبد
١٩٩ قوله كالعبد
٢٠٠ قوله كالعبد

الآخر يصده فانقلت يدخل في هذا الحد التثنية مثل جسمين
 او حيوانين للبقر والانسان واجمع مثل اجسام واشياء
 فانها موضوعا للماهيات المختلفة مع انها ليسا من المشترك
 قلت لانسم از التثنية موضوعا لمعينين فاز التثنية
 موضوعا لاراء الشيئين جميعا فكلنا جميعا مفهوما واحدا
 وكل واحد من فردي التثنية جزء من اجزاء معنى الواحد وكذا
 الجعم فانقلت ما ذكرت من الفرق يستقيم في التثنية اما
 في الجعم فلا يستقيم لان كل واحد من افراد جمعه مفهوم تام
 لا بعض المفهوم على ما سبق تمام في الفرق بين التثنية و
 الجعم فلفظ الاجسام يتناول الحيوانا والاحجار والاشجار
 وضعاء مع اختلاف حقائقها وهو ليس بمشترك بل عام و
 يخرج عن الحد مثل ان اذ اشترك فيه انسانان فانه مشترك
 مع انه لم يتناول المعينين مختلفة الحقيقة اذ حقيقة كل
 واحد منهما واحدة والجواب عنهما ان المراد باختلا معنييه
 حقيقة ان لا تجمعها حقيقة مفهوم اللفظ كالعين مثلا
 فانه ليس له مفهوم يشتمل الشمس والينبوع بخلاف لفظ
 الاجسام فان له معنى وهو حقيقة الجسمية يتناول جميع

[illegible]

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

حاشية ص ١٢
له عن النقص الوارد منها
بجميع غل النقص الوارد منها
قوله باختلاف معنيها لا يقال هذا
الانفس بجاف فسر باختلافها فسر باختلافها
فاناد منها فسر على الماهية الجوهرية وعلى
والماهية بطلان على الانفس بجاف فسر
المهوية والذات كما يقال ان لا تسبق الماهية والذات
الذات بالماهية والذات كما يقال ان لا تسبق الماهية والذات
المهوية والذات كما يقال ان لا تسبق الماهية والذات

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

الاجسام المختلفة الماهيات وكذلك زيد المشترك لا يبطق
على فردين جميعها حقيقة مفهوم لفظ زيد فكان هذا خلافا
المشترك ولفظ الاجسام خارجا عنه وانما فسرنا الاختلاف به
لان كشيئين مختلفا في معنى لا بد ان يتفقا في معنى آخر فلا
يستقيم ان يردا خلافا في مطلق المعنى فيجب تعيين معنى
يختلفان فيه فاذا نظرنا وجدنا السابق في الاعتبار مفهوم اللفظ
فيعز ذلك ولا الغنيين اذا اتفقا في حقيقة مفهوم اللفظ
لا يعبا باختلافهما في ماهيتهما فاذا لا يحصل الاختلاف
بينهما الا باختلافهما في حقيقة مفهوم اللفظ وحكم المشترك

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

تلكات اللغات اصطلاحية
تختلف في

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

قوله في جميع الاجسام آية في
لا يصير اختلاف الماهيات بل
لفظ اختلاف الماهيات بل

كما هو الظاهر من كلامه **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 فان ما قاله من قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 الواحد المميز من كلامه **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 كان هو الظاهر من كلامه **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز

قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز

قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز

انه اذا تعين الواحد مراد به سقط اعتبار ارادة غيره وهذا اجمع
 العلماء على ان القراء المذكورة في كتاب الله تعالى محمولة اما على
 البعض كما هو مذهبنا او على الاطهار كما هو مذهب الشافعي ولما
 كان الشترك يحمّل الواحد من الجملة غير عين كان حكمه
 التوقف بشرط التام لا يترجم بعض وجوه فاذا تعين الوا
 مراد به بدليل من الدلائل سقط اعتبار ارادة غيره فلا يجوز ان
 يراد به كل واحد من معنيين او معانية معا عندنا خلافا للشافعي
 ومن تبعه متمسكين بقوله تعالى **الْمَرْءُ وَاللّٰهُ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي**
السَّمٰوٰتِ وَمِنْ فِي الْاَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالْجَبَالُ وَالْخُجُوفُ

قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز
 قوله **سواء** لا يميز بين **سواء** لان الواحد الغير المميز

9.

الفتوح هو انقياد الابل
للمعنى والخضوع انقياد الظاهر
للمعنى ومنه قال الجيني في فتوح
نقد الاقلوب للعلام الغيوب
ونظير اثره بحفظ الجواس
والشروع في الصلوة جميع
الحق لها ١٢ فتوح عن
الفتوح ١٢ فتوح عن
الفتوح ١٢ فتوح عن

[illegible]

وَالشَّجَرُ وَالذَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَالسُّجُودُ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ
مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَضَمُّ الْجِهَةِ وَهُوَ سُجُودُ النَّاسِ وَالشَّجَرِ
مَعَالَتِدِلٍّ وَهُوَ سُجُودُ غَيْرِ الْعُقُلَاءِ وَقَدْ أَرِيدَ الْمَعْنِيَاهُمَا
حَيْثُ اسْتَدِلَّ السُّجُودُ إِلَى النَّاسِ وَغَيْرِ الْعُقُلَاءِ مَعًا وَلَنَا
إِزَارَةٌ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْنَيْنِ جَمْعُ بَيْنِ الْمُتَنَاءِ فَيُزَلَّانِ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْ مَعْنِيَةٍ تَمَامَ مَقْهُومِ اللَّفْظِ فَاسْتَعْمَلَهُ أَحَدُهُمَا
يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ إِرَادَةِ الْآخَرِ وَاسْتَعْمَلَهُ الْآخَرُ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ
إِرَادَةِ الْأَوَّلِ فَاسْتَعْمَلَهُ فِي مَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ مَقْهُومَيْهِ
مُرَادًا وَغَيْرُهُ مُرَادًا وَتَوْضِيحُ إِرَادَةِ اللَّفْظِ بِمَنْزِلَةِ الْكُسُوفِ لِلْمَعْنَى
وَالْكُسُوفِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْبِسَ بِهَا شَخْصًا كُلُّ وَاحِدٍ بِمَا هَا
فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ عَلَى
مَقْهُومَيْهِ مَعًا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَمَامًا

بانه الى ان
 مجموع عام من التذلل
 وهذا نظري لان المشعوم ليس
 الا تدل النفس له سبحانه وتعالى
 وما قيل المشعوم انقياد اياها
 فاما له وما قلنا واحد الا ان
 الحق على الاختار من المشعوم
 الصور دون التوقيف كغير مناسيب
 للمقام لانه من باب التلبس وهو
 لا يتحقق من غير العقلاء تدبر
 احيى الرحمن قوله
 مع ارادة اه لان اللفظ صار متبها
 اذ لا اول ولا يربق من شئ وثنا
 اذ لا اخذ مجزاة عن اللفظ
 احيى الرحمن

من منزهة غير راد يا خبير
 عن اللفظ لا نصا نهيدا
 راجي الرحمن
 من منزهة غير راد يا خبير
 عن اللفظ لا نصا نهيدا
 راجي الرحمن
 من منزهة غير راد يا خبير
 عن اللفظ لا نصا نهيدا
 راجي الرحمن

على الفهم والالتزام بال
 نطق الانشائي على الجيد
 والتفكير والالتزام بال
 كمال الامور الثلاثة فان
 على الفهم والالتزام بال
 نطق الانشائي على الجيد
 والتفكير والالتزام بال
 كمال الامور الثلاثة فان
 على الفهم والالتزام بال
 نطق الانشائي على الجيد
 والتفكير والالتزام بال
 كمال الامور الثلاثة فان

[illegible]

و هذا قاله
 في كتابه في شرحه

ان هذا اي عدم الجمع بين مفرد مشترك مذهب اصحابنا
 استشهدوا بما سألهم وفي بعض النسخ وقال محمد بن ابي
 لمولى بني فلان ولهم مولى من اهل و هم الذين اعتقوا بنى
 فلان ومولى من اسفل و هم الذين اعتقهم بنو فلان و لفظ المولى
 مشترك بينهما فأتى الموصى قبل الباز بطلت الوصية في
 حق الفريقين لجهالة الموصى له لان احدهما غير عين لا مستحالة
 الجمع لان المشترك لا عموم له وعدم الرجحان لعدم المرجح والرجح
 بلامرجح باطل و يريد نقض على هذا الاصل وهو انه لا عموم
 للمشترك او على هذه المسئلة وهو قوله لاستحالة الجمع ما لو
 حلف لا يكلم مولى بنى فلان فانه يتنا ولا اعلى والاسفل
 والجواب منهم من جوز تقييد المشترك في النسخ فعله قوله لا
 يريد التقييد واما على قوله الاكثر فان المعنى الذي ادعاه الى
 التميز بغضه اياهم وهو غير متفاو فيهما فدل على ان المراد
 لا يكلم من بينه وبين بنى فلان ولا العتاقة وهو يعمى هذا
 من قبيل ترك الحقيقة بدلالة من قبل المتكلم او يقال لان احدهما
 مراد بعبارة القول والاخر بدلالة لما ذكرنا من معنى البغض
 وهذا كمن حلف لا يضرب امراته في شتمها او عظمها ان كان

لا يكون عطف على قوله
 اجمع له وهذا قاله
 لا يجوز ان يكون
 في الموضع
 لا يجوز ان يكون
 في الموضع
 لا يجوز ان يكون
 في الموضع

اما كون المراد من المولى احد غير معين
 اه واما كون المراد من المولى احد غير معين
 لا يجوز ان يكون المراد من المولى احد غير معين
 لا يجوز ان يكون المراد من المولى احد غير معين
 لا يجوز ان يكون المراد من المولى احد غير معين
 لا يجوز ان يكون المراد من المولى احد غير معين

المراد من المولى احد غير معين
 المراد من المولى احد غير معين
 المراد من المولى احد غير معين
 المراد من المولى احد غير معين
 المراد من المولى احد غير معين
 المراد من المولى احد غير معين

المراد من المولى احد غير معين
 المراد من المولى احد غير معين
 المراد من المولى احد غير معين
 المراد من المولى احد غير معين
 المراد من المولى احد غير معين
 المراد من المولى احد غير معين

قوله لا لفظه فاقبل
لا نسلم ان لفظ المثال مشترك
بل هو خاص لان ووضعه لمقتضى
واختلف في جهة اليمين واليسار
يوجب الاشتراك في اليمين واليسار
لفظ المثال عند الاشتراك
مستثناة كما في اشتراك
في جهة اليمين واليسار
الاشتراك في جهة اليمين واليسار
هو في جهة اليمين واليسار
الاشتراك في جهة اليمين واليسار

مظاهر اللفظ مثل مشترك بين الحرمة والكرامة فلا يترجم

مناجیہ کا معراج حوالہ النہ لسنکشف حکم فارقال اردت

[illegible]

بالعضو وهو عظم الكنية ليس بصريح في تقديره

فكانه قال انت على حرام وتوبه الطلاق وان لم يكن له نية فليس

بشيء لأن اللفظ مشترك بين المعاني الثلاثة فلا يترجح أحد

الابالتن كذا في الجهدية وارا هذه المسئلة لا يثبت ان الله

هو عدم الجمع بين المعاني المشتركة لانه لو جاز الجمع ثبت

الثالثة وثبت فيها الظاهر ايضاً فان قيل من اجتمع دليل الحرية و

الحديث بحجة الحرمة لقوله عليه السلام ما أختتم الحلال والحرام

الا وقد غلب الحرام على الحلال فينبغي ان يكون حجة المحرمين

على الكرامة واللبوب الأصل الثابت يقينا لا يزول بالشك

وَالْكَافِرُ تَابَتْ يَقِينَا فَلَا يَزِيدُكَ بِالْشُّكِّ وَأَمَّا الْحَدِيثُ

[illegible]

منايا لا يمكنه ان ياتي الى عالمنا
فلا بد ان يكون له من الدنيا ما ياتي به اليها
فلا بد ان يكون له من الدنيا ما ياتي به اليها
فلا بد ان يكون له من الدنيا ما ياتي به اليها

[illegible]

۱۲۰۰ العنب شرب قلابه بنو
۱۲۰۱ من خيرات يقطع النفس
حلو

لفظ اللؤلؤ مشتق من لؤلؤ على
 اننا و بلا اللام و الا فهو خاص
 ذكرناها في الاصل الحاشي
 قولنا لا اتفاق اے بنیاد
 فہرستوں کے ساتھ
 ماثر

ابو يوسف بن محمد قال اذا قل الحمار
فانزلت القنينة في الكلا بينا وبين اللطيف

اولاً ولا في المصنفين ولا في المصنفين
ثانياً ولا في المصنفين ولا في المصنفين
ثالثاً ولا في المصنفين ولا في المصنفين
رابعاً ولا في المصنفين ولا في المصنفين
خامساً ولا في المصنفين ولا في المصنفين
سادساً ولا في المصنفين ولا في المصنفين
سابعاً ولا في المصنفين ولا في المصنفين
ثامناً ولا في المصنفين ولا في المصنفين
تاسعاً ولا في المصنفين ولا في المصنفين
عاشراً ولا في المصنفين ولا في المصنفين

مشترك بين المثل بصورة وبين المثل معاً وهو القيمة وقد اريد
 المثل من حيث المعنى بهذا النص في قتل الحجام والعصفور وهو
 بالاتفاق فلا يرد المثل من حيث الصورة اذ لا عموم للمعنى مشترك
 أصلاً فسقط اعتبار الصورة لاستحالة الجمع فيه اعتراض
 من وجه واحد ان المثل في الأطلاق ينصرف الى الصور لانه هو
 المماثل والمشابه واما القيمة ^{فما يشبه} فانما يكون مثلاً مجازاً فلا يكون لفظ
 المثل مشتركاً اذ المشترك ما وضع لمعنيين لكونهما بطريق
 الحقيقة وهذا حقيقة في التظير ومجاز في غيره فلا يكون
 مشتركاً وثانيها لانسلاص القيمة فيما لا تظير له كالحجام ^{والعصفور} واما
 بهذا المضكيك وان الحجام والعصفور ليسا من النعم فلا
 يتناهما ولهما النص فلا يكون للمعنى مراداً بالاتفاق وثالثها ان
 الصحابة اوجبوا التظير من حيث الخلقة والتظير في النعمة ^{والظلمة}
 الظلمة وحار اليوحشة والارنب ولم ينقل فيه خلاف ^{فكان}
 اجماعاً على ان الصور هو المراد سواء كان مشتركاً او حقيقة
 ومجازاً قال ثم اذا ترجح من المشترك بعض وجهه بغالب ^{الوجه}
 اى بدليل ظنه سواء كان خيراً للواحد والقياس لانهما لو
 ايفى بفيد العلم بغالب آراءه كما تقر بيسير مؤلا و

[illegible][illegible]

لما قال الشافعي رحمه الله في العقد

النكاح في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره مشترك بين العقد
والوطي فله بعض اصحابنا على الوطي بدلا لقوله وجا تغاريا
عن التكرار فاقبل النكاح في الاصل وضع للضم على ما عليه
شواهد استعماله هو موجود في الوطي حقيقة وانما يستعمل
للعقد مجازا لانه سبب للوطي قال الشيخ فخر الاسلام النكاح
في الوطي وفي العقد مجاز فلما قد شتر في فيه استعمالا شافعا
للوطي والعقد على السواء فكان محتملا لكونها عند الاطلاق
على انه وان كان حقيقة في الوطي لکن زاحما مجازا للمعارف في
سبق الفهم اليه حتى كانت حقيقة عرفية للعقد كما كانت
حقيقة وضعيية للوطي وهذا هو الاشتراك وكذلك كناية
الطلاق والباين مثلا لانه مشترك بينهما ان يكون بين البينان
وان يكون من البين والذبي من البين يحتمل ان يكون معنى
انها امتازة عن النكاح او عن اقترانها في الحسب والجمال او في
النسب وفي غير ذلك وكذلك بنة وبثلة بمعنى القطع
يحتمل محتملا كثيرة لكنها في حال مزاكرة الطلاق بان سالت
هي طلاقها او غيرها كانت طلاقا تاويلا بان المراد بها
الانقطاع عن وصلة النكاح بدلا لقوله الحاقا وعلى هذا

فانه قد قيل ان النكاح على
الوطي بدلا لقوله وجا تغاريا
عن التكرار فاقبل النكاح في الاصل وضع للضم على ما عليه
شواهد استعماله هو موجود في الوطي حقيقة وانما يستعمل
للعقد مجازا لانه سبب للوطي قال الشيخ فخر الاسلام النكاح
في الوطي وفي العقد مجاز فلما قد شتر في فيه استعمالا شافعا
للوطي والعقد على السواء فكان محتملا لكونها عند الاطلاق
على انه وان كان حقيقة في الوطي لکن زاحما مجازا للمعارف في
سبق الفهم اليه حتى كانت حقيقة عرفية للعقد كما كانت
حقيقة وضعيية للوطي وهذا هو الاشتراك وكذلك كناية
الطلاق والباين مثلا لانه مشترك بينهما ان يكون بين البينان
وان يكون من البين والذبي من البين يحتمل ان يكون معنى
انها امتازة عن النكاح او عن اقترانها في الحسب والجمال او في
النسب وفي غير ذلك وكذلك بنة وبثلة بمعنى القطع
يحتمل محتملا كثيرة لكنها في حال مزاكرة الطلاق بان سالت
هي طلاقها او غيرها كانت طلاقا تاويلا بان المراد بها
الانقطاع عن وصلة النكاح بدلا لقوله الحاقا وعلى هذا

للعقد مجازا لانه سبب للوطي
قال الشيخ فخر الاسلام النكاح
في الوطي وفي العقد مجاز فلما قد شتر في فيه استعمالا شافعا
للوطي والعقد على السواء فكان محتملا لكونها عند الاطلاق
على انه وان كان حقيقة في الوطي لکن زاحما مجازا للمعارف في
سبق الفهم اليه حتى كانت حقيقة عرفية للعقد كما كانت
حقيقة وضعيية للوطي وهذا هو الاشتراك وكذلك كناية
الطلاق والباين مثلا لانه مشترك بينهما ان يكون بين البينان
وان يكون من البين والذبي من البين يحتمل ان يكون معنى
انها امتازة عن النكاح او عن اقترانها في الحسب والجمال او في
النسب وفي غير ذلك وكذلك بنة وبثلة بمعنى القطع
يحتمل محتملا كثيرة لكنها في حال مزاكرة الطلاق بان سالت
هي طلاقها او غيرها كانت طلاقا تاويلا بان المراد بها
الانقطاع عن وصلة النكاح بدلا لقوله الحاقا وعلى هذا

[illegible]

الغمر قال ولو ترجم بعض وجوه المشترك ببيان من قبل المتكلم
كان مفسرا وحكما ينبغي له قطعا وبقينا مثالا اذا قال فلان
على عشرة دراهم من نقد بخار فقله من نقد بخار اتفسير له و
لو اذ لك كان مصر وفا الى غالب البلد بطريق التاويل فيترجم
المفسر فلا يجب البلد انما سمي به لانه عرف بدليل قاطع و
التفسير هو الكشف التام الذي لا شبهة فيه ما خوذ من قوله
اسفر الصبح اذا اضاء فظهر ظهورا مستبشرا لا شبهة فيه وانما
ذكره ليتبين المثل ويميز عن المفسر تميزا تاما وهو المثل ما
ترجم من المشترك بعض وجوهه بغالب الروا حتى لو ترجم بد
قاطع لم يكن مؤلا بل كان مفسرا وقوله ببيان من قبل المتكلم
مشران يصحح المتكلم بان المراد هذا ومن ان يدل من جهة قطعا
دليل في الكلام واخارج على ان المراد هذا قوله فيترجم المفسر
على المثل فان قيل ان التعارض بينهما فيترجم المفسر قلت لا
تعارض بينهما حقيقة ظاهرا ولكنهما تعارضا معنى وتقدير
وبيانه ان كلامه قبل قوله نقد بخار في محتمل النقود وان كان
يترجم نقد البلد بغالب الروا فاذا بين نقد بخار ايجز
على نقد البلد وغيره فكل في الحقيقة والمجاز كما انظر

١٩
 حاشية
 قول من رفع مجازاً نفسين الطريق
 المثال لما ذكر في حاشية بان الدوام في حكم
 المشتك لا احتمال التوقد المتشكك كما خال في المشتك كقول
 قول من رفع مجازاً في حكم النفسين ولما قال لك لما عرفت معدن
 مجازاً في كلام ادعي ايجاباً بما مر من وجوب المعدن
 جواب سؤال تعدد ان كلامنا في بيان ذكره هنا
 والافتقار والتفسيرين في حق تعدد الفسح في الولا التفسير
 قوله في حق تعدد في الولا التفسير في الولا التفسير
 المتعدين على السواء وهما انما يكونا في حق الولا التفسير
 قول من رفع مجازاً في حكم النفسين ولما قال لك لما عرفت معدن
 مجازاً في كلام ادعي ايجاباً بما مر من وجوب المعدن
 جواب سؤال تعدد ان كلامنا في بيان ذكره هنا
 والافتقار والتفسيرين في حق تعدد الفسح في الولا التفسير

واضع اللغة بازاء شيء بعينه فهو حقيقة له اي لذلك الشيء
ولو استعمل في غيره لم يغير له غير موضعه يكون مجازا
الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه ليدل عليه بنفسه
بلا واسطة قرينة وهذا كالاشد فانه موضوع للميكمل
للمخصوص بحيث يدل عليه عند الاطلاق بلا انضمام قرينة
فكان حقيقة فيه ولو استعمل في الرجل الشجاع كان مجازا
فاذا عرفت معنى الوضع فاعلم ان الحقيقة ثلاثة اقسام

[illegible]

625

وَجَارَانِ يُوْجِدُ مِثْلَهُ فِي زَيْدٍ
مِثْلًا يَدْرُونَ التَّشْبِيْهَ ۝ ١٣

Q

اذ المجاز مشتهر فيما بينهم بانه استعارة لغيره ما وضع له للعلاقة
 بينهما ولذا ترك التصريح بها كقضاء بشهرته فيما بينهم قال ثم
 الحقيقة مع المجاز لا يمتنعان ارادة من لفظ واحد في وقت واحد
 قيد بالارادة اخرازا عن اجتماعهما من حيث التناول الظاهر
 كما في الاستيما على البناء فانه يدخل بنوا البناء في الامان
 احتياطاً لشبهة التناول الظاهري وعن اجتماعهما من حيث
 احتمال اللفظ اياهما وقال الشافعي جازا رادتهما معاً لان المجاز
 يصلح مدلولاً للفظ كالحقيقة ولا مانع من ارادتهما معاً
 انه لو قال لا تنكح ما نكح ابوك ويراد به العقد والوطء
 لم يعتبر فيه استحالة كما لو صرح وقيل لا تنكح ما نكح ابوك عقد
 ولا وطئاً فانه طعن من غير استحالة ولما ان الحقيقة ثابتة
 ومستنقرة في محله والمجاز متجاوز عن محله والشيء الواحد
 يستحيل ان يستقر في محله ويتجاوز عنه في حالة واحدة
 كما استحال ان يكون الثوب الواحد على الالبس ملكاً و
 مستعاراً في حالة واحدة وكذا هذا الوجه لما كان محل
 الاعتراض والجواب صفةً عنهما متحد راعى التطويل الى
 الوجه المختار لاكثر المحققين وهو ان اهل اللغة لم يستعملوا

ص: بالاولاۃ ارضها بالانسان والى النظام هو ص: معتبر فيما يختص بغير ۱۳ ايجى الرمحه

[illegible]

حاشية متعلق بقوله في حالة واحدة
منه ان الالفاظ للبيان عند ذكر الكسوة
مفناه ان الجازم الحقيقة بنزلة العارضة من
الملك فكما يستعمل اجتماع صفة الملك والعارضة في
الواحد حالة واحدة في مستعمل واحد استعملوا
في اللفظ الواحد كونه حقيقة ومجازا في استعمال واحد
مفتوحا مفتوحا في قوله والرد بالوجه هو قوله
محل الاعتراض في عمله الى قوله ويجاوز عنده في حال
ثابتة ومستفزة في عمله على هذا الوجه لا فاع
والرد بالاعتراض والمجاز في قوله لا فاع

اللفظ في المعنى الحقيقة والجاز في معاصلا فكا استعماله فيهما

خارجا عن لغتهم فلا يجوز قال ولهذا قلنا لما ريب ما يدخل في

الصاع بقوله عليه السلام لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع

بالصاعين سقط اعتبار ارادة نفس الصاع حتى جاز بيع

الواحد منه بالاثنتين اى لاجل الحقيقة والمجاز لا يجتمعان

اجمع العلماء على ان نفس الصاع وهو الخشبة المنقورة

جاز بيعه بجنسه متفاضلا لعدم دخوله تحت انتهى وهو قوله

عليه السلام لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين

لان الصاع حقيقة المكبالة من الخشبة وبراديه ما يحلله مجازا

لأنه لا يتبعه من ان يراوده

فوقه وني اسما

بسم الله الرحمن الرحيم

ووصفني بالحيي

المضاف من

سید الشہداء علیؑ

الإيمان في العلم دخول

۹۸

وله ام على سبيل
الانظار في مع
والامان

هذا التماس
مفيد يحتاج
إلى اعتبار
صحيح

[illegible]

حجی الکرم علامہ الحقیقہ

والعراق عن الفرس

2.

[illegible]

وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنَادُوا بِالْحَقِّ أَلَامَ وَالْحَقُّ حَتَّى حُرِّمَتْ جَمِيعُهَا بِهَذَا النَّصِّ
فَقَبِلَ حُرْمَةَ أَلَامَ بِعِبَارَةِ النَّصِّ وَحُرْمَةَ الْحَقِّ بِدَلَالَةِ النَّصِّ لِمَعْنَى الْحَقِّ
وَالْبَعْضِيَّةِ وَقَبِلَ قَدْ أُرِيدَ بِالْأَلَامِ الْأَصُولُ بِالْإِجْمَاعِ وَهِيَ نَعْمُ مَا فَكَّرَ
هَذَا عَمَلًا بَعْمُومًا قَالَ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا أَوْصَى لَا بَكَارَ بَنِي فَلَانِ

لا تدخل المثابة بالفجور في حكم الوصية له على انهما لا يجتمعان
اعلم ان المثابة التي جبت بها زناها بالفجور حكمها حكم الابكار
الاستينان وجعل سكونها رصا في التزويج عند ايجنيقة
وقالاه كالتيب فهذا لا يدخل في الوصية للابكار وقل الام
الاعظم انما لا تدخل لان البكر حقيقة غير المثابة وانما تسمى
بالزنا بكونها اجاز لانها لم يتزوج وزادت حياء على الابكار
الفاحشة فكانت مثلهن في خوفا امرها والحقيقة اني
بهذا اللفظ فلا يكون هذه المثابة مرادة لئلا يلزم الجمع بينهما

قال ولواوصى ابني فلان ولزبنون وبنو بنيه كانت الوصية
لبنيه دون بني بنيه لان الابن حقيقة في الولد مجازا في ولد
الولد وقد ارتد به الحقيقة فلا يكون المجاز مراد التلايحطة
وهو قول الحقيقة وفي قولها الكل سواء لان عموم المجاز
يتناولهم فيطلق اسم البنين في العرف على الفريقين وهذا

لأنه لو كانت ثابتة

الاعظم انما لا يتدخل لان البكر حقيقة غير المثابة وانما تسمى
بالزنا بكونها اجازا لانها لم يتزوج وزادت خيلاء على الابكار^{لهذه}
الفاحشة فكانت مثلهن في خوفاً امرها والحقيقة اريدت^{الله}
بهذا اللفظ فلا يكون هذه المثابة مرادة لكلا يلزم الجمع بينهما^{في الوصية}
قال ولوا وصى لبني فلان ولزبنون وبني بنيه كانت الوصية
لبنيه دون بني بنيه لان الابن حقيقة في الولد مجازاً في ولد
الولد وقدرت به الحقيقة فلا يكون المجاز مراد التلا محتملاً
وهو قولك بالتحقيق ثم وفي قوله ما الكل سواء لان عموم المجاز
يتناولهم فيطلق اسم البنين في العرف على الفريقين وهذا

فانه لو كان ثابتاً لكانت البكر حقيقة غير المثابة وانما تسمى بالبكر اجازاً لانها لم يتزوج وزادت خيلاء على الابكار الفاحشة فكانت مثلهن في خوفاً امرها والحقيقة اريدت بهذا اللفظ فلا يكون هذه المثابة مرادة لكلا يلزم الجمع بينهما قال ولوا وصى لبني فلان ولزبنون وبني بنيه كانت الوصية لبنيه دون بني بنيه لان الابن حقيقة في الولد مجازاً في ولد الولد وقدرت به الحقيقة فلا يكون المجاز مراد التلا محتملاً وهو قولك بالتحقيق ثم وفي قوله ما الكل سواء لان عموم المجاز يتناولهم فيطلق اسم البنين في العرف على الفريقين وهذا

[illegible]

واكثر شمس
 انما يدرك
 في كل كتاب
 بلحق به
 لا يترك
 لا يترك
 سيما اذا نواه

۱۲۶

١٢٦
بقي صفحته
والعاقبة وقد عزم الاند لا فائدة
في تعديكون الشخص مطلقا او
لا انه لا يقبل التوقف
والنفون

مجلس الكنائس المتحدة في الشرق الأوسط

وَمَا أَوْفَوْا بِعَهْدِي

للإمام

لأن المذكورة

يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْكَلْبَابَ هُوَ

أما إذا اضمحلت
فإنه ان المقتضى
فيها

بنيامين
من العجايب
منظروف العالم
العلم

بأن المقترع
لا يمكن
اعتبار
مختلف

المطابق للمطابق

ووفقاً للمعروف

والامداد اوکلو

عندهم

و اما عند

المؤمن اعطى بها

20

قال ثم الحقيقة على ثلاثة انواع متعذرة و مهجورة و مستعملة ففي
القسمين الاولين يصار الى المجاز بالاتفاق اذ المينو الحقيقة نظير
المتعذرة اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة او من هذا القدر
ينصرف ذلك الى ثمرة الشجرة و الى ما يحل في القدر حتى
لواكل من عين الشجرة او من عين القدر بنوع تكلف لا يحنث
قوله متعذرة و هي ما لا يمكن الوصول اليه الا بكلفة و مشقة
كامل النحلة فانه لا يוכל عينها الا بكلفة و مشقة و مهجورة و
هي ما ترك الناس العمل به و ان تيسر الوصول اليه كوضع
القدم و مستعملة و هي بخلافهما اي تيسر الوصول
اليه و لا يترك الناس و في القسمين الاولين
يصار الى المجاز بالاتفاق اذ المينو الحقيقة لان هذه الحقيقة
لا ترحم المجاز اذ الكلام عند الاطلاق لا ينصرف اليها
لتعذر الوصول اليها و ليجرئها في العادة فيصا
الى المجاز حذرا عن الالغاء في كلام العاقل البالغ نظير
المتعذرة اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة او من هذه
القدر كان حقيقة الكلام فيهما اكل عين الشجرة و عين القدر
واكلهما متعذر لا يتيسر الوصول اليه الا بكلفة

وإن لم يتعلم من راجي الرحمة

1-5

[illegible]

قوله فيصا الى الجاه من قبل
ذكر السبب واردة للسبب
الشئ سبب الشئ واردة للسبب
قوله فيصا الى الجاه من قبل
ذكر السبب واردة للسبب
الشئ سبب الشئ واردة للسبب

فذكر الجاه واردة للسبب
قوله فيصا الى الجاه من قبل
ذكر السبب واردة للسبب
الشئ سبب الشئ واردة للسبب
قوله فيصا الى الجاه من قبل
ذكر السبب واردة للسبب
الشئ سبب الشئ واردة للسبب

ومشقة فيصا الى المجاز وهذا لان الظاهر ان المتكلم لما امتنع
بالحلف عما يباشر فعله بلا كلفة ومشقة فيصا الى المجاز
في المستثنى له اكل الثمرة واكر ما يطبخ في القدر قالوا اذا كانت
الشجرة ما كولة كقصب السكر فيمينه على عنها وان لم
توكل فعلى ثمرتها وان لم تكن لها ثمرة كالخلاف فعلى ثمرتها
وانما قلنا حقيقة الكلام كل عين الشجرة والقدر لان من
التبعض كان معناه لا ياكل بعض الشجرة والقدر وبقا
ان يقول ان مرادها الابتداء الغاية وغيره من المعاني
مجاز عنه على ما عرفت في اللغة ذهب انه حقيقة للتبعض
ايض لكن لا يخفى ان قوله لا ياكل من هذه القدر لا يستقيم مع
التبعض وغيره الا بالابتداء فاذ كان للناسب لا ابتداء
كانت هي في المثال بطريق الحقيقة فلا يكون حقيقة الكلام
كل عين القدر بل يكون الحقيقة كل ما فيها ومنها قال وعلى هذا
ان على ان في المنعذرة والمجوزة فيصا الى المجاز بالاتفاق
قلنا اذا حلف لا يشرب من هذا البئر ينصرف ذلك الى
حلفه الى الاعتراف مما ان حقيقة الكرم لان من لا يشرب الغاية
فيقتضه ان يكون ابتداء شربه من البئر وذلك في الكرم لا غير

قوله فيصا الى الجاه من قبل
ذكر السبب واردة للسبب
الشئ سبب الشئ واردة للسبب
قوله فيصا الى الجاه من قبل
ذكر السبب واردة للسبب
الشئ سبب الشئ واردة للسبب

الذين كمالا فيصا الى الجاه من قبل
ذكر السبب واردة للسبب
الشئ سبب الشئ واردة للسبب
قوله فيصا الى الجاه من قبل
ذكر السبب واردة للسبب
الشئ سبب الشئ واردة للسبب

1.5

۱۰۶
تقیه
حضرت

مجلس الشورى

فلا ينبغي أن يفتقر

الحق والقدرة

عن أبي عبد الله عليه السلام

النصف والآخر

شجرة
فكلنا لك لانا
مفضل

سید بابا شریک

29-10-1954

مسئلة القدريه

مجلسه

وَأَمَّا الْقَائِلُ

جایگاه و
شماره

三

لكنه منعدرة فيترك ويصا الى المجاز حتى لو فرضنا انه لو كرم

منه بنوع تكلف لا يبحث بالانفاق لان الحقيقة لم ترد به اصلا

وقيل بحيث لان الحقيقة اذا صار موجودة لم يتق متعذرة

فكان اعتبارها اولى وفي الصحاح كرم في الماء يكرم كرمًا

اذا تناولوه بفم من موضعه من غير ان يشرب بكفيه ولا

بالاناء وغرفت الما ببيد غرقا وغرفت منه ثمر قبل هـ

اذا لم يكن البير ملاء وان كانت ملاء فيمينه يقع على الكر

عند الامام وعندهما على الاعتراف وطير المسجورة

ادخلت لا يصع قدمه في دار فلان وان ارادة وضع

ما يجوز عادة من الناس ما عارفوا منه لا مشاء عن
القبيل ما عارفوا منه لا مشاء عن

وكانت هذه هي الطريقة التي كان يستخدمها اليهود في بيعهم
وكانت هذه هي الطريقة التي كان يستخدمها اليهود في بيعهم

المجاز في الإرادة لا في العلم وعنه هذا الأصل وهو الحقيقة

المهجورة متروكة التوكيل بالخصوصة ينصرف الى مطلقها

الانجيل (1) في صفر سنة ١٢٠٠
في صفر سنة ١٢٠٠ في صفر سنة ١٢٠٠
في صفر سنة ١٢٠٠ في صفر سنة ١٢٠٠
في صفر سنة ١٢٠٠ في صفر سنة ١٢٠٠
في صفر سنة ١٢٠٠ في صفر سنة ١٢٠٠

وَقَدْ كَرِهَ اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ أَفَلَا تُفَكِّرُونَ

من حاله السلام التواضع والاعتدال في كل شيء

۱۲۹
۱۳۰
۱۳۱
۱۳۲
۱۳۳
۱۳۴
۱۳۵

ما ذكره من أن

[illegible]

[Handwritten signature]

فصل في بيان الفرق بين المطلق والمقيد
وقد اطلاق اسم المقيد على كل واحد من
قضايا البطلان والناقض فهو اسم للمقيد
بغير التعليل والناقض بغير التعليل
وبغير التعليل والناقض بغير التعليل
فمنه ما هو المقيد بالحق والناقض بالحق
والناقض بالحق والناقض بالحق

1

[illegible]

9.

٥١
١٠٠
في حق اللفظ لا يصح خلافه عن التحقيق
وصف له لا في غيره
يصح

هو المفعول لا محالة
وعلی هذا التکلمه
فیما لا یجوز فی الحقیقه
لا نقبل اللفظ

المؤمنين
الذين آمنوا
بالحق

لا يختلف الاصلان
عن التي في الاسبق
النسب بامتداد
يقول

لفظ الاسر ولكن اللفظ في التفسير

لا التلطف
من شريط
في الحارس
لا يقبل التلطف
من شريط

ما فيه يستفيد من الاصل
الاصل لا يملك الاصل

الحم المشوي عند الاطلاق ^{منه} الحقيقه وهو مطلق المطبوخ و

الثواء مستعجلة لان غير اللحم ايضا يطبخ ويشوى فيوكلمع انها

تُرِكَتْ بِالْعَرَفِ ثُمَّ لَجَّازَ عِنْدَ يَحْيَى خَلْفَ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي حَقِّ

اللفظ وعندهما خلاف عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت

الحقيقة يمكنه في نفسه الا انه امتنع العمل به لما فيه

المجاز والاصالة لغوا وعنده بصار الى المجاز وان لم

لكن الحقيقة تكمن في نفسها اعلما انه لا خلاف في ان البحار

حلف عن تحقيقه بدليل انه لا يثبت لاعد قوت معه

الحقيقة ولقد راعى بها ولى الله لا بد من ثبوت حلف من هو
الامر بما في الشريعة والامر بما في الشريعة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وَأَمَّا الْخَالِفُونَ فِي حِجَّةِ الْخَافَةِ فَقَدْ كُنَّا

خلف عنها في التكلم وعندهما في الحكم توضيح از عند

التكلم بقوله هذا سد الشواخض عن التكلم بقوله هذا سد للهيكل

[illegible]

هناك لا يوجد خلاف في حقيقة أن حواما هم

والتشويق بالآخر
وحكمه الآخر
فإذا تخمّر
بوصيه اريد
والاحكام
الصنفان
الى منوال
اللفظ عند
المستغفار
اختلاف
عبد

الخصم
التيار خلف
هذا السند
عندما
خلف عن الحق
ذلك وعند
الافق
بالحقيقة
حكم القيد
راحي

[illegible]

يحيى بن عيسى
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

[illegible]

الشيخ خليفة
اذا اراد
في الكلام
وهو من

الحقيقة والادراك

وَأَمَّا فِي الْحَرْبِ فَأَنْتَ بِمَنْزِلَةِ الْوَلِيِّ وَالْمَوْلَى وَالْمَوْلَى

[illegible]

وَأَمَّا كَانَتْ حَقِيقَةً وَلَوْ أَنَّ مَجَازَ هَاطَتْ خَلْفَافِيهَا نَكَا زَاغَتْ رَيْنِ

مجازاً عنده

فقد رآه في المنام

[illegible]

من الامتثال

الحقيقة في كتابها

فوقه وعندهما ١٣
الكل على مكان
النظر عن

قوله لا هذا اللفظ اذا اذنت العلم بكونه
تفسيره الجواب نعم لان كذا في قوله
تفسيره الجواب نعم لان كذا في قوله

من عنده هذه استلزامات البنية لثبوتها من غيره
ولا يجعل محازا عن الطلاق مع انه كلام تام مفيد بنفسه بل
صا الكلام لغوا سواء كانت المرأة اصغر سنا منه واكبر لان
هذا اللفظ لو صح معناه لكان منافيا للنكاح فيكون منافيا
لحكمه وهو الطلاق وتقرير الجواب انه لا يمكن ان يجعل محازا
عن الطلاق المحرم لان حقيقة البنية منافية للنكاح
فكانت منافية لحكمه وهو الطلاق لان من احكام النكاح
فلا يصح ان يذكر البنية ويراد بها الطلاق لانها متنافيان
ولا استعارة مع وجود التنافي بخلاف هذا انى فان البنية

لاتنافي ثبوت الملك لا ترى ازالا يملك الايزا ولا انه
يعتق عليه فلا تكون منافية للعتق فتصير استعارتها للعتق
ولقائل ان يعترض عليه من وجهين احدهما ان ثبوت
هذه المنايا لا يتنافى وجود الاتصال بينهما بوجه خاص وهو
مطلق الحرمة الا ترى ان استعارة الاسد للانساب جامع الشجاعة

ان الشجاعة في الانساب لا تكون
مطلقا بل هي في الانساب لا تكون
مطلقا بل هي في الانساب لا تكون

هذا الاستلزام لان كذا في قوله
تفسيره الجواب نعم لان كذا في قوله
تفسيره الجواب نعم لان كذا في قوله

قوله لا هذا اللفظ اذا اذنت العلم بكونه
تفسيره الجواب نعم لان كذا في قوله
تفسيره الجواب نعم لان كذا في قوله

من عنده هذه استلزامات البنية لثبوتها من غيره
ولا يجعل محازا عن الطلاق مع انه كلام تام مفيد بنفسه بل
صا الكلام لغوا سواء كانت المرأة اصغر سنا منه واكبر لان

هذا الاستلزام لان كذا في قوله
تفسيره الجواب نعم لان كذا في قوله
تفسيره الجواب نعم لان كذا في قوله

١٢
 قدومهم الى الامم من الامم البنية
 ومن الغزو الحار فاذ كان الزمان لا يمل
 العلة فيلزم صحة الاستعارة من
 الجاهلين فلا يطابق المثال الا في
 قولهم ومثال الثاني واذ قالوا له
 قولهم ومثال الثاني واذ قالوا له
 معنى كاهن من الشجر والشرع
 بمنزلة النصارى الى هذا الاصل
 ومنه من الخالفين انما قد يميز
 وقد وافقنا بينهما في هذا
 راجع الى السبب وهو لا يثبت
 وان لم يكن من لوازم السبب ولا يثبت
 وجوده هو كالموجب للعلة اذ هو حقيقة لا
 عن لزوم السبب بالعلم بالحق لا
 تقديره انما يثبت السبب بالحق لا

صحتها من احاد الطرفين وهو استعارة الاصل للفرع الى
 السبب الحكم دون عكسه لان الشرط في صحة الاستعارة ان
 يكون المستعار له متصلا بالمستعار منه ليصير بمنزلة الا لازم
 من لوازمه فيصير ذكر اللزوم واردة الا لازم والسبب مقتدر
 الى السبب كافتقار الحكم الى العلة لقيامه به فيصير ذكر السبب
 واردة ما هو من لوازمه تقديره او اما السبب فيستغنى عنه ذاته
 عن السبب لقيامه بنفسه في حصول حكم الاصل الشيء
 وضم له وثبوت السبب به من الامور الاتفاقية فان شابه
 الامة الجوسية والاخت من الرضاغة والغبد والبهيمة حاش
 لمصولة موجبة الاصل وهو الملك وان لم يحصل له حل فاذا كان
 كذلك لا يصير السبب متصلا بالسبب ولا لازما لعدم
 اقتضائه اليه فلا يجوز استعارة السبب الا اذا كان السبب
 مختصا بالسبب فيجوز كقوله تعالى اني اعصم حرمي عن غيبا
 استعير اسم السبب للسبب لاختصاص الحرم بالعنب لان

١٢
 وان لم يكن من لوازم السبب ولا يثبت
 وجوده هو كالموجب للعلة اذ هو حقيقة لا
 عن لزوم السبب بالعلم بالحق لا
 تقديره انما يثبت السبب بالحق لا
 ١٢
 وان لم يكن من لوازم السبب ولا يثبت
 وجوده هو كالموجب للعلة اذ هو حقيقة لا
 عن لزوم السبب بالعلم بالحق لا
 تقديره انما يثبت السبب بالحق لا
 ١٢
 وان لم يكن من لوازم السبب ولا يثبت
 وجوده هو كالموجب للعلة اذ هو حقيقة لا
 عن لزوم السبب بالعلم بالحق لا
 تقديره انما يثبت السبب بالحق لا

١٢
 وقد وافقنا بينهما في هذا
 راجع الى السبب وهو لا يثبت
 وان لم يكن من لوازم السبب ولا يثبت
 وجوده هو كالموجب للعلة اذ هو حقيقة لا
 عن لزوم السبب بالعلم بالحق لا
 تقديره انما يثبت السبب بالحق لا
 ١٢
 وقد وافقنا بينهما في هذا
 راجع الى السبب وهو لا يثبت
 وان لم يكن من لوازم السبب ولا يثبت
 وجوده هو كالموجب للعلة اذ هو حقيقة لا
 عن لزوم السبب بالعلم بالحق لا
 تقديره انما يثبت السبب بالحق لا

فالتفكير علته عدم
اجواز استعارة المسدود
عدم اقتدار السبب
مأمور ولا

من جانبہ اصلاً الا اثبت ان
بالغنیب

المحسّن صلا ولا يكون
بالصبر العذب مفتقرا

باب كيف يصح الايمان
من الجانبين معا

مفتحة
مرحبا بالاب
موقع له ومفتحة

لما حصل الاتصال
فجاء اليه فقال له
يا شيخ السخيب

من المعلوم
أنه من الطريف
في أن الخسما
سار الغيب
من

بِالْعَنْبِ
مَلَأُوهُ فَفُتِلَ
فِيهِ أَنْ الْخَمْرَ كَمَا أَنَّ
نَبِيَّ بَدُونَ مَا

مفتي و مولانا
علامة واعظك ان
عبد النظام
السبب

ولا افتقاره اليه
لان اشتماله
وتعريفه

المسبب اذا اختص بالسبب صار في معنى العلة مثال الاول اي الا
ستعارة بين العلة والحكم فيما اذا قال ان ملكك عبدا فهو حر
فملك نصف العبد فباعه ثم ملك نصف الآخر لم يعتق مالم يجتمع
في ملكه كل العبد ولو قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى
العبد فباعه ثم اشترى نصف الآخر عتق نصف الثاني وذلك
لان الملك المطلق يقع على كماله وذلك بصفة الاجتماع فلتخص
به الا يري ان الرجل يقول والله ما ملكت مائتي درهم قط
ولعله قد ملكها وزيادة متفرقة ولكن لما لم يجتمع في
ملكه بعد صاذا قاشتبت ان الملك يقع على المجتمع دون المتفرقة
عنه فالاجتماع في الملك بصفة العبدية بعد الزوال لا يفيق الاجتماع في
كونه مشتريا بعد الزوال لا يتحقق لان كونه مشتريا بعد الزوال لا يتوقف
ملكه الا ترى انه لو قال ان اشتريت عبدا فامراته طالق
فاشترى لغيره انه يحنث في يمينه فاذا اشترى الباقي
بعد نصف الاول فقد اجتمع الكل في عقده فوجب الحنث
ووضع المسئلة في عبد منكر لانه اذا كان
عقد اليمين على ملك عبد بعينه
او بشرأ عبد بعينه والمسئلة بحالها :-

بالعقب
وقد مضى
في هذا المقام
على انما
من اهل
في قول
لاستقل
الذكر
في على
النية
الاستقل
هاين
في لاد
له فقلت
الشر
في انكر

هذا هو الحكم وهو النقص استغارة النوع و
 واما شجاعة الاستغارة في النوع و
 واراد ان يعلم في الضرر فبشجاعة
 شجاعة فلا يلزم في الاستغارة
 الاسد فافقه في الاستغارة
 قوى الادنى ١٢ شجاعة هو
 شجاعة بالفتح النوع
 عدم جواز استغارة النوع
 للاصل ١٢ من

في وجوده فنلك الشائع العام لسلك طريق المجاز في
 من هب اهل اللغة وعلى هذا اي على استعارة السبب
 للحكم صحيحة لغة وشرعا نقول ينعقد النكاح بلفظ
 التملك والهبة والبيع لان الهبة بحقيقتها توجب ملك
 الرقبة وملك الرقبة توجب ملك المتعة في الاما
 فكانت الهبة سببا محضا لثبوت ملك المتعة فجاز
 ان يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك والبيع و
 ينعكس حتى لا ينعقد بالبيع والهبة بلفظ النكاح
 فانقلبت ملك المتعة في النكاح غير ما ثبتت في ملك اليهين
 فان الاول يتعلق به محلة الطلاق واليمين والظهار ونحو
 والثاني لا يقدرك كله فلم يكن الفاظ التملك سببا
 لهذا النوع من ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن
 الانتقام والوطى وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك اليهين
 وتغايرا لاحكام تغايرها حالالا اذا تافاه في باب النكاح

في وجوده فنلك الشائع العام لسلك طريق المجاز في
 من هب اهل اللغة وعلى هذا اي على استعارة السبب
 للحكم صحيحة لغة وشرعا نقول ينعقد النكاح بلفظ
 التملك والهبة والبيع لان الهبة بحقيقتها توجب ملك
 الرقبة وملك الرقبة توجب ملك المتعة في الاما
 فكانت الهبة سببا محضا لثبوت ملك المتعة فجاز
 ان يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك والبيع و
 ينعكس حتى لا ينعقد بالبيع والهبة بلفظ النكاح
 فانقلبت ملك المتعة في النكاح غير ما ثبتت في ملك اليهين
 فان الاول يتعلق به محلة الطلاق واليمين والظهار ونحو
 والثاني لا يقدرك كله فلم يكن الفاظ التملك سببا
 لهذا النوع من ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن
 الانتقام والوطى وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك اليهين
 وتغايرا لاحكام تغايرها حالالا اذا تافاه في باب النكاح

في وجوده فنلك الشائع العام لسلك طريق المجاز في
 من هب اهل اللغة وعلى هذا اي على استعارة السبب
 للحكم صحيحة لغة وشرعا نقول ينعقد النكاح بلفظ
 التملك والهبة والبيع لان الهبة بحقيقتها توجب ملك
 الرقبة وملك الرقبة توجب ملك المتعة في الاما
 فكانت الهبة سببا محضا لثبوت ملك المتعة فجاز
 ان يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك والبيع و
 ينعكس حتى لا ينعقد بالبيع والهبة بلفظ النكاح
 فانقلبت ملك المتعة في النكاح غير ما ثبتت في ملك اليهين
 فان الاول يتعلق به محلة الطلاق واليمين والظهار ونحو
 والثاني لا يقدرك كله فلم يكن الفاظ التملك سببا
 لهذا النوع من ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن
 الانتقام والوطى وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك اليهين
 وتغايرا لاحكام تغايرها حالالا اذا تافاه في باب النكاح

في وجوده فنلك الشائع العام لسلك طريق المجاز في
 من هب اهل اللغة وعلى هذا اي على استعارة السبب
 للحكم صحيحة لغة وشرعا نقول ينعقد النكاح بلفظ
 التملك والهبة والبيع لان الهبة بحقيقتها توجب ملك
 الرقبة وملك الرقبة توجب ملك المتعة في الاما
 فكانت الهبة سببا محضا لثبوت ملك المتعة فجاز
 ان يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك والبيع و
 ينعكس حتى لا ينعقد بالبيع والهبة بلفظ النكاح
 فانقلبت ملك المتعة في النكاح غير ما ثبتت في ملك اليهين
 فان الاول يتعلق به محلة الطلاق واليمين والظهار ونحو
 والثاني لا يقدرك كله فلم يكن الفاظ التملك سببا
 لهذا النوع من ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن
 الانتقام والوطى وهو لا يختلف في ملك النكاح ملك اليهين
 وتغايرا لاحكام تغايرها حالالا اذا تافاه في باب النكاح

کتابخانه ملی افغانستان

الحره بالبيع والهبة محال :-

[illegible]

[illegible]

لم ينو وإنما تفرض هذه الأنواع وهي الإيجار والنداء والنعت لان
لفظ النداء اذا كانا غير صريح لا يثبت به موجبة الا بالنية الا يري
انه اذا قال لعبد يا ابني لا يعتق الا في رواية شاذة عن الجعفي
ولو قال يا حو يعتق وان لم ينو وهذا لان النداء في اللغة مضمون
لاستحضار النداء بصورة الاسم لا لتحقيق معناه الاسم ولفظ يا حو
صريح في العتق فيقوم لفظه مقام معناه ولا كذلك يا ابني
فلا يقوم لفظه مقام معناه ولقائل ان يقول ان هذا الاصل ينقض
بمثل قوله لا امرته تو طلاق باش فانه لا يطلق به الا بالنية كذا في
الذخيرة وعلى هذا اي على ان الصريح ظاهر المراد ثبت معناه

طريق كما قلنا التيمم يفيد الطهارة لان قوله تعالى وَلَكِنْ يَنْدُبُ
لِيُطَهِّرْكُمْ ^{بَعْدَ} قَوْلِهِ فَيَتِمُّوْا صَعِيدًا طَيِّبًا فَاَمْسِكُوا بِوُجُوْهِكُمْ
وَاَنْذِرْكُمْ مِنْهُ يَا اَرْيَدُ لِلّٰهِ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرِّهِ فِي حَاصِلِ
الطهارة ^{التي} لا لفظ التطهير موضوع لازالة النجاسة واثبات
الطهارة ومستعملها والمراد بيطركم بهذا الصعيد
استعمالها فيفيد النضر ^{بما} يحسن ان يكون التيمم مطهرا على

[illegible][illegible][illegible]

२

قوله على الإطلاق والمستبدر الى
 وهو ايضا المتعدي وخصه في الوقت
 الاطلاق ١٢ فخرج على قوله
 لو خلف رجل بين قوليه
 بحيث على قوله الاول فخرج على
 قوله اذا راى الماء ليس بخارج
 الماء ليس بخارج فخرج على قوله
 طهارة مطلقا وادفعها للحديث
 السابق لما عاود بوقته الماء لان
 الزوائد لا يعود فعلم ان الحديث الاول
 يمكن ان يجتهد الصلح مع استحسانه للفظ
 القلة على استعماله في الماء وطر
 القلة على استعماله في الماء وطر
 القلة على استعماله في الماء وطر

الاطلاق كالماء وهو حجة على الشافعي في انه لم يجعله طهارة

مطلقة وللشافعي فيه قولان أحدهما أنه طهارة ضرورية

والاخوانه ليس بطهارة بل هو سائر الخلق اي ما ذكرنا جنة على

الشافعي في انه لم يجعله طهارة مطلقة فقال في قول ابن

طهارة ضرورية لا يحصل بها الطهارة الا عند ضرورة

استقاط الفرض عن ذمته وقال في قوله انه سائر الخ لا رافع له

وَهَذَا يَعْنِي حُكْمَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ إِذَا رَأَى الْمَاءُ فِصًّا كَطَهَارَةٍ

المستحاضة وهذا التراب ملوث في طبعه لا مطهر

وَأَنَّمَا جُعِلَ السَّابِقُ اسْتِعْمَالُهُ طَهَارَةً أَوْ سُبْحًا لِلْحَدِيثِ عِنْدُ زُرَّةٍ

لكننا نقول انه طهارة مطلقة بصريح النص فكان خلافاً

النص الصريح بالرای فان قلت کونه ظاهراً ضروریة ثابتة

بقوله تعالى مَا يَرْيَا لِلّٰهِ لِیَجْعَلَ عَلَیْكُمْ مِنْ حَرْجٍ لَّانَ الْحَرْجَ

انما يلزمه على تقدير ان لا يخص في التيمم اذ معناه ما يريد الله

ليجعل عليكم من حرج اذ لا يرخص في التيمم ولكن يريد ليظهركم

إذا اضطربتم اليه بفقدان الماء للصلاة فيقتضيان يكون

التيتم طهارة ضرورية قلت ان البص يقتض ان يكون المص

الى التيمم عند العجز عن الماء فاذا استعمله يكون طهارة

منذ العباد في فخران الضحى عليه فيها في الضحى

وكان للتقنية

بجى المذبح

مجموعه کتب و اسناد خطی در دسترس عموم قرار می‌گیرد.

باب في بيان الفرق بين العلم واليقين
 العلم هو ما لا يشك فيه ولا يفتقد
 اليقين هو ما لا يشك فيه ولا يفتقد
 العلم هو ما لا يشك فيه ولا يفتقد
 اليقين هو ما لا يشك فيه ولا يفتقد

بعض القرآن وهي ان الفريدة الى
المصطلح مشروط وجب ان الشرط عدم وجدان
المادة في الحال ان الصلوة مطلوبة عنها مقتضية ما يلزم
فاضطرنا الى مطهر يحصل به الطهارة المستترة في الصلوة
المطلوبة عنها وان نظرنا الى ما جعله الله من ثبات الصلوة
وعدم وجدان الماء ونظرنا الى ما جعله الله من ثبات الصلوة
غيره فكان ينبغي ان تعتقدنا غير مطهر فتنفسه في الغرض
منه فلهذا كان عمر الشافعي رحمه الله
ليطهر كما علمنا ان الله
كلما قال

منه نقصان لا يجتمع في
الاشاغل ولا في الجوارف

قوله اداء الفريضة
 الصلوة بين الفريضة
 لان اداء مطلق الفريضة
 كما لو كان في حكم
 ايضا راجي
 على قوله اامة التيمم
 ولما كان مقتضى
 لم يفرق في الاقتصار
 بقالا لا يقتضيه
 الواقعة حتى جاز
 المقتضى بالمتفرد
 المقتضى قراءة الفاتحة
 المقتضى اعادة الصلوة
 لا يجوز على غير وصف
 وهذا في اامة التيمم
 من جهة غاية الصعوبة
 هذا ليرد على من
 لانهم قالوا ان الاقتصار
 ان الامام صاحب المصنف
 يجوز اقتضاه بالتيمم

الاطلاق عملا بصريح لفظ التطهير فجعله سائر المحدثات
 طهارة ضرورية حتى اقتصر طهوبه في حق فرض واحد
 دون غيره يكون تركا للعمل بهذا النص على هذا الاختلاف
 يخرج المسائل على المذهبين من جوازها قبل الوقت واداء
 الفريضة بتيمم واحد وامامة التيمم للمتوضين وجوازها
 بدون خوف تلف النفس والعضو بالوضوء وجوازها
 للعبد والجنابة وجوازها بنية الطهارة فمنها التيمم عنده
 لا يجوز قبل وقت الصلوة لان الضرورة الى اسقاط الفرض
 انما يتحقق في وقت الصلوة فلا يجوز قبلها ومنها انه
 لا يصح اداء الفريضة بتيمم واحد عنده لانه لا يثبت
 بالضرورة يتقدر بقدرها والضرورة يرتفع بالفرض
 الواحد لكن الداعية الى فرض الاخر هي الضرورة المتقدمة
 فيجب لها يتم آخر ومنها اامة التيمم للمتوضين فانها
 لا يصح عنده لانه طهارة ضرورية والوضوء طهارة
 اصلية فلا يصح بناء القوى على الضعيف كامة الموم
 للواكع والساجد منها لا يجوز للمريض الا اذا خاف
 تلف النفس والعضو بالوضوء عنده لعدم الضرورة

لا يجوز على غير وصف
 وهذا في اامة التيمم
 من جهة غاية الصعوبة
 هذا ليرد على من
 لانهم قالوا ان الاقتصار
 ان الامام صاحب المصنف
 يجوز اقتضاه بالتيمم

١٣٢
 عند الدعاء
 قوله طهارة فاصليته فيه
 لان الوضوء ليس بطهارة بل
 هو تطهير وتخصيل الطهارة
 فخصيصة التيمم الخاضع الى المصل
 باسم وضوء
 راجي
 قوله لا يثبت
 به مطلق المذود فلا يرد
 ان الخائف الحق الرض
 عند استعمال الماء ليدون نحوه
 كونه المهدد بالضرر اذا جلس
 لا يجوز لهم التيمم ايضا فان تخصيصه باطلاق

راجي
 راجي
 راجي

عبد السلام



بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠

دولت

و

مفتی محمد رفیع

...

30

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله

—

4

سبيل للأول لأن التكلم إذا حضرته النية ثبت المراد في
حقه وإن لم تحضره النية لا يكفي دالة الحال ولا اللفظ
لأن السامع إنما ثبت المراد في حقه بدلالة الحال وغيرها
وأما النية فأمريئة لا وقوف للسامع عليه فلا يثبت حكم
في حقه نية التكلم فثبت أن دالة الحال لا تقوم مقام النية
قلت لعل أنوار ثبوت الحكم في حق التكلم بالنية وفي
حق السامع بدلالة الحال وقرينة غيرها أو إذا ثبتت
أعلم السامع أن المتكلم نوى من كلامه أحد معانيه فإن قال
نويت أو اردت به كذا وعلم بدلالة من اللفظ كدالة الحال
غيرها على استعمال هذا اللفظ لذلك المعنى فكيف يأتى الطلاق
حال مذكرة الطلاق فإنه يقع بها الطلاق بدلالة الحال وإن
قال للتكلم لا أنوى به الطلاق ولهذا المعنى أي لأجل أن الكناية
ما فيه استتار المراد سمى الفقهاء لفظ البيئونة والتخريم
وبحواكم كناية في باب الطلاق لمعنى التردد واستتار المراد فيه
لأنه يعمل على الطلاق وإنها ليست بكناية حقيقة لكونها ظاهراً
المراد في نفسها الأيرون أنه إذا قيل بانته سعياد وبانته
الشباب لم يستتروا وكذلك حرام لمعنى المنع ظاهر

لَا يَكُوْنُ زَعِيْمًا فَلَا يَكُوْنُ زَيْنًا وَلَا يَلْبَسُ بِلَابِ حَقٍّ وَلَا يَحِبُّ الرِّجَالَ

[illegible]

ومنهم من يقول ان
 الالف في هذا القول هي في غير
 محاب بان الغاية هي في غير
 متضمنة لفظه في غير
 كان المتكلم تعلقه في غير
 ومع هذا لا ينبغي الا ان
 بالصريح ان الغاية
 عنه فيما اذا عذر عنه
 قلنا في هذا القول
 من كراهه ان لا يجزى

[illegible]

النوع لكثرة الاقسام بخلافه في غيره من الانواع فلم يكن منظورا اليه واما ذكر المقابل للشئ فالغرض تبين كل منهما بكماله مع الشئ يتأكد بذلك مقابله وتستفيد به زيادة وضوح كما قيل وبضد هاتين الاشياء قال فالظاهر اسم لكل كلام ظهر

المراد به السامع بنفس السماع من غير تأمل بقوله من غير
تأمل فبقوله من غير تأمل وقع بيا نال نفس السماع واحتترق به
عن الخفاء والمشكل واماثلهما فان مرادها انما يظهر بالتأمل لا

بنفس السماع والنص ما شيق الكلام لاجله اني ما يكون مقصودا
بذكر الكلام وتوضيح الفرق بينهما في قولنا رايت فلانا حين جائني
القوم فانه ظاهر في مجيئ القوم لكونه غير مقصود بسوق
هذا الكلام وانما المقصود من ذكره ^{لبيان القصة} رواية فلان ولو قيل
جائني القوم حين رايت فلانا كان نصا في مجيئ القوم وظاهرا في
روايته فانقلت تعريف الظاهر صادق على النص لان
كل نص ظاهر مرادة بنفس السماع لكن انضم معه السوق

١١ فيد **المحرره** له فصار هذا الظاهر مضاعف بقاء كونه ظاهرا فاجتمعا **راج** اللهم لكاتبه - طالب الدعا محمد عبد الباري - منيب - لغفران

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

به بنفس السماء فصار ذلك ظاهراً في حق الإطلاق
 نصافي بيان العدد اثنان اثنين وثلاثة وثلاثة واربعه
 اربعة وانما ذكر العدد مكرراً ليدل على كل واحد من هذه
 ما اراد من العدد الذي اطلق له كما نقول اقسامها هذا
 المال درهمين درهمين وثلاثة وثلاثة ولو اريدت لم يكن
 له معنى لان الخطاب للجماعة فصار المعنى لثلاثة جميعكم
 اثنان وثلاثة واربعه ولا معنى لذلك فانه ظاهر في الإطلاق
 في اباة ما يتطهر المرء من النساء لان اباة عرفت
 بخصوص آخر على ان صدد الآية وهو قوله تعالى ان خفتن
 ان لا تقسطوا في اليتامى فانكوا ما طاب لكم الآية دال على
 سبق شرعية النكاح فيما بينهم فقبل كان جليلاً لليتمة
 ولها مال وجمال فزوجها بما يجتمع عندهن من عدد
 لا يقدر على القيام بحقوقهن او يكون وليها يزوجها
 صناعياً عن غيره فربما اجتمعت عندهن عشر منهن فيخاف
 لضعفهن وفقد من يعصبهن ان ينظم حقوقهن فقبل لهن
 ان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى النساء فانكوا من غيرهن
 ما طاب لكم فعلم ان اباة ليست بمقصودة لهذه

فلا يشارة بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال

من نفى به ويجاب متعنه ثم في هذه الآية اشارة ايضا الى
ان النكاح يصح بدون ذكر المهر لانه لما جعل من محل التطبيق
وهو يعتمد سبق النكاح دل على انهم منكمو حانكا حاصيما
والفرق بين الظاهر والاشارة مع انهما اشتراك في كونهما
منطوقين وعدم السوق لهما اشارة فيهما غموض وخفاء
من وجه كصحة النكاح المذكور والظاهر ظاهر مراده من اللفظ
من كل وجه فالاكد لك قوله من ملك ارجم محرر منه
عشق عليه نص في استحقاق العتق للقريب اذا اشترى
قريبه لانه سبق الكلام لاجله اذ احكم في هذا الكلام غيره
يقصد منه وظاهر في ثبوت الملك للقريب لانه يفهم من قوله

١٢٥

ان النكاح فقدر الى ان لفظ
المقصود الاصل والاشارة لانه لا يشارة بغيره فان قال
ان النكاح فقدر الى ان لفظ
المقصود الاصل والاشارة لانه لا يشارة بغيره فان قال
ان النكاح فقدر الى ان لفظ
المقصود الاصل والاشارة لانه لا يشارة بغيره فان قال
ان النكاح فقدر الى ان لفظ
المقصود الاصل والاشارة لانه لا يشارة بغيره فان قال
ان النكاح فقدر الى ان لفظ
المقصود الاصل والاشارة لانه لا يشارة بغيره فان قال
ان النكاح فقدر الى ان لفظ
المقصود الاصل والاشارة لانه لا يشارة بغيره فان قال

من نفى به ويجاب متعنه ثم في هذه الآية اشارة ايضا الى
ان النكاح يصح بدون ذكر المهر لانه لما جعل من محل التطبيق
وهو يعتمد سبق النكاح دل على انهم منكمو حانكا حاصيما
والفرق بين الظاهر والاشارة مع انهما اشتراك في كونهما
منطوقين وعدم السوق لهما اشارة فيهما غموض وخفاء
من وجه كصحة النكاح المذكور والظاهر ظاهر مراده من اللفظ
من كل وجه فالاكد لك قوله من ملك ارجم محرر منه
عشق عليه نص في استحقاق العتق للقريب اذا اشترى
قريبه لانه سبق الكلام لاجله اذ احكم في هذا الكلام غيره
يقصد منه وظاهر في ثبوت الملك للقريب لانه يفهم من قوله

فلا يشارة بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال
ان يقول لشارته النص بغيره فان قال

من نفى به ويجاب متعنه ثم في هذه الآية اشارة ايضا الى
ان النكاح يصح بدون ذكر المهر لانه لما جعل من محل التطبيق
وهو يعتمد سبق النكاح دل على انهم منكمو حانكا حاصيما
والفرق بين الظاهر والاشارة مع انهما اشتراك في كونهما
منطوقين وعدم السوق لهما اشارة فيهما غموض وخفاء
من وجه كصحة النكاح المذكور والظاهر ظاهر مراده من اللفظ
من كل وجه فالاكد لك قوله من ملك ارجم محرر منه
عشق عليه نص في استحقاق العتق للقريب اذا اشترى
قريبه لانه سبق الكلام لاجله اذ احكم في هذا الكلام غيره
يقصد منه وظاهر في ثبوت الملك للقريب لانه يفهم من قوله

[illegible]

[illegible]

اعتراض على قولهم
 في الطلاق حاصله من كون قولها
 انبثاقه من قولها في وقوع الطلاق
 الرجعي وجوب الزنا في وقوعه
 وجوب الزنا في وقوعه
 وجوب الزنا في وقوعه

فترجى النص عليه ولقائل ان يقول ان النص لا بد ان يكون
 منطوقا كالظاهر لكنه زائد على الظاهر وضوحا بانضمام السوق
 اليه لا تترى الى تعريف المشايخ ما ازاد وضوحا على الظاهر
 لمعنى في المتكلمة وازد ياديه نبي عز استوائهما في الظهور من
 اللفظ كيف اي كيف لا يكون النص منطوقا ولو لم يكن منطوقا
 لما يقضى على المنطوق وهو قاضى اى اجماع على اى على الظاهر
 صريح الطلاق ليس بمنطوق بقولها انبت بل المنطوق به هو
 البائن في قولها انبت نفسه والمنطوق اقوى من غيره اى غير
 المنطوق هب اى سلمنا انه يراد بالابانة الطلاق بدلا لثبوت وقوعه
 جوابا لقوله طلق نفسك لكن الرجعة متعلقة بصريح لفظ

الطلاق ولفظه غير مذكور قوله وكذلك قوله عليه السلام
 لا اهل عرنية اشربوا من ابوالها والبائنه انص في بيان سبب الشفاء
 وظاهره في باحة شرب البول عرنية اسم وادوان اهله
 اقوال المدينة فلم يوافقهم المدينة ومرضوا واصفرت الوانهم
 وانتفخت بطونهم فشكوا ذلك الى النبي عليه السلام فامرهم
 الرسول ان يخرجوا الى ابوالصدق في الزكوة ويشربوا من
 ابوالها والبائنه فخرجوا وشربوا فصحو ثم امرتدا وقتلوا

١٢٩
 المنطوق به
 من انبت في ان لا يثبت الرجعة
 الصريح على الوجه اوجب عنه
 وهمنا وان لم يكن لفظي وحكي
 لكن من كذا حكما يوافق جوابها
 لقوله لان قول صريحه حيث قال
 لها طلق نفسك فلو حكمتنا بوقوع
 البائن لا يطابق الجواب مع الرسول
 فامل ١٢٩

فتم منه ابا حنيفة الشرب
 سمع هذا الحديث
 طلاق
 ممدون

منہاج القرآن

قوله يا ايها الذي لا
 فان الجرح شرا عاصفا
 بياض النداء لا ان تدار
 يكون الشفاء ولا شفاء
 احكام حكيمت ذكره في
 العلم
 في المزمع لا شفاء يعني
 استنزه في ذكره ولا في الشفاء
 معن
 اول باب المزمع في الشفاء
 دون نفس
 منة في قوله
 مستند السام في قوله
 نقل عن قوله في الجرح
 يعلم تأريخها في الجرح
 فان قيل الكلام هنا
 في مرض النفس التي في
 في مرض النفس التي في
 اورب بها هنا في الجرح
 اوتى في كونه ظاهر في
 الا و نص في قوله في
 في النفس
 والثاني في قوله في
 و ظاهر النفس في
 النص على الظاهر في
 معن

[illegible]

بولم يسمع في السير وكذا في قوله
 ان يقال ان حال الجوارح والاعضاء ان
 لا يعمل على الطغيان في الحقيقة اذا كان
 مستقلا وان كان تابعا ذكر توضيحا
 واجبي الى حتمه فان لم يضر
 سريه السيرة على ان يرد من طائفة
 قوله بجا حيث قلنا ان يطرأ على شخص
 او لا يطرأ وما من اية هي لاختلافها
 ونظم على المدة كقولك في الامور
 في موضع جبر ومقتدا بآية في الامور
 في موضع جبر ومقتدا بآية في الامور
 والموت في الجسد لا اثم امثال الموت في البطن
 مدبر يدبر الموت والبعث لا اختيار
 مدبر يدبر الموت والبعث لا اختيار

فأما للملكة ظاهر في العموم يعني جميع أفراد الملكة على
ما هو مقتضى صيغة الجمع ظاهر وإنكار لا يتناو لها قطعاً
ويقينا إلا أن احتمال التخصيص بأخرى بعض الأفراد قائم
فإن سد باب التخصيص بقوله كهم لا كلمة كل للاحاطة
والشمول فيتأكد به عموم الجمع فأنقطع احتمال التخصيص
به تقريباً احتمال التفرقة في السجود فأنسد باب التناويل
تأويل التفرقة بقوله اجمعون لأن كلمة اجمعون توجب الاجتماع
فأنقلت قوله فأنسد باب التناويل بقوله اجمعون ليس يقيد
أن لو كان لفظ اجمعون يفيد معنى ورأى معنى كل من معنى
الاختصاص والافتراق الذي هو ضد الافتراق وليس كذلك
بل يفيد الشمول والاحاطة قال أبو البقاء فإذا اجتمعت
بين لفظي كل واجمعون كما في الآية لا يفيد إلا زيادة التوكيد
فقط وقال في الصلح قولك جاؤني جميعاً جاؤني كلهم

فإنما هو مقتضى صيغة الجمع ظاهر وإنكار لا يتناو لها قطعاً
ويقينا إلا أن احتمال التخصيص بأخرى بعض الأفراد قائم
فإن سد باب التخصيص بقوله كهم لا كلمة كل للاحاطة
والشمول فيتأكد به عموم الجمع فأنقطع احتمال التخصيص
به تقريباً احتمال التفرقة في السجود فأنسد باب التناويل
تأويل التفرقة بقوله اجمعون لأن كلمة اجمعون توجب الاجتماع
فأنقلت قوله فأنسد باب التناويل بقوله اجمعون ليس يقيد
أن لو كان لفظ اجمعون يفيد معنى ورأى معنى كل من معنى
الاختصاص والافتراق الذي هو ضد الافتراق وليس كذلك
بل يفيد الشمول والاحاطة قال أبو البقاء فإذا اجتمعت
بين لفظي كل واجمعون كما في الآية لا يفيد إلا زيادة التوكيد
فقط وقال في الصلح قولك جاؤني جميعاً جاؤني كلهم

فإنما هو مقتضى صيغة الجمع ظاهر وإنكار لا يتناو لها قطعاً
ويقينا إلا أن احتمال التخصيص بأخرى بعض الأفراد قائم
فإن سد باب التخصيص بقوله كهم لا كلمة كل للاحاطة
والشمول فيتأكد به عموم الجمع فأنقطع احتمال التخصيص
به تقريباً احتمال التفرقة في السجود فأنسد باب التناويل
تأويل التفرقة بقوله اجمعون لأن كلمة اجمعون توجب الاجتماع
فأنقلت قوله فأنسد باب التناويل بقوله اجمعون ليس يقيد
أن لو كان لفظ اجمعون يفيد معنى ورأى معنى كل من معنى
الاختصاص والافتراق الذي هو ضد الافتراق وليس كذلك
بل يفيد الشمول والاحاطة قال أبو البقاء فإذا اجتمعت
بين لفظي كل واجمعون كما في الآية لا يفيد إلا زيادة التوكيد
فقط وقال في الصلح قولك جاؤني جميعاً جاؤني كلهم

الجمع بينهما في قوله تعالى في السجود والمصدق ١٢٠

[illegible]

قلت قال الزجاج في اجمعين بعد كل دلالة على السجود من اللئكة
كان في حالة واحدة فيستقيم هذا على مذهبه وان لم يقل به
غيره من النحويين ونقل عن المبرد ايضا هذا المعنى وهذا
يشكل ايضا من وجه اخر وهو ان في صفة التفرقة تقييد المطلق من
العام لا تأييد العموم وتفسيره لدفع احتمال التخصيص فحلي هذا
لا يساعد ما قصده المشايخ من اثبات كونه مفسرا بقوله اجمعون
لان التفسير انما يحصل بزيادة وكادة به وهي انما يكون اذا افاد
اجمعون ما افاده كل من الشمول والاحاطة وههنا ليس كذلك
لانه اذا اريد به صفة الاجتماع فبقه وكادة العموم مقتصر على كلهم
وبه لا تحصل زيادة الانكشاف والظهور كما صرح المشايخ بانهم
صار مفسرا بقوله اجمعون في غير موضع على ان التعرض لنفي صفة
التفرقة تعريض لتعيين مالم يعنيه كيف وان العموم مطلق عن
قيود الاجتماع والافتراق فانصرفه الى حالة الاجتماع تقييد
صفة اطلاقه لا تاويل ببعض احتمالاته البعيدة فالوصف بنفي
التفرقة من قبيل تقييد المطلق لا تأكيد العموم ليدفع الاحتمال
فلا يكون تفسيره ان قيل ان هذه الآية اخبار والاخبار
لا يحتمل النسخ فكانت :-
لا يرد الى ان الكتاب واللفظ لا يستحيل عليه

[illegible]

اللَّهُمَّ غُفِّ لِحَافَتِهِ
 وَارْزُقْهُ مِنْهُ وَعَلَيْهِمْ
 السَّلَامُ وَمِنْ تَحْتِهَا
 الْمَوْتِ

البزود
شعر اصول
كثرت الاسرار والبيوط
نحوه لان التبايس شرط
لأن في هذا الحافيت
يعيشان الكفر من الذي
من الوقت يا يعلم انهما لا
قال الحسن بن زياد ان
الملك

بعضه لعل الشارح لم
 اشار به لك الى الاراد
 كمالا يخفف على اهل
 السداد لان هذا مثال للمفسر
 والمفسر ما زاد من وضوح
 على وضوح النص دون
 وضوح الظاهر
 مفسر
 يقول فينبغي ان الظاهر
 اعم من النص كسما

او المناع وكذا قوله لفلان على الف درهم ظاهر في الاقرار نص في
 لزوم نقدا لبلد فاذا قال من نقد بلد كذا يترجم المفسر على النص
 فلا يلزم نقدا لبلد بل ما عينه وعلى هذا نظائر في المسائل
 التي يعمل فيها بموجب هذا الاصل منها ما اذا قال تزوجت
 فلانة شهر ابكذا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لا في فهم منه
 بصيغة الكلام بمجرد سماع الكلام وفي بعض النسخ فقوله
 تزوجت نص في النكاح وهذا يوافق عبارة غيره من المشائخ
 مع انه مطابق لمقصود من اراد هذا المثال الا ان احتمال النكاح
 المتعنة قائم لا نه وان كان نصا للنكاح لكنه يحتمل التأويل والتخصيص
 بطريق المجاز على ما مر فقوله شهر افسر المراد به على انه متعنة
 وليس بنكاح وقال زفره انه نكاح والتوقيت شرط فاسد
 فكان الشرط باطلا والنكاح صحيحا لان النكاح لا يفسد بالشرط
 الفاسد كما لو قال تزوجتك على ان اطلقك بعد الشهر فانه
 يصح النكاح ويبطل الشرط قلنا انما جتمعت في هذا لعقد
 شيئا من لفظ التزويج ولفظ التوقيت والتزويج وان كان
 حقيقة في النكاح لكنه يحتمل ارادة الغير مجازا والتوقيت لا
 يحتمل غير المتعنة أصلا فكان مفسرا في هذا المعنى والتزويج

بعضه لعل الشارح لم
 اشار به لك الى الاراد
 كمالا يخفف على اهل
 السداد لان هذا مثال للمفسر
 والمفسر ما زاد من وضوح
 على وضوح النص دون
 وضوح الظاهر
 مفسر
 يقول فينبغي ان الظاهر
 اعم من النص كسما

من الشارح رحمه الله
 قال صنعت رحمه الله
 الاعم وهو الظاهر و اراد
 الخاص من النص فلا يريد
 الابادة انما تأويل
 ان يكون متعنة
 فيكون متعنة
 وكذا قال صاحب

الاشكال في قوله
 انما يكون متعنة
 وكذا قال صاحب
 الاشكال في قوله
 انما يكون متعنة
 وكذا قال صاحب

جواب سوال هوان
المتغير ما فيه لفظ
المتغير والمن كونه
نلاحظ لفظ التوابع وهو
يصح من الماهية فكيف
متغير ١٢
قوله من قوتنا بحسب
الصورة وهو على
المتغير والمتغير ما ذكره
الشارح مع والثابت ما
فيه ذكر التوابع بحسب قوتنا
لكن لما كان كل منهما باطلا
في اللفظ وعقلنا هذا متغير
١٣ وحي كوحته
١٤ قلنا استدلالا لثبات
الشرط قائل

وليس يكلمهم شيئا
فقال لهم وقال فإني أنزل إليكم مفسرا وقوله
من جهين لأن المفسر راجع والثاني ماسر وم
عن عمر بن قاتل حكاه أبو بكر فقد صرح بان
الكلام الوقت متقدر على باطله فيكون هو
فاسد لقول كان الكلام مهيضا والشرط فاسدا
كما قال في قول حكاه والزم عمر رضي الله عنه
لايس مضادا في شئ من الكلام الوقت فالتفت
فغير صحيح أصله

١٥٤
 رد عليه ان لزوم الثمن على مئة المشتري
 حكمه ليس بمصلحة في الوجوه الاولى كما قيل
 في الفروع ومن يابى سلمه ولا يدين من الثمن
 كما قيل في المشتري في البيع لا يدين من الثمن
 الا ان كان البيع من حال فلا يصح قول الفاضل
 من لزوم الثمن الا ان يحل على التسليم ويراد
 البيع لا يثبت الا قبض المشتري في مقابلته
 قبل القبض مما يتبادر وجوده في الحال
 ان لم يكن قبضه ضروري غير ذلك
 عن قوله ان لم يكن قبضه ضروري غير ذلك
 ان لم يكن قبضه ضروري غير ذلك

من الاستدلال بالاعراض
الاستدلال بالأصل
التميز بين العارض
لازال التمييز
العبد والمتابع
وهو ان الأصل
العبد الخ جواب سؤال
فهل هو اخذ
بالادوية

[illegible]

ان يكون كلامه من كلام الله تعالى
 لا يجوز خلافه اصلا فيكون
 ان يكون كلامه من كلام الله تعالى
 لا يجوز خلافه اصلا فيكون
 ان يكون كلامه من كلام الله تعالى
 لا يجوز خلافه اصلا فيكون

مختلفة في البلد بل على السواء لان مطلق الثمن يقع على نقد
 البلد عرفا وعادة الا انه مع ذلك يحتمل ارادة غيره فاذا عين نقد بل
 اخرصا مفسرا به وهذا ايضا من قبيل بيان التفسير وفي هذه
 النظائر كلام تنبع في شرح اصول البزور والى الله علم قال اما المحكم
 فما ازيد قوة على المفسر بحيث لا يجوز خلافه اصلا اي لا يترك
 موجب بالتبدل والنسخ كما لا يجوز بالتاويل والتخصيص وهو
 مذهب عامة الاصوليين من اصحابنا ومنهم من لم يشترط كونه
 غير قابل للنسخ وقا لا يحتمل الاوجه واحد وهو ما خوذ من احكام
 البناء يقال بناء محكم اي متقن لا وهاء فيه ولا خل فيه مثاله في
 الكتاب ان الله بكاشى علمه وان الله لا يظلم الناس شيئا فان علم
 الله تعالى مما لا يحتمل التبدل والزوال كذا انتموه عن الظلم
 مما لا يحتمل التبدل والنسخ فان قيل يحتمل ان يراد به نفى ارادة الظلم
 مجاز لما بين الداعي والفعل من الملازمة كما في قوله تعالى واذا قرأت
 القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اريدت قراءته
 قلت فذلك قوي احكم بنفي الظلم عن الله تعالى لما تقر بان نفى
 الشئ بنفي لازمه اكد ابلغ من نفي بنفسه ومثله في المحكميات
 ما من من المثال هو قوله لفلان على الف من ثمن هذا العبد فان

١٦٠
 احكمت فلا تافاه
 منقذنا من الحكم عتقهم عن
 التخصيص والتاويل والتبدل
 ببرد عليه النسخ والتبدل
 لان علم الله
 من الاجابات لانه صفة
 وضع من التناقض من محكم
 ولا يزيد في سياهم ١٣
 حاصل الا مقارن مع
 كون الامة القابلية على العلم
 لا يشتمل ان يراد بنفي الظلم
 نفى ارادة الظلم لانه محتمل
 بل ان يراد بنفي ارادة الظلم
 الامة بغير الارادة تقييدها
 الله بغير ظلم العباد ١٢
 واجبي الوجه
 سبب الفعل الذي تعلقت
 لا ارادة استغناء الفعل
 في قوله تعالى اذا قرأت القرآن
 الصلة واذا قرأت القرآن
 واجبه

سبب الفعل الذي تعلقت
 لا ارادة استغناء الفعل
 في قوله تعالى اذا قرأت القرآن
 الصلة واذا قرأت القرآن
 واجبه

8

٢١
لأن البديل لا يتغير بالتبديل
والقاسم لا يتغير بالتبديل

ان نقاش المفسر على

بجانبہ

مختار من الحقائق

بسم الله الرحمن الرحيم

اسقط قولہ

بن محمد بن الفضل القزويني
واقام في شهر تمثيله للاستاذ
الشيخ الفاضل

۳۰

قوله على الف يحتمل الأسباب المختلفة فإذا قال من ثمن كذا
فحكمنا في لزوم الالف بدلا عن العبد وعلى هذا نظائره ولقائل
ان يقول ان يقول قد تقر بان هذا مفسر بالمحكمة ما زاد قوة
على المفسر الزيد خير مزيد عليه فكيف كان هذا حكما على
ان هذا اي قوله من ثمن هذا العبد محتمل للرجوع والاستقباتان
التزم به غير عوض من ثمن العبد واقام المقر بينة على لزوم
مطلقا ويجزى المقر عن اثبات الحجة اللهم الا ان يقال ان الحكيم
لا يوجد فيها الفصل بين المفسر والمحكم فلذا جعل لهما مشالا واحدا
وحكم المفسر والمحكم لزوم العمل بهما به موجب كل واحد منهما لا
محالة اي قطعاً وبيقناً وانما جتمع بينهما في الحكم كما جتمع بين الظاهر
والنص لاستوائهما في لزوم العمل والاعتقاد وانقطاعهما عن
الاحتمالات كما استوى الاولان في احتمالهما التاويل والتخصيص
واما احتمال المفسر للنسبة فلا يورث وهنا في العمل ولا في الاعتقاد
لان موجبه ثابت قطعاً بخلاف احتمال التاويل والتخصيص
على ما قررنا من قبل فان قلت سكوتك عن لزوم العلم يشير الى
انهما لا يلزم بهما الاعتقاد ولا خلاف لاحد انهما يوجبان
العلم فوق كل علم قلت لا يبعد ان يراد به ما هو الاعم من عمل القلب

العبد بان قال بدين من دين هذه
 لا انه بالنيق على مطلق الاية ١٢
 ساقطاً وتحقيقاً اي بالآية ١٢
 ويمكن ان يقال انه ليس بمكمل
 هو بمنزلة المكمل في انقضاء قوله
 الفسخ ١٢ مع ان الفسخ
 وانما جزم في دفع ما قيل من الفسخ
 مغاير من الحكم لا احتمال الفسخ ذكر
 وعدم احتمال ذلك فالمناسب ذكر
 حكم واحد منهما على وجه ١٢
 الحكم واحد منهما على وجه ١٢

فيكون ذلك من مقتضى الاعتقاد
 بالحقائق لا من مقتضى الاعتقاد
 بالاحتمالات

منه من غير ان لا يثبت
في العلم ولا في الاعتقاد
ايضا وتقدم الجواب
ان احتمال حدوث
من صفة في ذاته
وهذا بخلاف احتمال
الشيء عن الصفة
خارج عن هذا
فلا يورث وهذا الكلام
لا يقال كلام
على حذف المعنونة
وجوب العلم كونه مقصودا
ذكر العلم خاصة في المعنونة
من العلم بالشيء انما هو العلم
بلا دون العلم
او نقول ان العلم
معلوم

قوله لا يجوز
فالطلب لما يتوقف عليه
زوال الخفاء وهذا الذي لا يتوقف
عليه ادعاء العمل بالطلب
ففي الطلب كجواب ادعاء العمل
راجح الترجمة له ولما قلنا ان قول
الدخول في الاشكال امر متعقبي
قائل الاشكال هو الداخل في
الاشكال الذي ينبغي عن الاشكال
او دلفظ كان اللفظ لا يكون هو اللفظ
بشيء اخر او دلفظ لا يكون هو اللفظ
اجيب في الاشكال عارض ليس بالتام
الدخول في الاشكال ولا يتوقف على
فيما حقيقته ولهذا ان لا يكون
عن الاشكال " مع ذلك ان لا يكون
قوله دخل في الاشكال عارض ليس بالتام
المشكل بدون اشكاله ان لا يكون
الواحد او بدون ثلثة مع ان لا يكون
الاصطلاح وهو ما فوق اللفظ
اللفظ الغنى من الاشكال كما في
الجميع الغنى من الاشكال كما في
بل تتوقف على الاشكال كما في
بقوله دخل في الاشكال كما في
وذكر المذموم والذم في الاشكال
اقبناه المذموم والذم في الاشكال
وآخيه دخل في الاشكال كما في
الطلب والتام ان لا يكون
جميعا ينتهيا في الاشكال كما في
منها كما لا ينتهيا في الاشكال كما في
معتين ولا ثالث لهما في الاشكال كما في

بما امكن من النصوص لازم وما لا يتوصل الى الواجب الا به يجب كجواب
وطريق الطلب لظهور المراد ما قررنا في النظام واما المشكل فما زاد
خفاءه على الخفي كانه بعد ما خفي على السامع حقيقته دخل في
اشكاله وامثاله بحيث لا ينال الا بالطلب ثم بالتأمل حتى تميز عن
امثاله بخلاف الخفي فانه يكفي فيه الطلب لقلة خفاءه قال القاضي الامام
هو الذي اشكل على السامع طريق الوصول الى المعنى لدقة المعنى في
نفسه لا بعارض فكان خفاءه فوق الذي كان بعارض حتى كان المشكل
يالحق بالجهل وكثير من العلماء لا يمتدون الى الفرق بينهما ونظيرة
في الاحكام ولعله انما لم يذكر له مثالا من الكتاب كما مثل بعض المشايخ
بقوله تعالى **وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا** وبقوله تعالى **لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ**
مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ وبقوله **فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَفَى شَيْئِكُمْ** لما راي فيها
بالإله كذا حتى لا يفسد الصوم بالتأمل الذي على ما ذكر صاحب التوضيح فاشكل امرها باعتبار
هذين الشبهين بعد التأمل المتأهما بالظاهر احتياطا من طهارة الكبرى حتى وجب غسلها في
فأولها في الصغر فلا يجب غسله فيه وهذا اول من العكس لا قوله تعالى **فَأَطَهِّرُوا** بالشد يد يدل على التكليف
والهالكة لا في قوله تعالى **فَأَطَهِّرُوا** فاحتمل وجوبه " توضيح له فاد مشكل فاما قوله في سنة مرة فيؤدى
الى تفصيل شيء على نفسه ثلاث وثلاثين مرة فكان تشكلا فليجدا لا فيجدا فاد لا على معنيين احدهما
ان تكون غير من الشهر متواليته ولا ثالث لهما ثم تأملنا فوجدنا المعنى الثاني للفساد المذكور
في المعنى الاول " مفتاح له فان كلمة ان مشتركة بين اثنين وبين كيف ثم تأملنا فوجدنا
بالمعنى كيف في هذه الآية بقرينة الحرف لان البهر موضع الفتح دون الحرف وبدلا لحرمة
القربان في الاذى العارض وهو الحيض ففي الاذى اللازم بالطريق الاول " مع كمال
قوله تعالى **لَكَ هَذَا** من اين لك هذا الذي في قوله الذي يكون الى ولد معدن

في هذا الوجه فاحتمل ان لا يكون
قوله دخل في الاشكال عارض ليس بالتام
المشكل بدون اشكاله ان لا يكون
الواحد او بدون ثلثة مع ان لا يكون
الاصطلاح وهو ما فوق اللفظ
اللفظ الغنى من الاشكال كما في
الجميع الغنى من الاشكال كما في
بل تتوقف على الاشكال كما في
بقوله دخل في الاشكال كما في
وذكر المذموم والذم في الاشكال
اقبناه المذموم والذم في الاشكال
وآخيه دخل في الاشكال كما في
الطلب والتام ان لا يكون
جميعا ينتهيا في الاشكال كما في
منها كما لا ينتهيا في الاشكال كما في
معتين ولا ثالث لهما في الاشكال كما في
في هذا الوجه فاحتمل ان لا يكون
قوله دخل في الاشكال عارض ليس بالتام
المشكل بدون اشكاله ان لا يكون
الواحد او بدون ثلثة مع ان لا يكون
الاصطلاح وهو ما فوق اللفظ
اللفظ الغنى من الاشكال كما في
الجميع الغنى من الاشكال كما في
بل تتوقف على الاشكال كما في
بقوله دخل في الاشكال كما في
وذكر المذموم والذم في الاشكال
اقبناه المذموم والذم في الاشكال
وآخيه دخل في الاشكال كما في
الطلب والتام ان لا يكون
جميعا ينتهيا في الاشكال كما في
منها كما لا ينتهيا في الاشكال كما في
معتين ولا ثالث لهما في الاشكال كما في

واحد من الطرفين قد دخل في الاشكال
فانقضى بسبب هذا الدخول في الاشكال
والاجتهاد في الطلب والتأمل " مع ذلك ان لا يكون
في الاشكال اكثر من الاشكال كما في
وغير ما يقال ان الخفاء اذا وقع في
الصفة لا بد من اشكاله فاما قوله في كلام
لأن من دابة في الخفاء والساقية في كلام
مثل بالكميات والكميات في كلام
فلا التمسك فيه او ما قيل في الخفاء
عن الاشكال في كلامه في كلامه
من الكتاب ولا يذكر في كلامه في كلامه
الاشكال في كلامه في كلامه في كلامه
من ينظر في كلامه في كلامه في كلامه
بالاجتهاد في الطلب والتأمل " مع ذلك ان لا يكون
والافتتاح في كلامه في كلامه في كلامه
الصوم بدخول الخفاء في كلامه في كلامه
حقيقته وحكمه وشبه

بيع المقدمات المتجانسة واللفظ لا دلالة له على هذا فلا يقال
المراد بالتأمل الأبيان أي في الأحكام الشرعية من قوله تعاقب حرم الربو
فان المفهوم من الربو الغشهي زيادة المطلقة ومطلو الزيادة غير مر
لان البيع شرط للربح فيكون الزيادة مطلوبة بالبيع فلا يكون مطلق
الربح حراما بل المراد الزيادة المخصوصة وهي غير معلومة اذ لا
لفظ عليها ولا يوقف عليها بالطلب التأمل فصا مجمل فاذا جزم
الى الشارع بين ان المراد به الزيادة الخالية عن العوض في بيع المقدمات
أي المبكك والموزون المتجانسة كالخنطة بالخنطة والشعير بالشعير
والذبيب بالذبيب والذهب بالذهب على ما عرف بتماز في
الفقر قال تم فوق المجرى في الخفاء المتشابه وهو ما ينقطع رجاء
معرفة المراد به لان الجملا لا يعرف الأبيان من قبل المتكلم وما فوق
ذلك من الخفاء هو ما ان ينقطع وصول اليها واما ان لا ينكشف
ببيان المتكلم ايضا ولا معنى للشأن في تعيين الاول لان مراد المتكلم
ما اراد من المعنى باللفظ فاستحال ان لا ينكشف ببيان ومثال
المتشابه الحروف المقطعة في اوائل السور وهي ألم وطه حم وحم
لانها محبان تقطع في التكلم كل حرف منها عن الثاني بازوي
بأنهم يحكمونها على هيئة فالاكثر على انها متشابهة لم يطعم

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

—

[illegible][illegible]

[illegible]

9.

[illegible]

وقريب منه فاذا ذكر الشيخان في اصولهما يتناول بمنزلة البيض الدجاج
والاواز لا يستعمل ذلك عند الكل عرفا ولا يتناول ببيض الحمام
والعصفور وما اشبه ذلك فانقلت لاسلمة لا يتناول ببيض الحمام
والعصفور عرفا بل كل ببيض طير يطلق عليه اسم البيض وهو كل عمة
لما ذكر في المبسوط واذا حلف لا يؤكل ببيضا فهو على ببيض الطير
من الدجاج والاوز وغيرهما ولا يدخل ببيض السمك فيه لان ينو
به لا ناعلم انه لا يراد بهذا ببيض كل شيء فان ببيض الدود
لا يدخل فيه فيحل على ما يطلق عليه اسم البيض ويؤكل عادة
وهو كل ببيض فيه قشرة قلت لعل العرف يختلف باختلاف الزمان
فاختلف الجواب على اختلافه قال وهذا اى بما ذكرنا من ترك الحقيقة
في المسئلتين ظهر ان ترك الحقيقة لا يوجب المصير الى المحال بل جاز
ان يثبت به الحقيقة الفاصدة وهي ان يراد به بعض افراد الحقيقة
كإرادة راس البقر والغنم من لفظ الراس وكذلك إرادة ببيض الدجاج
والاوز من لفظ البيض فان اللفظ يطلق على ما تريد به حقيقة
لكنه لا مطلقا اذا اطلاق في تناول موجبه فاذا ذهب لاطلاقه
كان قاصدا ويراد المصنف قوله وبهذا ظهر انه بيان فائدة مستغنى
من المسئلتين المنقولتين من مشائخنا وهي انه اذا ترك الحقيقة

١٢ جواب سوال وهو ان اسم الاشارة
 هو هنا مفرد والاشارة اليه المثلثا فلا
 يطابق بينهما الجواب بقوله اي بما ذكرنا
 قوله بما ذكرنا في التاميم والبيان
 من ارادة بعض الافراد في الحقيقة
 في بعض الافراد واردة بعض افراد
 فاقطع التاميم على التاميم وحده
 لا يجوز على اسم الجمع اشتقاق
 ما وضع له في الحقيقة اذا استعمل في
 بعض افراده جميع الافراد في الحقيقة
 من باب الاستعمال للفظ في غير
 موضوع له جميع الافراد في الحقيقة
 من باب الاستعمال للفظ في غير
 موضوع له جميع الافراد في الحقيقة
 من باب الاستعمال للفظ في غير
 موضوع له جميع الافراد في الحقيقة

فان الخلفاء
وهذا حسب
الكرخي رحم
وهذا من
اللباحية وال
وهو انما
على بعض
منه ان
قد تم
هو ان
هذا المقام
فوالقائمة
فاجاب

R

سابقه عليه و متاخره عنه و ان كان السياق كثير الاستعمال

في التاخرة لكن المراد ههنا الاطلاق قال المحمد في السير الكبير اذا

قال المسلم للحربي المصون انه قتل الحربي كاذما لا بقوله

انزل حقيقة يفيد النزول مع الايمان ولو قال المسلم الحق ان حصول

انزل انکست رجلا فتنزل لایکون امانا ولوقال الحری الامان
 و فیہ رمل بالحقینہ ۳۸

الامان فقال المسلم الامان الامان كان امنا و قال الامان
 ن لك الامان اعلم انهم بالغيب
 به الله في جيب الحبه ١٢ ان

ستعلم و تلقی ولا تعجل حتی تری لا یكون منا و لوقال شترے

جاريتے علی ان تخذ منی فاشتری العمیاء والشاء لا یجوز ولو قال

اشترى جارية حتى طأها فاشترى اخته من الرضاع لا يكون عن

الموكل لان قوله ان كنت رجلا تهديد وتوبيخ وهو بينا في الامان

فتركت حقيقة قوله انزل بهذا السياق وذكر السئلة الاولى

البیان از حقیقت قولہ انزل امان لا للمتمیل و علی ہذا محکمۃ
خبر بانبرد ۱۲ خبر ان ۱۳

من مسئلة الامان قوله ولو قال ان ما ن سنعلم حقيقه

مذرونة بدلة لآلة سباق الحمار

الحار وہ بھولے ہے مراد اس تپید پر صبر یہی ہے کہ

ان مان من حار و قوله سرت جاريه حقيقه ^{بنيان} ^{نحو ان}

بقیہ محمد منی اہل ہرک و صدق و برکت علیہ السلام
فیہ

وَقَوْلُهُ لَنْ يَكُونَ لَكَ فِيهَا نِكَاحٌ قَطُّ

فقط للسنة الأولى

[illegible]

St. John's, Nfld.

قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...
 قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...
 قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...

قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...
 قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...

بحكمة الامر وعلى هذا قلنا اذا وكل بشرء اللحم فان كان المؤكل
 مسافر ائزله على الطريق فهو على الطبوخ والمشو وان كان حيا
 منزله فهو على النى فان حقيقة الامر للطلب لكنه تركت بدالة حكمة
 الامر لان الحكيم لا يامر بالقيم وهو الكفر وكذلك في التوكيل بشرء
 اللحم فان الحقيقة شراء مطلق اللحم في الصوتين لكنه تركت طلاقة
 فيما بدالة حال المؤكل وهو انه اذا ائزله على الطريق فحاله يدل
 على انه يطلب اللحم ليتغذى فيسير وذلك في المهيال لاكل
 وهو الطبوخ او المشو واذا ائزله في المنزل فحاله يدل على انه
 يطلب اللحم ليطبخ ويتخذ طعاما وذلك في النى ومن هذا
 النوع يمين الفور وانما سميت هذا اليمين بالقول لان الفور لغة
 هو مصدرة فارة القدر اذا غلت ثم استعيرت للسرعة
 ثم سميت به الحالة التي لا لبث فيها يقال جاء فلان من فوره
 له من ساعته وهذا اليمين يقع على الحال والساعة فسميت
 بها امثاله اذا قال تعالى تغد معي فقال مدعو والله لا تغد
 ينصرفك الى الغداء والدعوى اليه حتى لو تغد بعد ذلك في
 منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يجنب وكذا اذا قامت المرأة
 تريد الخروج فقال لها الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم مقصودا

قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...
 قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...

١٨٢

قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...
 قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...

معدن

قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...
 قوله من يؤمن بالله واليوم الآخر...

قوله وكذلك الخ قوله العا على الوجه
 وقائلان قولك هذا المثال اذ
 خرجها عند غضب خلف
 اول ان خروجها او يثبت
 ان غضب او يقضي فلما
 ان يخرج الغضب ان يرد مطلقا
 الغضب وان كان الثاني
 حينئذ يكون ترك الحقة
 ان يكون من الحقة
 وقت خروجها جميعا
 ذكر في بعض الشرع ان الباعث
 على منع الخروج غضب انما
 وما ارادت من الغضب بنيت به

على الحال التي لو خرجت بعد ذلك لا بحث فاحقيقة الكلام
 عموم التغل واطلاقه وهو ان بحث بكل تغل سواء كان
 مع الداعي ومع غيره او متفردا وسواء تغل في ذلك اليوم
 او غيره لكن ترك حقيقته بدلالة من قبل التكلم وهو ان غرضه
 رد سؤاله ومنعه عما دعا اليه لغضب انذاره فيه دعاء
 الداعي فبني الجواب على الغداء المدعوا اليه فينصر الى التغل
 مع ادعى مع الداعي في ذلك اليوم وكذلك الخروج فالباعث
 على منع الخروج غضب انذاره فيه ما ارادت من الخروج بين
 يد يد فقيده قوله ان خرجت بذلك الخروج فان قلت ينقض هذا
 بما اذا قال المدعو والله لا التغل اليوم فانه تقع على كل تغل
 حصل في ذلك اليوم قلت لا دلالة هنا من قبل المتكلم على ترك
 الحقيقة لانه لو كان مراده الامتناع عن الغداء المدعوا اليه
 لا قصر على قدر الجواب فلما زاد من الجواب هو الودل على انه
 اراد به الجواب قبل على انه ابتداء في الكلام قال والخامس قد يترك
 الحقيقة بدلالة محل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ و
 مثاله انعقاد نكاح الحرة بلفظ البيع والهبة والتليك والصدقة
 وقوله ليقبل وهو معروف بالنسب من غيره هذا ابني وكذا

ان يقول ان يقال ان قوله
 اتعجب من الجواب انما هو
 الجواب اذا اجاب بغيره
 فينبغي ان يجيب مبني على
 القول لا يبيح شيئا
 في الردية لا يرد عين ما
 اتعبدى الى خلاف قوله
 هذا الجواب معدن
 في الجواب ان المراد به
 يكون تحقيق الكلام
 سنا من الجواب انما هو
 النسب او حتى انما اذا كان
 وفتن ان يكون مودلا كان في
 معروف النسب من غيره
 عدم قابلية النكاح
 فتبين من حيث هو
 بل انما هو مستغف عليه
 ان تاملت انما هو
 مع الداعي او غيره او متفردا
 اليه كان في منزله او منزل
 الداعي او غيره

١٨٣

وما عطف عليه بتكرير العامل وهو اللام وقيل هو معطوف على الأولى
بغير واو كما يقال هذا المال لزيد لبكر لعمر وكذا في التفسير
فعله هذا لا يكون تفسير للاصناف السابقة بل يكون اى للفقراء
بياناً لمصرف آخر وعلى التفسيرين يكون السوق لبيان الغنيمة لهؤلاء
قوله وقد ثبت فقرهم اى فقر المهاجرين بقوله تعالى للفقراء
بطريق الاشارة فصار النص اشارة الى زوال املاكهم عما خلفوا
تركوا بمكة اذا هاجروا ومنها الى الرسول عليه السلام وقد كانت لهم
اموال بها دليل قوله تعالى اُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْفَقْرَ حَقِيقَةً يَكُونُ بِزَوَالِ الْمَالِ عَنِ الْمَالِكِ لَا بَعْدَ الْيَدِّ عَنِ الْمَالِ
مَعَ قِيَامِ الْمَالِكِ الْآخَرِ اى ابن السبيل غنى حقيقة وان بعدت
يده عن المال ولهذا وجبت الزكاة عليهم فانقلت قد ثبت
انه اشارة الى زوال املاكهم واما ان استيلاء الكافرين على مال المسلم
مُسَبَّبٌ لثبوت ملكهم كما ذكر في المتن فليش بمنطوق به فكيف يكون

[illegible]

قوله لا وهامه وقال الشافعي
لا ثبت الملك للكفار على ما
المسلمين لأن فيها هامة الإسلام
الذي أمر الله أن فيها هامة الإسلام
قلنا أن النبي عليه السلام صلى
ملك السانية وهو النبي صلى
بلا ملك فلو لم يثبت الملك
بذلك ترك العمل بالذي حقق
من رسول الله الكريم فافهم

من
ثبوت الملك للملكة في اثبات النص
لوقوف ثبوت الملك له على دار السلام
ان
اذا استولى جازية السلم واستولاهما
ثبت النسب من بناء على ذكنا و
الشبه هو نفي خبر في الماشيئة على
الوجه قد مر في الاسلام
قول القاضى لان احوال في الملك في
يعفى الحكم في الملك في
مسئلة الاستيلاء في اثبات النص
من قولنا في اثبات النص
استيلاء والحق في
سبب

في مستلة الاستيلاء
ويعني من الحكماء
والعلماء الذين هم على
حال ١٢

عبد الله بن عبد الله
بإشارة النص ١٢

بإشارة النص ١٣
هذا حكم ثابت
لأن المسالك ١٣
تقبل القول
تتبع كنه
القول كما
على الشرط
أه قدم
ويجاء عليه
العلم في
كله لول
أمر فليس

قوله من الغريرين
وقد الصبر بذلك لما از الغريرين
الانفج وهو الشق والشق وهو
الصبر يكون شق الشق وهو
النضال الذي دال على شق
الوقت والله اعلم
قوله كالحيط فان الحيط
من الغريرين من الغريرين
من الغريرين من الغريرين
من الغريرين من الغريرين

قوله من الغريرين
وقد الصبر بذلك لما از الغريرين
الانفج وهو الشق والشق وهو
الصبر يكون شق الشق وهو
النضال الذي دال على شق
الوقت والله اعلم
قوله كالحيط فان الحيط
من الغريرين من الغريرين
من الغريرين من الغريرين
من الغريرين من الغريرين

ذلك الجزء صوما شرعا أمر العبد بتمامه والحيط الأبيض هو ما
يبدأ من الفجر المعترض في الأفق كالحيط الممدود والحيط الأسود
يمتد معه من غسق الليل شبيهها بالخططين الأبيض والأسود فانه
نصف في باحة المباشرة والآخر والشرب إلى انفجار الصبر وهو أول
جزء وقت الصوم ومن ضرورة ذلك تحقق الصوم في أوله مع الجنبه
لانه لا واسطه اصلا بين آخر جزء من وقت الاباحه وبين أول
جزء وقت الصوم فيمكن فيها من الاغتسال فكان هذا يعني قوله
فأثنى بأشروهن الموقله ثم اتوا الصيام الى الليل اشارة قاطعه
وان كانت غامضة الى الجنبه لا يتنافى في الصوم ولزم من ذلك
ان المضمضة والاستنشاق لا ينافيان بقاء الصوم لان الجنبه
لما تحقق مع الصوم ولا بد من رفعها اي رفع الجنبه للصلاة و
غيرها وهي لا ترفع يد المضمضة والاستنشاق الذين
من اركان الفصل علم انهما لا ينافيان الصوم ويتفرع منه ان
جواز المضمضة والاستنشاق مع الصوم ان من ذاقت شيئا به
لا يفسد به الصوم فانه لو كان الماء ما لم يجد طعمه عند المضمضة
لا يفسد به صومه وعلم منه ومن قوله ثم اتوا الصيام الى الليل
ان الاحتلام والاحتجام والارهاق لا يفسد به الصوم لان الكمال ما لم يفسد

قوله من الغريرين
وقد الصبر بذلك لما از الغريرين
الانفج وهو الشق والشق وهو
الصبر يكون شق الشق وهو
النضال الذي دال على شق
الوقت والله اعلم
قوله كالحيط فان الحيط
من الغريرين من الغريرين
من الغريرين من الغريرين
من الغريرين من الغريرين

قوله من الغريرين
وقد الصبر بذلك لما از الغريرين
الانفج وهو الشق والشق وهو
الصبر يكون شق الشق وهو
النضال الذي دال على شق
الوقت والله اعلم
قوله كالحيط فان الحيط
من الغريرين من الغريرين
من الغريرين من الغريرين
من الغريرين من الغريرين

لا تسمى القصاص ١٢
 ما ختمه ام والى الجيب مع القطع فبينك يا هذا هو القطع
 رده على من زعم ان قوله قطع فافهم **المجلد** قوله قطع فافهم
 ان يكون غير هو المقصود معلوما قطعاً كما في الكشف
 القطر هذا ان لا لا القطر لا كما في الجيب
 قطعاً في الجيب كما في الجيب
 لا تسمى القصاص ١٢
 ما ختمه ام والى الجيب مع القطع فبينك يا هذا هو القطع
 رده على من زعم ان قوله قطع فافهم **المجلد** قوله قطع فافهم
 ان يكون غير هو المقصود معلوما قطعاً كما في الكشف
 القطر هذا ان لا لا القطر لا كما في الجيب
 قطعاً في الجيب كما في الجيب
 لا تسمى القصاص ١٢
 ما ختمه ام والى الجيب مع القطع فبينك يا هذا هو القطع
 رده على من زعم ان قوله قطع فافهم **المجلد** قوله قطع فافهم
 ان يكون غير هو المقصود معلوما قطعاً كما في الكشف
 القطر هذا ان لا لا القطر لا كما في الجيب
 قطعاً في الجيب كما في الجيب

[illegible][illegible]

فَقَوْلُهُ الَّذِي ثَابِتًا فِيهِ
مَنْفَعَةُ الْبَيْعِ وَأَمَّا وَصْفُهُ
وَقَوْلُهُ مَا قِيلَ إِنَّ قَوْلَهُ
حَقِيقَةٌ

بذلك
البيوع على ما هو المعروف والمشتق
والإيجاب والتقبل والاشتراط

ان ما قبل في البيع انما هو بما تفصيل
في لاف ذلك

فأفهم من الله علمه وقوله
من المصنوعات لأن قوله
لا اله إلا الله

فقد انزل الله
في القرآن يدل على البعير
فقد انزل الله
في القرآن يدل على البعير
فقد انزل الله
في القرآن يدل على البعير

من الثابت في الحالة كمن العالم كمن

ثُمَّ ثَبَّحْتُ الْبَيْعَ
بِإِلْسَانٍ سَابِقٍ
مَقُولِ الْمَغْنَمِ
عَلَى

فقال الاخر اعتقت يقع العتق عن الامر ويجب عليه الف ولو كان
الامر نذرى به عتق الكفارة يقع عما نوى لحصول العتق حقيقة بعد البيع
الذي ثبت بينهما اقتضاء وذلك لان قوله اعتقه عني بالف درهم يقتضيه
معنى قوله به عتق بالف وهذا لان الامر يقتضيه ثبوت الملك للامران
الاقتناء لا يصح بدون الملك لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه
ابن ادم والملك يقتضيه سببا فيثبت البيع سابقا على الاعتاق - فصار
كانه قال بع عبدك عني بالف ثم كن وكيله بالعتق فأعتقه عني فاذا
فعل المامور كان العتق واقعا عن الامر ويثبت البيع بطريق الاقتضاء
ولما ثبت البيع اقتضاء ثبت القبول كذلك لانه ركن في باب البيع والشئ
لا يوجد الا بركنه ولهذا قال ابو يوسف اذا قال اعتق عبدك عني
بغير شيء فقال المأطاب اعتقت يقع العتق عن الامر ويكون هذا
مقتضيا للهبة والتوكيل ولا يحتاج فيه الى القبض لانه بمنزلة القبول
في باب البيع ولكننا نقول القبول ركن في باب البيع فاذا اثبتنا البيع
اقتضاء اثبتنا القبول ضرورة بخلاف القبض في باب الهبة فانه
ليس بركن في الهبة ليكون الحكم بالهبة بطريق الاقتضاء حكما
بالقبض وحكم المقتضى انه ثبت بطريق الضرورة فيقدر بقدر
الضرورة قيل هذه الضرورة ترجع الى المستدل لال المتكلم فلا ينافي كون المقتضى في كلامه
سبحانه وتعالى

[illegible][illegible]

فأذا العرش ثبت لم يصحح تركيما
بالملك ١٢

وكانت اقضاء بقوله
الضرورة وفان ترفع بالواحد فيجب ان
لا ترفع بالثلاث

فانما لا ترفع بالواحد فيجب ان
لا ترفع بالثلاث

فانما لا ترفع بالواحد فيجب ان
لا ترفع بالثلاث

فانما لا ترفع بالواحد فيجب ان
لا ترفع بالثلاث

فانما لا ترفع بالواحد فيجب ان
لا ترفع بالثلاث

فانما لا ترفع بالواحد فيجب ان
لا ترفع بالثلاث

فانما لا ترفع بالواحد فيجب ان
لا ترفع بالثلاث

فانما لا ترفع بالواحد فيجب ان
لا ترفع بالثلاث

ما كولا فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقبل بقوله الضرورة
والضرورة ترتفع بالفرد المطلق أي لان المقضي ثبت بطريق
الضرورة قلنا الى اخره وبشكل عليه مثل طلقة فانه يصح به نيته الثلاث
مع الطلاق فيه ثابتا اقضاء كما في أنت طالق وطلقتك واسم
الفاعل والامر سواء في دلالتها على اسم المصد لغته خصوصا
المبني ومن لم يفصل بين المقضي والمحدث ويمكن التقضي عن هذا الاشكال
بان قوله طلقة مبتدأ عنهما لانه مختص من طلب الفعل بالمضد أي فعل
فعل الطلاق وكذلك سائر الفا الامر وتختصر من الكلام والمطول
سواء فكار المصنف في الامر كما لم يفظ فيصم تسمية المصد جنس
فيقع على الادنى ويحتمل الكل لانه يعم وفيه نظر لان كلامه بصاريف
الفعل من اسم الفاعل والماضى مختصر من الاخبار بالفعل المصد فقول
طلقت مختصر من فعلت فعل التطبيق فلا مرجح ثم اعلم ان من فوق
بين المقضي والمحدث يكون الاول شرعا والثاني لغويا يريد عليه
ان كلام من اسم الفاعل والماضى والامر سواء في دلالتها على المصد
فكيف قالوا ان قوله طالق وطلقتك يدل على الطلاق شرعا وان
قوله طلقة على الطلاق لغة حتى صح نيته الثلاث وهذا دون الاولين

فانما لا ترفع بالواحد فيجب ان
لا ترفع بالثلاث

فانما لا ترفع بالواحد فيجب ان
لا ترفع بالثلاث

9.

[illegible]

قول القائل غيره افعلا والمراد بافعلا صيغة طلب الفعل وصيغة

طلب الفعل مشهورة معروفة وفي الشريعة تصريف الزم الفعل على

الغیر فانقبضید بیدخل فیہ اوجیت علیک ان تفعل کذا وطلبت منک

فعل كذا لأنه الزام الفعل مع انه ليس بام فقلت انه اذنه الزام الفعل بقوله

العمل: المعنى اللغوي هو: في معنى الشيء موصوفاً بالعلمية

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكَادِمٌ

سورة التوبة سورة التوبة

تغیر ما یوجد الامان کریمہما محض بوصف لا یشرکان

وفي قوله الزام الفعل على الغير اختراع عن قول من ليس بمفترض الظن

انتم انما فعل لان لا يتحقق به الالتزام والحد الصحيح هو اللفظ الدال

طلب الفعل بطريق الاستعلاء قوله وذكر بعض الأئمة أن المراد

يختص هذا الصيغة واستحالة ان يكون معناه الحقيقة الامر حقيقة

هذا الصيغة فان الله تعالى تكلم في الازل عندنا وكلامه امر وهى واجبة

واستعمل واستعمل الوجه هذه الصيغة في الأزل واستعملوا بها

[illegible]

منه وادخلوا في الجنة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منبرا للعلماء والفقهاء
والشيوخ والعلماء الكبار الذين هموا بالبيان والتبيين
والتفصيل في كل شأن من شأني الدنيا والآخرة

السلامة والرفاهية
والإحسان إلى
القريبين

فمن عليا لعل رولا على ريم زلفا يعلو ويعلو ويعلو

وَقَدْ كُنَّا فِي الْبَيْتِ إِذْ أَقْبَلَ عَلَيْنَا رَجُلٌ تَلَوُّوا الْقُرْآنَ أَجْزَأَ مِنْكَ لَوْ كُنَّا فَاعِلِينَ

وقد قالوا في ذلك اليوم
والله اعلم
وقد قالوا في ذلك اليوم
والله اعلم

من الأسماء النادرة في اللغة العربية

13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 104

عن قتيبة في صحيحه ان قتيبة بن مالك قال انه
اربع من مطلق من الرضى والعلى والحسين
والاهل من آل البيت والتابعين والخلفاء
الاطهار من آل البيت والتابعين والخلفاء

۲۴

[illegible]

فان لا يكون كالمقالات
فاجاب بان البرهان

المفرد والمزيد فاقبلوا إلى ما جئتموه اليوم فانه

والمؤمنين منكم الذين يفترون على الله وكفى بالله غفورا

فولك قلنا صبي
اننا ننته بيا نينه
اننا ننته بيا نينه
اننا ننته بيا نينه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آياتاً كثيرة تدل على أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء وخلق الإنسان من نوره المستطير.

الفرام القول الفعل القول القول

مفتي القضاة

فرضه من اصولها

فولاد فیضی

انما يكون من المرد وهو المستغلا

یہ بلفظ یوں ہے

الزمام " راجع إلى معنى هذا الصيغ " باب يا هذا " مؤلف

من انفق بقوله

بسم الله الرحمن الرحيم

والمستغفلة

الانذار

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آياتاً كثيرة تدل على أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء وخلق الإنسان من نوره المستطير.

نظامیہ کے تحت

وہی ہے جو کہ

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

[illegible]

الحمد لله
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين

واسمى اوجوده الصيغة في الازل لكونها احادثة لكونها من الحروف
والاصوات والازل ينال في الحدث قوله فيجد ذلك اي قوله بعض الائمة
على ان المراد بالامر اى الوجوب يخص هذه الصيغة في حق الصلوة الشرعية على
الكون فعل الرسول على السلام بمنزلة قوله فعلوا ولا يلزم من اعتقاد الوجوب والتابعة
في فعله على السلام انما تجب عند الواظية واستفاء دليل الاختصاص على الوجوب
في التكليف التي وجبت بالشرع فقط غير التي وجبت بالعقل كالايان بالله
وصفاته لا يظهر لنا الا بصيغة الامر وان كان الاجاب من الله تعالى في الازل
لا يتوقف على صيغته الامر ومعنى الاختصاص يظهر في ان فعل الرسول
لا يكون موجبا عندنا خلافا لبعض اصحاب الشافعي ومالك لما روى
ان النبي قال صلوا كما رايتوني اصيل وهذا تصريح بالتابعة في فعله
ولنا انه خلع نعليه في الصلوة فخلع الناس فقال لهم منكم اعليهم مالكم
خلعت منكم فقالوا رايناك خلعت فقال لهم اتاني جبريل عليه السلام نفا
واخبرني ان في نعليك اذني فلو كان التابعي في فعله عليه السلام واجبا
لما انكر عليهم وقوله لولا اشدق على ما قدمتم بالسواك نفى المشقة وهي
بالوجوب ولزوم الاتباع للحق العقاب بترك الامر فلو كان الفعل
موجبا لما انتفى المشقة باستفاء الامر وان عليه السلام كان يسناك واما قوله ثم
صلوا كما رايتوني اصيل فالتابعة فيه بلفظ الامر لا بالفعل قوله والتابعة في الفعل انما تجب

فائدة في الرد على
المرتبين من حفظ الامور
ولجبا والشبهة لازمة
موجبا لكان التمسك لا
فلو كان فض النظر
في بعض الاحيان
بالعاقبة مع التزاد
وكذا يستاك اي
بما يقول " يمكن
الوجوب فحقها
عليه عليه السلام علم
استقاء الشبهة بتلك
التي هو ان يكون

وانما نفي اللطيف بهذا لا يكون
اللطيف يدركه ويدركه لا يكون
تقديره بغيره وهذا لا يكون
هذا الوجه مستبعد

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

المدكور في المتن أي مجردة عن القرينة الدالة على لزوم وعدمه مخوفة
وإنما قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون مثال الأمر المطلق
من القرينة وكذلك الآية الثانية وهو قوله تعالى ولا تقر بها هذه
الشجرة فتكونا من الظالمين فإنها وإن كانت صيغة في صورة لكنها
بمعنى اجتنابا إذ النهي عن الشيء امر بصدقه وأما قوله لعلكم ترحمون فلا
يتنزه قونية على عدم اللزوم وكذا هذا الأمر للندب لا يرجع الرحمة
لا يختص بالنوافل بل يتعلق بالواجب غيره فإن قلت قوله فتكونا
من الظالمين قونية لزوم الامتناع لا نه جواب النهي على مثال قوله تعالى
ولا تطغوا فيه فيجوز عليكم مغضبي فكذلك معنى الآية المدكورة
ان قربما فتكونا من الظالمين فيكون لانها عنه واجبا لا يكون من
الظالمين قيل في جوابه انما لزوم هذا السؤال ان لو جعله المجرى جوابا للنهي
لعله جعله نهييا على حدة معطوفا على قوله تعالى ولا تقر بها فيكون
تقدير الكلام ولا تقر بها هذه الشجرة فلا تكونا من الظالمين ولقائل ان
يقول على هذا الجواب ان الظاهر في مثل هذا الكلام ان يكون الثاني

التي هي نفيها
لأنها تكون
تقديره بغيره
لأنها تكون
تقديره بغيره

لا بد من ذلك
لا بد من ذلك
لا بد من ذلك
لا بد من ذلك

لا بد من ذلك
لا بد من ذلك
لا بد من ذلك
لا بد من ذلك

والفعل مفعول لاؤه
ذكره وقصره بعد جوف ذلك
بما جاء في قوله تعالى في ذلك
فان كان الامر مطلقا فيجب للدلالة
على ان الفعل مفعول لاؤه
في قوله تعالى في ذلك
فان كان الامر مطلقا فيجب للدلالة
على ان الفعل مفعول لاؤه

فعل لاؤه بعد فراغه يعود اليه وجه قولهم اللفظ الامر مختص
من طلب الفعل بمصدر ذلك الامر فان اضرب مختص من قوله

اطلب منك الضرب وافعل فعل الضرب كما ان ضرب مختص
من قوله فعل فعل الضرب في زمان الماضي والمختص من الكلام

والطول سواء فالمصدر الذي دل عليه الامر عام لجنس الفعل شامل
لجميع افراده لوجود حرف الاستغراق فيه وهو اللام فوجب القول

بعموم عند مكانه كما في سائر الفاظ العموم وجه قوله العامة ان
المصدر الذي دل عليه الفعل فرد نكرة ولا دلالة للفعل على تعريف

المصدر والفرد لا يحتمل العدد لما بينهما من التناقض في الفرد ما ليس فيه
تركيب العدد ما فيه تركيب فينتا فيان ثبتت انه لا دلالة لهذا

اللفظ على عدد من الافعال كالضرب لا يد على الضربين ولا يجعله
بل له دلالة على مطلق الضرب وهو جنس والجنس يقع على الاخر

وهو الفرد ويجهل كل الجنس فاذا نوى ذلك ثبتت فلهذا النوى
جميع مباح العالم والطلاقات الثلاث في مسئلة الحلف بشر بالامر

بالطلاق يصح لان الثلاث كل جنس الطلاق ولو نوى تثبت لا يصح لانه

والفعل مفعول لاؤه
ذكره وقصره بعد جوف ذلك
بما جاء في قوله تعالى في ذلك
فان كان الامر مطلقا فيجب للدلالة
على ان الفعل مفعول لاؤه

فعل لاؤه بعد فراغه يعود اليه وجه قولهم اللفظ الامر مختص
من طلب الفعل بمصدر ذلك الامر فان اضرب مختص من قوله

اطلب منك الضرب وافعل فعل الضرب كما ان ضرب مختص
من قوله فعل فعل الضرب في زمان الماضي والمختص من الكلام

والطول سواء فالمصدر الذي دل عليه الامر عام لجنس الفعل شامل
لجميع افراده لوجود حرف الاستغراق فيه وهو اللام فوجب القول

بعموم عند مكانه كما في سائر الفاظ العموم وجه قوله العامة ان
المصدر الذي دل عليه الفعل فرد نكرة ولا دلالة للفعل على تعريف

المصدر والفرد لا يحتمل العدد لما بينهما من التناقض في الفرد ما ليس فيه
تركيب العدد ما فيه تركيب فينتا فيان ثبتت انه لا دلالة لهذا

اللفظ على عدد من الافعال كالضرب لا يد على الضربين ولا يجعله
بل له دلالة على مطلق الضرب وهو جنس والجنس يقع على الاخر

وهو الفرد ويجهل كل الجنس فاذا نوى ذلك ثبتت فلهذا النوى
جميع مباح العالم والطلاقات الثلاث في مسئلة الحلف بشر بالامر

بالطلاق يصح لان الثلاث كل جنس الطلاق ولو نوى تثبت لا يصح لانه

٢٠٩

فان قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب

فان قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب

فان قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب

فان قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب

فان قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب

فان قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب

فان قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب
مختص من قوله لا تضرب

من كون الجنس لا يلازم
 عند الإطلاق لا يقع على كونه الجنس
 بالنية ولا يقع على كونه الجنس
 ولا عند النية ١٢
 وتوابع الجنس فانه قد يحكموا بالطلاق
 حقيقة لا يثبت له الجنس من غير
 دلالة فانه لا يقع على كونه الجنس
 والله كما وكذا في غير ذلك

معدن

عدد محض لا في الجنس لا كله فلا يحتمله اللفظ وحاصل الفرق ان المص
 الذي دل عليه الفعل فرد مع كونه جنسا والفرد يصلح ان يكون للفرد ما حقيقة
 وهو لا في واما حكما وهو كل افراد الجنس لان الضرب يجمع افراد
 جنس واحد من الضربات وكذا الطلاق واما المشي فعدد محض وليس
 بفرد لا حقيقة ولا حكما فلا يحتمله اللفظ والنية انما تعمل فيما احتمله
 اللفظ الا اذا كانت المنكوحة الغير تزوجها وليس تحت حرة في
 نكح نية الثنتين لان كل جنس طلقها اثنتان ولكن لا جنس
 للعبد اثنتان وحكم المخدم الاستاذ اعراضا في هذا المقام للامام
 فخر الدين الرازي انه يصح التخصيص في الجنس الى اربعة فخره فردان
 التخصيص بيان ما يريد باللفظ بدليل مقدار ويشكل ايضا قوله لثنتان
 بين العدد والفرد بقوله تعالى **يُخَيِّرُ مِنْهُمَا التَّوَلَّوْا وَلَمْ يَرْجُزْ** فانه اريد
 بضمير التثنية الواحد ولا يتأتى على هذا فصل تكرار العباد فان ذلك
 لم يثبت بالامر بل تكرار اسما بها التي ثبت بها الوجوب الامر بطلب
 اداما وجب في الذمة بالسبب السابق لا لاثبات اصل الوجوب وهذا
 بمنزلة قول الرجل اقرضني المبيع واد نفقة الزوجة فاذا وجبت العباد
 بسببها فتوجب الامر لاداء ما ثبت نهيا ثم الامر لما يتناول الجنس

ولم يدع المخدم اعراضا لغيره لان
 في التخصيص من قبل العجز
 عجز عنه ان التخصيص من قبل العجز
 التغير عند التغير لا يحتمله اللفظ فلو لم
 ان يكون التغير بالنية لا يحتمله اللفظ فلو لم
 ما قال صاحب تفسيره بالعدد من طلق نفسه لانه
 العدد لا يجمع تفسيره بالعدد من طلق نفسه لانه
 تفسيره بالعدد من طلق نفسه لانه
 في تارة التكملة من غير ان يشترط كونها
 التكملة لا لا من غير ان يشترط كونها
 التخصيص من قبل العجز ان التخصيص من قبل العجز
 على التخصيص من قبل العجز ان التخصيص من قبل العجز
 الدلالة على صحة التخصيص من قبل العجز
 ثبت لانه على صحة التخصيص من قبل العجز
 العام الى الفرد عند الامام
 في التكملة لا لا من غير ان يشترط كونها
 التخصيص من قبل العجز ان التخصيص من قبل العجز
 على التخصيص من قبل العجز ان التخصيص من قبل العجز
 الدلالة على صحة التخصيص من قبل العجز
 ثبت لانه على صحة التخصيص من قبل العجز
 العام الى الفرد عند الامام

في التكملة لا لا من غير ان يشترط كونها
 التخصيص من قبل العجز ان التخصيص من قبل العجز
 على التخصيص من قبل العجز ان التخصيص من قبل العجز
 الدلالة على صحة التخصيص من قبل العجز
 ثبت لانه على صحة التخصيص من قبل العجز
 العام الى الفرد عند الامام

9.

يتداول جنس ما وجب عليه ومثاله ما يقال ان الواجب في وقت
الظاهر الظاهر فيتوجب الامر لاداء ذلك الواجب ثم اذا تكرر الوقت

يتكرر الواجب فيتناول الإمرد لك الواجب الآخر ضرورة تناوله كل

الجنس الواجب عليه صوما كما اوصولة فكما تكرر العباد التكررة بهذا
الطريق الا بطريق الامر يقتضيه التكرار جواب سوال يرد على الذم الصحيح

هوان الاوامر بالصلاة الخمس والصيام والزكاة موجبة لها على

سبیل التکرار و لهذا تکرر وجوب العبادات و تقریر الجواب بناء على

مقدّمه ای از محتاج عند مشائخنا ان نفس الوجوب یفارق عن

وجوب الإداة فنفذ الواجب شئت بالسبب وجوب الإداة لخط

الام المتحم بعد تحقق السبب وهذا كما هو التام على المشتبه

فمن المبعوثين ما لا يردونهم عند مطالبة الناس نفقا

الصلوات

فَالصَّوْمُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَقُّ وَالْوَظْفُ الْمَعْرُوفُ

[illegible]

الدَّيْمِ بِالسَّهْبِ السَّابِقِ بَطْرِيْقِ نَافِيسِ رِيْبِ وَنَافِيسِ لَوْجِ

المتعلقة بأسبابها لما ذكرناه في ثبوتها والإدراك بها وفي الجس

الحمد لله اعلم اننا قد قدّمنا

٢٧
 في السابعة والاربعين
 في الثامنة والاربعين
 في التاسعة والاربعين
 في العاشرة والاربعين
 في الحادية والاربعين
 في الثانية والخمسين
 في الثالثة والخمسين
 في الرابعة والخمسين
 في الخامسة والخمسين
 في السادسة والخمسين
 في السابعة والخمسين
 في الثامنة والخمسين
 في التاسعة والخمسين
 في العاشرة والخمسين
 في الحادية والخمسين
 في الثانية والستين
 في الثالثة والستين
 في الرابعة والستين
 في الخامسة والستين
 في السادسة والستين
 في السابعة والستين
 في الثامنة والستين
 في التاسعة والستين
 في العاشرة والستين
 في الحادية والستين
 في الثانية والسبعين
 في الثالثة والسبعين
 في الرابعة والسبعين
 في الخامسة والسبعين
 في السادسة والسبعين
 في السابعة والسبعين
 في الثامنة والسبعين
 في التاسعة والسبعين
 في العاشرة والسبعين
 في الحادية والسبعين
 في الثانية والثمانين
 في الثالثة والثمانين
 في الرابعة والثمانين
 في الخامسة والثمانين
 في السادسة والثمانين
 في السابعة والثمانين
 في الثامنة والثمانين
 في التاسعة والثمانين
 في العاشرة والثمانين
 في الحادية والثمانين
 في الثانية والتسعين
 في الثالثة والتسعين
 في الرابعة والتسعين
 في الخامسة والتسعين
 في السادسة والتسعين
 في السابعة والتسعين
 في الثامنة والتسعين
 في التاسعة والتسعين
 في العاشرة والتسعين
 في الحادية والتسعين
 في المائة

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل

[illegible]

وَقَدْ فَتَنَّا الْهَافِينَ

طه يوم تمكود في الحرام

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

9

۴
وقله فلا يجيب على الفور لما
ذكرنا اننا قد ناقشنا في

ووثقت بذلك باطلا

الحی

بسم الله الرحمن الرحيم

متبعا ووفقا

مقام الامام عبد الله بن عباس

تتمیجے

وَأَخْلَفَ الْأَمْرَ

مستحقه الخ

فقط

وحيث بالقدر

الحق في المكتبة الوطنية

میں نے اس سے پہلے کہ وہ میری طرف سے

على الفور وكذلك الأمر بالزكاة وهو قوله تعالى واتوا الزكاة
 ويصدق الفطر وهو قوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد وبالعش
 وهو قوله عليه السلام ما سقنت السماء فففيه العشر كل واحد منها مطلق
 عن الوقت فلهذا لا يصير بالتأخير مفرطاً الى مقصر ولهذا اذا تم
 الحول على نصاب الزكاة ولم يؤد زكاة حتى هلك النصاب سقط الواجب
 لانه غير مقصر في تأخير ادائها وكذا يسقط العشر جهلاً بالخارج
 صدقة الفطر فانها لا تسقط بذهاب الغناء لكن يشك اطلاق
 لفظ الكتاب ببقاء صدقة الفطر فانها لا تسقط وكذا يشك به
 تفريع سقوط الواجب على الامر مطلق عن الوقت وان جعل تأييداً
 فذلك ادخل في الاشكال فان قلت ان النص الوارد في العشر هو قوله
 واتوا حقه يوم حصاده مقيد بقرنتي ذكر في الكشف اريد بالحق
 كان يتصدق به على المساكين يوم الحصاد وكان ذلك واجبا نسفاً

[illegible][illegible]

[illegible]

اسے بغضاً کلمہ کرتا ۱۲ راجی العربہ

نفس التسليم كما
يخلفه " راجع الى قوله
توله على قوله وجاه
الاول ان الاداء يكون الا في
الوقت ثبت هو قضاء والا في
له والثاني ان الاما راجع في
المخاطب فهو جب على الفور
قلنا اول الوقت ليس متعين
يؤدى
اذا لو ادعى في جزو كان
لا قاضيا في الذي الصلح عام
لوقوعه في موضع الفسخ بخلاف
الامر من محمل
الى هنا مشارا الى قول الله
وعلى هذا انه القضاء
الا ادع بان...

لا بد من موافقة
 الامام في موافقة
 الامة في موافقة
 وعلى هذا الترتيب في القضاء او
 الاداء بان يكون متصلا
 بسبب نفس الوجوب او
 متزججا عند تليها او كثرة
 كما لا يتبادر في وجوب
 ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦

او فاضا يتبادر عن بعضه النقض
وما وجب كما لا يخفى بعضه

لا يجوز ادائه في الوقت الناقص
بجواز ادائه في الوقت الناقص

ان يقول المطلق بوجوبه في الوقت الناقص
في الذات في الاوقات الكسرة

باعتبار الشيطان فكيف يدور في
عنه بالنقصان او بعد ما يكون في

الوقت راجع الى نفسه اقول في الوقت
موقوف على ما لا ينافي مع مقتضى

الاصوة كمالا فان لا يجوز في وقت
مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت

مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت
مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت

مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت
مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت

مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت
مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت

مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت
مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت

مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت
مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت

مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت
مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت

مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت
مقتضى الا كمالا فان لا يجوز في وقت

يؤد في الوقت حتى انتهى الى اخره تعين ذلك الحيز للاداء لانه لا يسعه
التأخير عن ذلك لانه مقتيد به لا مطلق عنه فعليه هذا ان قولهم
اداء العصر الملتزم وصف الاطلاق بدوران الحكم معه وجودا

وعده ما قوله وما الموقت فهو ان نوع يكون الوقت ظرفا
للفعل كالوقت للصلاة حتى يشترط استيعا كل الوقت بالفعل كالصلاة في ذلك
على ظرفية انه لا يشترط استيعا كل الوقت بالصلاة ونفسه ظرفية الوهنا ان يكون الوقت

ممكن ان يفصل عن اداء الفعل ومن حكم هذا النوع ان جواب
فيه لا ينافي وجوب فعل اخر فيه من جنسه حتى لو نذر ان يصلي
كذا اذ اركعة في وقت الظهر لم ينافي من حكم الموقت الذي جعل

الوقت ظرفا له ومن حكمه ان حكم وقت الظرف ان وجوب الصلاة
فيه لا ينافي صحة صلاة اخرى حتى لو شغل جميع وقت الظهر بفعل
الظاهر يجوز فان قلت هذا الحكم مستغن عنه بالحكم الاول لان

وجوب الشيء يستلزم صحة قلته جاز ان يراحم الواجب واجبا اخر
فان قلت لا يجوز ان يكون هذا الحكم مستغنا عن غيره لان
الوقت لا ينافي وجوب الصلاة في وقت الظرف ان وجوب الصلاة

في وقت الظرف ان وجوب الصلاة في وقت الظرف ان وجوب الصلاة
في وقت الظرف ان وجوب الصلاة في وقت الظرف ان وجوب الصلاة
في وقت الظرف ان وجوب الصلاة في وقت الظرف ان وجوب الصلاة

في وقت الظرف ان وجوب الصلاة في وقت الظرف ان وجوب الصلاة
في وقت الظرف ان وجوب الصلاة في وقت الظرف ان وجوب الصلاة
في وقت الظرف ان وجوب الصلاة في وقت الظرف ان وجوب الصلاة

٢١٥
في وقت الظرف ان وجوب الصلاة في وقت الظرف ان وجوب الصلاة
في وقت الظرف ان وجوب الصلاة في وقت الظرف ان وجوب الصلاة
في وقت الظرف ان وجوب الصلاة في وقت الظرف ان وجوب الصلاة

[illegible]

9.

جواب سوال وهو انما كان المعيار ما يقدر به ذلك الشئ وغیرهما فاذا جاز به القول والتمس هذا النوم نوعا من المأمور به الوقت فان التقسيم يكون ما خذوا وقتا قسما ثم شاملا للصوم وغیره من الصلوة والزکوة والوقت للمعيار لغیر الصوم ففسر الفعل بالمعيار واما ان كان العارض تقصیرا للراحة فبقاء الصلاة في سعة الوقت لا یستقطب ولو لم یفیکس ثم ازالتماز من اصطلاح جمیع سوال

الوقت والنوع الثاني ما يكون الوقت معياراً له وذلك مثل الصوم
فان يتقيد بالوقت وهو اليوم ومعيار الشيء ما يقدر به ذلك الشيء
والمراد هنا الوقت الذي يستغرق الفعل في الصوم ولا يفضل
عنه ويقدر به ويطول بطوله ويقصر بقصره ثم هذا النوع
قسمين ما يكون الوقت متعيناً له وما لم يعين الوقت له فبين
النوع الاول من حكمه من حكم الصوم ان الشرع اذا عين له
للصوم وقتاً كرمضان لا يجب غيره اي غير ذلك الصوم في ذلك
الوقت حتى اذا نذر في رمضان يصوم لا يجب فيه اداء المندور
وهذا لانه لم يسع الوقت صومين وليس له تبدل حكم الشرع
فتعين ما وجب شرعاً ولا يجب فيه اداء غيره ولا يجوز ادا غيره
فيه اي غير صوم رمضان في هذا الوقت لتعينه شرعاً لهذا
الصوم حتى الصحيح للقيم لو اوقع امساكاً في رمضان عز واجب
آخر كصوم القضاء والكفارة يقع عن رمضان لا عما نوى لان
الشرع لما عين للمعياصوماً بصفة فاذا اراد المكلف تغيير صفة
يقدر عليه هذا كمن اج نفسه للخياطة فخط له فقصد التبرع
لم يكن تبرعاً فكان نجاسة وكمن باع عينا وسكدها لم ينقلب هبة
لانها لم يصح قصد التبرع

[illegible]

FILE

[illegible]

بولم تقا كنتم عليكم الصيام
 في الايام التي كنتم فيها
 الايام التي كنتم فيها
 الايام التي كنتم فيها

في الكلام تارة تعلقا وتارة
 قولها في الجواب
 في الكلام تارة تعلقا وتارة
 قولها في الجواب
 في الكلام تارة تعلقا وتارة
 قولها في الجواب

وَأَمَّا قَيْدُ الصَّحِيحِ الْمَقِيمِ احْتِزَازُ عَنِ الْمَسَا فِي الرِّبَاضِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ
فَإِنْ عِنْدَهُ إِذْ نَوَى الرِّبَاضَ وَالْمَسَا فِي رَمَضَانَ وَلِجِبِّ الْخَرِيقِ عَمَلُهُ
لَا نَهْيَ لِمَا بَنَتْ لَهُمَا التَّرْخُصُ لِمَصْلَحَةِ بَدَنِهِ وَهُوَ الْفَطْرُ فَلَا زَيْدِيَّةَ
لِمَصْلَحَةِ دِينِهِ وَهِيَ قَضَاءُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ أَوْ لِي فَانْقَبِلْ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا
فِي الرِّبَاضِ أَنْ يَقَعَ قُصُورُهُ عَنِ الْفَرْضِ بِكُلِّ حَالٍ وَبِصَرْحِ الشَّيْخَانِ فِي
أَصُولِهِمَا لَا رُخْصَةَ مُتَعَلِّقَةً بِحَقِيقَةِ الْحَجْرِ وَيُظْهِرُ بِنَفْسِ الصَّوْمِ
شَرْطُ الرُّخْصَةِ وَأَمَّا الْمَسَا فَيَسْتَوْجِبُ الرُّخْصَةَ لِحُجْرِ مَقْدَرِ الْقِيَامِ
سَبَبِهِ وَهُوَ السَّفَرُ فَلَا يَظْهَرُ بِالصَّوْمِ قَوَانِ شَرْطِ الرُّخْصَةِ فِي الْقَائِلِ
لِقَيْدِ الصَّحِيحِ قَلْتُ دَوْلَةَ الْحَسَنِ وَالْكَرْخِي إِذَا جَاءَ فِي الرِّبَاضِ وَالْمَسَا فَرَسَا
عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ وَبِهَذِهِ الرُّوَايَةِ اخْتِصِمَ الْإِسْلَامُ خَوَاهِرُ زَادَهُ
وَهُوَ اخْتِصَامُ الْإِسْلَامِ حَتَّى الْهَدَايَةِ وَالْقَاذِي الْأَمَامُ فِي الدِّينِ وَالْأَمَامُ
ظَهِيرُ الدِّينِ الْوَالِحِي وَالْقَاذِي الْأَمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ الْبُخَّارِيُّ وَالشَّيْخُ
الْكَبِيرُ ابْنُ الْفَضْلِ الْكُرْمَانِيُّ وَمَا ذَكَرَ الشَّيْخَانِ فِي أَصُولِهِمَا مِنْ اخْتِصَامِهِمَا
وَجَازَانِ بِكَوْنِهِمَا مَذْهَبُ الْمَذْهَبِ أَكْثَرُ الْمَشَاطِرِ وَهُوَ الظَّاهِرُ قَوْلُهُ وَإِذَا
أُتِيَ فِي الرِّجْلِ وَهُوَ غَيْرُ هَذَا الصَّوْمِ يَأْزِلُ بِجُوزِ فِي الْوَقْتِ سَقَطَ اشْتِرَاطُ
التَّعْيِينِ فَإِنْ ذَكَرَ لِقَطْعِ الرِّجْلِ فِي الْوَقْتِ بَانَ نِيَوُ صَوْمِ رَمَضَانَ حَتَّى
لَوْ أَطْلَقَ فِي الْيَتَةِ بَانَ نِيَوُ الصَّوْمِ وَأَخْطَأَ فِي الْوَصْفِ بَانَ نِيَوُ صَوْمِ

[illegible]

٩

النقل

هذه هي كتاب الفناء

الجلد ۱۴

فقط

سود المضمون
الى الربح في هذا
بطلان

ان من المناوئ

لا اقنابا

10

الطَّوْعُ وَغَيْرُهُ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَبَّرُ لِرَمَضَانَ صِيْدُ عَطْلِقِ
الْأَسْمِ وَالْخَطَا فِي الْوَصْفِ كَالْمَتَعَبِّ فِي مَكَازِينِكَ بِأَسْمِ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ
كَمَا يَنْبَغِي بِأَسْمِ الْعِلْمِ فَازِيدَ الْوَدَى بَيَانِ أَوْ بِأَرْجُلٍ وَهُوَ مُفْرَدٌ فِي
الدَّارِ كَمَا قِيلَ يَزِيدُ وَيُنَالُ بِالْخَطَا فِي الْوَصْفِ كَمَا لَوْ دُوِيَ لِرَجُلٍ
أَبْيَضٌ وَهُوَ مُفْرَدٌ فِي الدَّارِ بِبَيَانِهَا الرَّجُلُ الْأَسْوَدُ يَنْبَغِي أَنْ يُسْقَطَ الْأَسْوَدُ
بَطْلُ بَقِيَّةِ اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي يَصْلِيهِ أَصْمَالُهُ قَوْلُهُ وَلَا يَسْقُطُ أَصْلُ النِّينَةِ
جَوَابٌ مَنْ يَقُولُ لِلْمَتَعَبِّ الْوَقْتُ لَصُومِ رَمَضَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُسْقَطَ أَصْلُ
النِّينَةِ وَيَتَدَى بِدَلِيلَةٍ مِنَ الصَّحِيحِ الْمَقِيمِ فَلْيَجِبْ بِقَوْلِهِ وَلَا يَسْقُطُ أَصْلُ
النِّينَةِ كَمَا قَالَ زُفَرِيُّ لَا زَالَ الْأَمْسَاكُ لَا يَصُومُ صَوْمًا إِلَّا بِالنِّينَةِ لَا زَالَ
شَرَّهَا هُوَ الْأَمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ الْحِجَاءُ هُنَا رَامَعَ النِّينَةَ فَادْفَاعًا
شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْفِتْوَى لَا يَكُونُ صَوْمًا كَمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَمْسَاكُ فِي الْكَلِمَةِ
وَلَفَائِلُ أَنْ يَقُولَ هَذَا الدَّلِيلُ عَيْنُ الْمَدْعَى فَإِنْ لَمْ تَشِبْطُ النِّينَةَ
يَقُولُ الصَّوْمُ شَرَّهَا هُوَ الْأَمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ نَهَا فَحَسْبُ وَمَيْكُنَ أَنْ
يَقَالَ هَذَا حَاصِلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ
فَنَفَى الصِّيَامَ بَدْوِ النِّينَةِ مَعَ الْأَمْسَاكِ بِوُجُودِهَا وَنَهَا فَعَلِمْنَا
الصَّوْمَ مَعَ النِّينَةِ وَابْتِغَاءَ بَعْضِ مَقْدَمَاتِ الدَّلِيلِ لِحُذْوِ وَفِ تَقْدِيرِهِ وَأَمَّا
اِشْتِرَاطُ النِّينَةِ لَا زَالَ الصَّوْمَ لِمَا يَكُونُ مَعَ النِّينَةِ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ وَلَا عِبَادَةٌ

[illegible][illegible]

وقوله ان الشريعة اذا لم يكن فيها
 ما ينفذها فليس بها شريعة
 وقوله ان الشريعة اذا لم يكن فيها
 ما ينفذها فليس بها شريعة
 وقوله ان الشريعة اذا لم يكن فيها
 ما ينفذها فليس بها شريعة

النبية ليمتاز عن العادة قال الله تعالى وَمَا أَرْوَاهُ إِلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ
مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ وَالْإِخْلَاصُ بِالنَّبِيَّةِ يَكُونُ وَإِنْ لَمْ يَعْينِ الشَّرْعُ لَهُ
وَقْتًا فَانَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْوَقْتُ لَهُ بِتَعْيِينِ الْعَبْدِ حَتَّى لَوْ عَيَّنَ أَيَّامًا
لِقَضَاءِ رَمَضَانَ فِي غَيْرِهَا لَا يَتَعَيَّنُ لِلْقَضَاءِ فَيَجُوزُ فِيهَا صَوْمُ الْكُفَّارَةِ
وَالنَّفْلِ وَيَجُوزُ قَضَاءُ رَمَضَانَ فِيهَا وَغَيْرِهَا هَذَا بَيَانُ قِسْمِ الثَّلَاثَةِ
مِنْ نَوْعِ الْمَعْيَانِ مَا لَمْ يَعْينِ الشَّرْعُ لَهُ وَقْتًا كَقَضَاءِ رَمَضَانَ فَانَّهُ
لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَعْيَنٍ لِإِطْلَاقِ الْإِيَّامِ فِي قَوْلِهِ فَوَعَدَ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ
قَوْلُهُ فَانَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْوَقْتُ لَهُ بِتَعْيِينِ الْعَبْدِ لِأَنَّهُ تَغْيِيرُ حَكْمِ الشَّرْعِ مِنْ
الْإِطْلَاقِ إِلَى التَّقْيِيدِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلْعَبْدِ قَوْلُهُ وَمِنْ حَكْمِ هَذَا النَّوْعِ
أَيُّ الذِّمِّ يَعْينُ الشَّرْعُ لَهُ وَقْتًا إِنَّهُ يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ النَّبِيِّ مِنَ اللَّيْلِ
بِأَنَّهُ نَوَى قَضَاءَ رَمَضَانَ مِثْلًا وَلَا يَكْفِيهِ نِيَّةُ مَطْلُوقِ صَوْمِ الْفَرْضِ
أَوْ مَطْلُوقِ الْقَضَاءِ لِوُجُودِ ذَلِكَ الْمَرَجِعِ لَعَدَمِ تَعْيِينِ الْوَقْتُ لِشَرْعًا وَشَرْعِيَّةً
كُلُّ صَوْمٍ فِي كُلِّ نَوْمٍ مِنَ الْإِيَّامِ قَوْلُهُ ثُمَّ لِلْعَبْدَانِ يُوجِبُ شَيْئًا عَلَى نَفْسِهِ
مَوْقِفًا أَوْ غَيْرَ مَوْقِفٍ وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ تَغْيِيرُ حَكْمِ الشَّرْعِ لِدَفْعِ مَنِّهِمْ
إِلَى الْعَبْدَانِ بِوَجوبِ عَلَيْهِ نَفْسَهُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فَكَيْفَ لَا يَكُونُ لَهُ
أَنْ يَعْينَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْوَاجِبِ بِوَقْتٍ مَعْنَى ذَوِ الْأَوَّلِ فَاجْتَابَا تَعْيِينَ
بَعْضِ الْأَوْقَاتِ تَغْيِيرُ حَكْمِ الشَّرْعِ وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ ذَلِكَ وَاتِّكَالَ الْحَاجِبِ

له وقتا كقضاء الصوم
 ان الشراء اذا
 اوله ومن كان
 منكم مريضا يخاف
 من الصوم زيادة
 الرضا او على سفر
 او دأب على سفر
 فعليه عدة او فطر
 عليه صيام عدة
 بمقتضى المعدل والعدة
 امر ان يصوم اياها
 معدودة
 ٢٠
 مكانها من ايام
 ايام اخر سوى
 مرضه وسفره
 حاصل من ايام
 الاثوم بعد
 صوم القضاء مطلقا
 عن يوم الجمعة مشاء
 فاذا عينت بتغير الكف
 بان لا يصوم فيها سوى
 القضاء يذم ابطال
 الاطلاق الشرعي ولا
 ولا يلا حله على هذا
 راجع الى

[illegible]

شئ على نفسه والا وقت ان يجعل قوله ثم للعبادة كالنفر على الاله
وتنفر به اذا تحقق انه لا يتعين الوقت بتعيين العبد فاعلم بعد ذلك
ان العبد ان يوجب شيئا على نفسه واذا تعلق فيها اوجب عليه حكم
الشرع ليس له تغييره ومثاله اي مثال اوجب على نفسه كانه في حكم
من الشرع يصح ايجابه على نفسه ليس له تغيير حكم الشرع وهو اذا
نذر ان يصوم يوما بعينه لزم ذلك ولو صامه عن قضاء رمضان او
كفارة جاز لان الشرع جعل القضاء مطلقا فلا يتمك العبد من
بالتقييد بغير ذلك اليوم ولقائل ان يقول ان في ايجاب المبلغ
تحرير ايضا في حكم الشرع لان الشرع اطلق للامتنان والتزك
في الباه وفي الايجاب والتحرير يقع هذا الاطلاق على ما كان له
اصل الايجاب فلا يكون له تغيير وصف الواجب ولا ان يشاء الوصف
اد في ثبات الاصل قوله ولا يلزم على هذا ما اذا صام في اليوم
عن نفل حيث يقع عن المندور لا عما نوى جواب نقضه على
التعليل المذكور وهو ان الشرع شرع له النفل مطلقا كلقضاء
والكفا ففعل ما وقع صوم عن المندور دون النفل يلزم تغييره
بالتقييد بغير ذلك اليوم فاجب لان النفل حق العبد اذ هو مستقل

قوله والا وقت ان يجعل قوله ثم للعبادة كالنفر على الاله
قوله اذا تحقق انه لا يتعين الوقت بتعيين العبد فاعلم بعد ذلك
قوله ان العبد ان يوجب شيئا على نفسه واذا تعلق فيها اوجب عليه حكم
قوله الشرع ليس له تغييره ومثاله اي مثال اوجب على نفسه كانه في حكم
قوله من الشرع يصح ايجابه على نفسه ليس له تغيير حكم الشرع وهو اذا
قوله نذر ان يصوم يوما بعينه لزم ذلك ولو صامه عن قضاء رمضان او
قوله كفارة جاز لان الشرع جعل القضاء مطلقا فلا يتمك العبد من
قوله بالتقييد بغير ذلك اليوم ولقائل ان يقول ان في ايجاب المبلغ
قوله تحرير ايضا في حكم الشرع لان الشرع اطلق للامتنان والتزك
قوله في الباه وفي الايجاب والتحرير يقع هذا الاطلاق على ما كان له
قوله اصل الايجاب فلا يكون له تغيير وصف الواجب ولا ان يشاء الوصف
قوله اد في ثبات الاصل قوله ولا يلزم على هذا ما اذا صام في اليوم
قوله عن نفل حيث يقع عن المندور لا عما نوى جواب نقضه على
قوله التعليل المذكور وهو ان الشرع شرع له النفل مطلقا كلقضاء
قوله والكفا ففعل ما وقع صوم عن المندور دون النفل يلزم تغييره
قوله بالتقييد بغير ذلك اليوم فاجب لان النفل حق العبد اذ هو مستقل

قوله العبد ان يوجب شيئا على نفسه واذا تعلق فيها اوجب عليه حكم
قوله الشرع ليس له تغييره ومثاله اي مثال اوجب على نفسه كانه في حكم
قوله من الشرع يصح ايجابه على نفسه ليس له تغيير حكم الشرع وهو اذا
قوله نذر ان يصوم يوما بعينه لزم ذلك ولو صامه عن قضاء رمضان او
قوله كفارة جاز لان الشرع جعل القضاء مطلقا فلا يتمك العبد من
قوله بالتقييد بغير ذلك اليوم ولقائل ان يقول ان في ايجاب المبلغ
قوله تحرير ايضا في حكم الشرع لان الشرع اطلق للامتنان والتزك
قوله في الباه وفي الايجاب والتحرير يقع هذا الاطلاق على ما كان له
قوله اصل الايجاب فلا يكون له تغيير وصف الواجب ولا ان يشاء الوصف
قوله اد في ثبات الاصل قوله ولا يلزم على هذا ما اذا صام في اليوم
قوله عن نفل حيث يقع عن المندور لا عما نوى جواب نقضه على
قوله التعليل المذكور وهو ان الشرع شرع له النفل مطلقا كلقضاء
قوله والكفا ففعل ما وقع صوم عن المندور دون النفل يلزم تغييره
قوله بالتقييد بغير ذلك اليوم فاجب لان النفل حق العبد اذ هو مستقل

قوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل

بنفسه من ترك أي ترك النفل وتحقيقه أي إيجاده وإثباته فجاز أن
 يؤثر فعله وهو المنذور فيها هو حقه وهو نفل لأنها هو حق الشرع
 وهو القضاء والكفارة قوله وعلى اعتبار هذا المعنى وهو أن تصرف
 العبد يؤثر فيها هو حقه هو أن لا ينفصل هذا المعنى وهو أن تصرف
 إذا شرط في الخلع أن لا نفقة لها ولا سكنة سقطت النفقة دون
 حتى لا يتمكن الزوج من إخراجها عن بيت العدة لأن السكنة في بيت
 العدة حق الشرع فلا يتمكن العبد من إسقاطه بخلاف النفقة
 قوله لأن السكنة في بيت العدة حق الشرع لقوله لا يخرجون
 من بيوتهن ولا يخرجن نهائهن عن الإخراج ونهائهن عن الخروج وان
 اردن الخروج فعلم ان لزوم البيت لزمن حق الشرع بخلاف النفقة
 لأنها تجب بمقابلة تسليم نفسها باليوم وجزاء احتباسها له عن
 تحصيل معاشها وكل ذلك حقها فلما كانت النفقة عن حقها
 كانت حقها كاجرة الأجير في السكنة انتقض النقص لئلا على أنه
 حق الشرع ولا نص في النفقة **فصل الإمريه على حسن المامور**
 به إذا كان لامر حكيم لأن الامر لبيان المامور به بما ينبغي أن
 يوجد والحكيم لا يطلب وجود القبيح لأنه يخالف الحكمة فاقضه

بأنه لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل

بأنه لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل
 بقوله فله وهو الإيجاب
 النقص ويجب أن يفسر هذا القول
 به وهو الإيجاب لا يظهر إلا من قوله
 لا ينفصل عن غيره من غير أن ينفصل

9

قاعد و يؤد بها بالاياء ولا يجوزها كما في اشتباه القبلة
 وكالاكراه على ترك الصلوة فان قبل ما دخل قوله ولا يسقط
 بضيق الوقت ^{استنبطه} وأنه لا يصلح عطفاً على قوله سقط الواجب
 لا يترتب على ازماء محتمل السقوط يسقط بشيئين بالاداء
 او باسقاط الامر قلت جان يكون متفرعاً عليه لان قوله فهو
 يسقط بالاداء او باسقاط الامر بفيد المحصر ^{في قوله كسائر}
 مواضع التعليم ^{في جواب كان} وجان يكون تأييد السقوط الواجب باعترا
 الخيض وجوها والنوع الثاني من المأهولة ما يكون حسناً بواسطة
 الغير وذلك مثل السعة الى الجمعة ما موربه بقوله تعافسوا
 الى ذكر الله وذروا البيع والوضوء للصلوة ما موربه بقوله نعم
 فاعسلوا وجوهكم الاية فان السعة ليس بحسن في نفسه لانه
 مشى ونقل اقدام وانما حسن بواسطة كونه مفضياً الى
 اداء الجمعة والوضوء تبرد وتطهير وذلك ليس بحسن بذاته اذ
 ليس فيه معنى العبادة وانما حسن بواسطة كونه مفتاحاً للصلوة
 وحكم هذا النوع انه يسقط بسقوط تلك الوسطة حتى ان السعة لا يجب
 على من اجمعه عليه ولا يجب الوضوء على من اصلوة عليه ولو سعى الى الجمعة
 فخل مكرها الى موضع آخر قبل اقامه الجمعة يجب عليه السعة تأييداً ولو كان

قوله سقط بسقوط المأمور به
 مستقيم بسقوط الواصفين
 فيها بسبب سقوط الواصفين
 واما التفرع الثالث والخامس فقام
 التفرع الثالث والخامس بسقوط المأمور به
 المأمور به باعتبار حصول الوساطة
 وفي الرابع والواحد
 باعتبار حصول الوساطة
 بقوله بعد الوجوب
 سقط الشيء يستدعي
 سبق وجوبه

وہم فی تسلیم علیہ الرحمہ
اوائل فی الافعال الاعلیٰ فی العبادۃ
والایمان بها فاللہ تعالیٰ ولیہ

بالحق
بالوقت
بالمعنى
بالمعنى
بالمعنى

صل على محمد
 و آله و سلم
 فلما زاد
 في خفيقة
 ٥٤
 ليرتفع
 فله قال
 الواجب

غير الواجب المستحق والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب
المستحق هذا تقسيم في نفس الثابت بحكم الامر وهو اثبات
للمأوربه والفصل السابق في تقسيم صفة الثابت بحكم الامر
وهي صفة حاصلة للمأوربه من الامر وانما زاد قوله المستحق
مع انه اهل في عبارة كثير من المشايخ لانهم من تمام حقيقة
المحدود اذ التسليم لا يذفيه من تمام وجوده الى المسلم اليه
كيف وانما للمأوربه اذا سلم دراهم دين الى غير رب الدين
لا يكون ذلك التسليم اداء فان قلت تعريف اداء ليس جامع
لجميع بعض انواعه كاسلام الصبي العاقل واداء صوم رمضان
في السفر وتسليم ثمن المبيع قبل طلب البائع واداء دين الموطول
قبل حلول الاجل فاذن لك اداء مع انها ليست بتسليم نفس
الواجب بالامكان الامر غير متوجه في هذه الصور والامكان
الاداء واجبا في الحال لم يجب وانما يخرج عن العدة لتحقيق
نفس الوجوب واثبات الفعل بعد تحقق نفس الوجوب
بالواجب قلت لا نسلم عدم توجه الامر كيف وان الوجوب
مختص بالامر لا يثبت بدونه ولا نزاع في تحقق نفس الوجوب
فعلم ان الامر متوجه وما قال من المشايخ ان الخطاب بالامر

[illegible]

ففيها
الطبيب
سابقا لوقوع
الحدوث للممكنات
المستندة على
الحسن والظن
ويكون انما
يقوم الذات
التي لا تارة
التي لا تارة
التي لا تارة

قوله شرعت له لا بعد
حصلت من اشارة الى جماعة
لنبيينا عليه الصلاة والسلام
تعليم كانت

قوله شرعت له لا بعد
حصلت من اشارة الى جماعة
لنبيينا عليه الصلاة والسلام
تعليم كانت

قوله شرعت له لا بعد
حصلت من اشارة الى جماعة
لنبيينا عليه الصلاة والسلام
تعليم كانت

قوله شرعت له لا بعد
حصلت من اشارة الى جماعة
لنبيينا عليه الصلاة والسلام
تعليم كانت

قوله شرعت له لا بعد
حصلت من اشارة الى جماعة
لنبيينا عليه الصلاة والسلام
تعليم كانت

قوله شرعت له لا بعد
حصلت من اشارة الى جماعة
لنبيينا عليه الصلاة والسلام
تعليم كانت

شرعت بصفة الجماعة وقد فصلت صلوة الجماعة على صلوة المنفرد
بسبع وعشرين درجة كما نطق به الحديث وكذلك الطواف من
بقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة والصلوة بذكر الطهارة
لا يجوز لكنه محرم باطلاق النص وجعل الوضوء واجبا بالحديث
وقد سبق ذكره فانقلت المأمورية الصلوة مطلقا عن صفة
الجماعة والطواف مطلقا عن صفة التوضي فكان اداءهما كما امر
اداء كما لا ادراكا للمأمورية ان يؤتى به على صفة امرها قلت
المأمورية في صورتين محمل اما الصلوة ففي حق نفسها وشراطينها
وكيفيتها واما الطواف وان كان هو الدوران حول البيت لكنه محمل
في حق الشرائط والكيفية وانما تقر بالشريعة حقهما والاتباع
بهما علينا بما بين من فعل النبي عليه السلام وفعله كان على
صفة الجماعة في الصلوة وصفة الطهارة في الطواف الا ان افعال
النبي عليه السلام وردت بينا بعضها بالتواتر وبعضها بالشبهة
وبعضها بالاحاطة فلذا تفاوتت كواحق الصلوة وغيرها وضاهوا
وسبق قوله تسليم المبيع سليما كما اقتضاه العقد المشتري وتسليم
العاصب العين المغصوبة كما غصبها اشارة الى الاداء الكامل على تو
من حقوق الله تعالى كالصلوة بالجماعة والطواف بالوضوء من حقوق العباد

نفسه

نفسه

نفسه

نفسه

نفسه

نفسه

نفسه

قوله شرعت له لا بعد
حصلت من اشارة الى جماعة
لنبيينا عليه الصلاة والسلام
تعليم كانت

وصل اليه فكان اذاء الحقة غير ان الغرور لجهله والجهل لا يبطل
 الاداء الصادر منه الى المالك كما لو كان المغصوب ^{عبد} ^{الغاصب} ^{الغاصب}
 المالك اعتق هذا العبد فقال اعتقته وهو لا يعلم انه عبده ينفذ
 عتقه ولا يرجع على الغاصب بشي وكذا البائمه لو قال للمشتري
 اعتق عبدك هذا و اشار الى البيم فاعتقه المشتري ولم يعلم انه
 عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا ويلزم الثمن لان اعتقته بجهله
 بانه ملك لا ينع صحته ووجد منه وللخصم ان يقول ان الغاصب
 بيده المطلقة للتصرفات عن المغصوب والاباحه غير مطلقة
 للتصرفات فكانت الاباحه تسليمها للمغصوب لا على الوجه الذي
 وجب عليه رده به قوله والمشتري في البيم الفاسد لو اعاد البيم
 من البائمه او رهنه عنده او اقره منه او وهبه وسلم يكون ذلك
 اداء الحقة ويلغوا ما صرح به من الهينه وغيرها اعلم ان البيم
 الفاسد كالبيع بالخمر والتخزير والبيع بشرط لا يقضي العقد فيه
 منفعة لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه وهون اهل الاستحقاق
 كما اذا باع عبدا بشرط ان يعتقه المشتري او يديره او يكاتبه او امته
 على ان يستولدها المشتري فاذا قبض للمشتري البيم في البيع الفا
 يكون البيم مضمونا في يده ولكل واحد من المتعاقدين فسخذه فعا

اثنان ما وجب بالعقد
 الملك ما من
 ان يتصرف فيه بوصف
 شأنه ان يتصرف فيه
 الاختصاص
 اجيب عن بيان
 الادعاء والاباحه ان يكون
 اباحه اذا ورد على ملكه ما اذا ورد
 على ملك الغير لا يكون اباحه
 هو الملك القديم الا ان يد الغاصب
 ما غاصبا الى اليد المالك زال المالك
 التصرف كان مطلقا تصرف المالك
 وجهل البيم بغيره
 في بعض النسخ خطا لان المشتري هذا
 تكفي ذكر البيم ههنا
 الاطلاق يجوز لبيع التصرفا والبيع بشرط
 ثبت اباحه تصرف واحد من المتعاقدين
 كيف يكون تصرف واحد من المتعاقدين
 في بعض النسخ خطا لان المشتري هذا
 الاطلاق يجوز لبيع التصرفا والبيع بشرط
 ثبت اباحه تصرف واحد من المتعاقدين
 كيف يكون تصرف واحد من المتعاقدين

المعصوب ^{قال من رد العبد} ثم إن قتل النسا فاعند الغاصب ^{أو مشغولا بالدين} وانشغولا بالدين
 باز استهلك مال السان في يد الغاصب فيتعلق ضمنا القلف دينا
 في رقبته وانشغولا بالجناية بان اتلف طرف انسان عند الغاصب
 فاستحق بها طرفه قصاصا وكذا أداء المديون الداهم الزبوف مكان
 الجيئة التي وجبت دينا عليه إذ لم يعلم الدائر ذلك أما إذا علم ولم يرد
 المجلس فليس له ولاية الرجوع وفي التقييد بعدم العلم اشكال الإيهام
 اشارة الى انه إذا علم ذلك لا يكون هذا أداء قاصرا وهو قاصر في
 الصورتين قيل إنما تقييد به لتحقيق القصور في الأداء فإنه إذا علم الدائر
 فاستوفاه مع ذلك ولم يرد به يكون أداء كاملا يسقط حق صاحب
 الحق عن وصف الجودة ^{أو الجناية} لتجوزة بالزبوف وهذا بمنزلة تسليم المبيع
 المعييب إذا شرط المالك البراءة فإنه أداء كامل لكن لا يغني عن الإيهام
 المذكور لأن الأداء الكامل يستدعي بقاء الوصف الذي وجب عليه
 ولا نزاع في فوائده هنا وأن تجوز به صاحب الحق فثبت أنه ليس
 بشرط لكونه أداء قاصرا وإنما هو شرط لصحة رد العبد إذا كانت
 قائمة ورد المثل إذا كانت هالكة ^{أي عدم العلم} عند أبي يوسف رحمه الله فإنه إذا علم
 به عند القبض ليس له ذلك بالاتفاق ^{أي عدم العلم} والأقرب أن يقال إنه إذا علم
 صاحب الحق بالظاهرة أنه لا يجوز به فلا تحقق الأداء القاصر

واجب باز إذا قبض
 الدائن وهو عالم بذلك فقد
 سقط حقه فبا اعتبار أن سقوط
 حق صاحب الحق عن وصف
 الجودة كان كافيا لا يوجب
 انقضاء الوصف الذي وجب
 مع كذا أن أقاصرا فالسائل
 بلا خط الاعتبار لا فلا نتم
 بلا خط الاعتبار لا فلا نتم
 في التقييد بعدم العلم
 في صورة عدم العلم قول أبي يوسف رحمه الله
 وعند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي حنيفة رحمه الله
 وجه التقييد بعدم العلم قول أبي يوسف رحمه الله
 بقوله قيل إنما إذا علم الدائر ذلك
 العبد فإدراكه لأن مستحق الجيئة لا
 يأخذ الزبوف عادة مع العلم وليس
 قيد آخر لأن القصور ثابت في
 كلتا الصورتين

[illegible]

٥٠
 من هذه السنة فانه على صفة
 له في قضاء الصلاة في يوم التثنية
 قد فاما لو كبر في يوم التثنية
 العام القابل له ان يكون التكبير في يوم التثنية
 فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية
 عن غير الله فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية
 من غير الله فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية

من هذه السنة فانه على صفة
 له في قضاء الصلاة في يوم التثنية
 قد فاما لو كبر في يوم التثنية
 العام القابل له ان يكون التكبير في يوم التثنية
 فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية
 عن غير الله فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية
 من غير الله فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية

بدعة لقوله تعالى اذ عواركم تضرعوا وخفية الا في زمان مخصوص فلا
 يكون له التكبير بالجهر شرعا في غير هذه الايام فيسقط لغوات المثل
 فان قيل في العام القابل في هذه الايام التكبير بالجهر مشروع له
 قلت للمشروع له التكبير المعدودة عقيب صلواتها والزيادة
 على ذلك غير مشروع فاما لو كبر في ايام من هذه السنة في القضاء
 لا تكون تلك زيادة على التكبير المشروعة فان قيل انه قد عجز عن
 صفة الجهر لا غير لان اصل التكبير مشروع له فينبغي ان لا يسقط
 الاصل مع الفدية عليه بالجموع عن الوصف فيجب عليه التكبير خفية
 والا يلزم جعل الاصل تبعا للوصف التام وهو خلا موضوع الشرع
 العقل قلت قد ذكرنا ان الوصف اذا كان مقصودا يسقط الاصل لقوة
 وهمنا كذلك لان التكبير في هذه الايام من الشعار وذلك مختص بصفة
 الجهر فيسقط بسقوطه حصول المقصود بالاصل بدو الوصف
 قوله وعلى هذا قلنا في ترك قراءة الفاتحة والقنوة والتشهد و
 تكبير العبد لله في سجدة السهو ولو طاف طواف الفرض محدثا
 يجزئ ذلك بالدم وهو مثل له شرعا هذا ايضا يفرع على الاصل
 المذكور وهو ان امكن جبر التقصان بالمثل يجزئ به والا يسقط
 لكن المسائل المتقدمة متفرعة على الشطر الثاني ان لم يمكن جبره

من هذه السنة فانه على صفة
 له في قضاء الصلاة في يوم التثنية
 قد فاما لو كبر في يوم التثنية
 العام القابل له ان يكون التكبير في يوم التثنية
 فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية
 عن غير الله فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية
 من غير الله فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية

من هذه السنة فانه على صفة
 له في قضاء الصلاة في يوم التثنية
 قد فاما لو كبر في يوم التثنية
 العام القابل له ان يكون التكبير في يوم التثنية
 فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية
 عن غير الله فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية
 من غير الله فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية

من هذه السنة فانه على صفة
 له في قضاء الصلاة في يوم التثنية
 قد فاما لو كبر في يوم التثنية
 العام القابل له ان يكون التكبير في يوم التثنية
 فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية
 عن غير الله فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية
 من غير الله فينبغي ان يكون التكبير في يوم التثنية

فقد صدق وصفتها كالتصديق
الاولى وان كانت القعدة
الثانية مثلاً لها صورة كالتصديق
الثالثة مثلاً لها صورة كالتصديق
والله اعلم بالصواب

سقط وهذه المسائل على الشطر الاولى اذا لم يكن جبر النقصان بالممثل
ففي الواجب جعل الشرع سجدة السهو مثلاً لكل منها فاذا ترك شيئاً
منها تجب سجدة السهو لتجبر النقصان الاولى بترك واجب من واجبات
الصلوة فاقبل انما تجب سجدة السهو في ترك واجب مثله في الصلوة
صورة ومعنى وكالمثل الا انه لم يقض في أثناء الصلوة الا ترى ان
السجدة اذا سوي عنها في الاولين قضاها في الآخرين والفاخرة لها مثل
الآخرين اذ تركها في الاولين لما ان الفاتحة مستحبة في الآخرين فينبغي
اذا تركها في الاولين ان يقضاها في الآخرين واذا تركها في جميع الصلوة
تجب سجدة السهو كما سبق قلنا قد ذكر عيسى بن ابيان انه لا تقضى
السورة وتقبض الفاتحة لان قراءة الفاتحة واجبة وقراءة السورة
غير واجبة ورؤي الحسن بن عرفة بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن يوسف
رح انه لا يقضى واجداً منها وما وجد ظاهر الرواية وهو الفرق بينهما
ان السورة انما تقضى باعتبار شبهة الاداء لان موضع القراءة جميع
الصلوة لا لطلاق قوله تعالى فارقوا ما تيسر من القرآن اذ المراد القراءة
في الصلوة والشفع الاول عينت للقراءة بالحدوث وهو غير
قطعي فتبقى للشفع الثاني شبهة كونه محلاً للقراءة فلهذا وجب
قضاءها بشبهة الاداء وما ان الفاتحة فشرعت في الآخرين

ففي الواجب جعل الشرع سجدة السهو مثلاً لكل منها فاذا ترك شيئاً
منها تجب سجدة السهو لتجبر النقصان الاولى بترك واجب من واجبات
الصلوة فاقبل انما تجب سجدة السهو في ترك واجب مثله في الصلوة
صورة ومعنى وكالمثل الا انه لم يقض في أثناء الصلوة الا ترى ان
السجدة اذا سوي عنها في الاولين قضاها في الآخرين والفاخرة لها مثل
الآخرين اذ تركها في الاولين لما ان الفاتحة مستحبة في الآخرين فينبغي
اذا تركها في الاولين ان يقضاها في الآخرين واذا تركها في جميع الصلوة
تجب سجدة السهو كما سبق قلنا قد ذكر عيسى بن ابيان انه لا تقضى
السورة وتقبض الفاتحة لان قراءة الفاتحة واجبة وقراءة السورة
غير واجبة ورؤي الحسن بن عرفة بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن يوسف
رح انه لا يقضى واجداً منها وما وجد ظاهر الرواية وهو الفرق بينهما
ان السورة انما تقضى باعتبار شبهة الاداء لان موضع القراءة جميع
الصلوة لا لطلاق قوله تعالى فارقوا ما تيسر من القرآن اذ المراد القراءة
في الصلوة والشفع الاول عينت للقراءة بالحدوث وهو غير
قطعي فتبقى للشفع الثاني شبهة كونه محلاً للقراءة فلهذا وجب
قضاءها بشبهة الاداء وما ان الفاتحة فشرعت في الآخرين

ففي الواجب جعل الشرع سجدة السهو مثلاً لكل منها فاذا ترك شيئاً
منها تجب سجدة السهو لتجبر النقصان الاولى بترك واجب من واجبات
الصلوة فاقبل انما تجب سجدة السهو في ترك واجب مثله في الصلوة
صورة ومعنى وكالمثل الا انه لم يقض في أثناء الصلوة الا ترى ان
السجدة اذا سوي عنها في الاولين قضاها في الآخرين والفاخرة لها مثل
الآخرين اذ تركها في الاولين لما ان الفاتحة مستحبة في الآخرين فينبغي
اذا تركها في الاولين ان يقضاها في الآخرين واذا تركها في جميع الصلوة
تجب سجدة السهو كما سبق قلنا قد ذكر عيسى بن ابيان انه لا تقضى
السورة وتقبض الفاتحة لان قراءة الفاتحة واجبة وقراءة السورة
غير واجبة ورؤي الحسن بن عرفة بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن يوسف
رح انه لا يقضى واجداً منها وما وجد ظاهر الرواية وهو الفرق بينهما
ان السورة انما تقضى باعتبار شبهة الاداء لان موضع القراءة جميع
الصلوة لا لطلاق قوله تعالى فارقوا ما تيسر من القرآن اذ المراد القراءة
في الصلوة والشفع الاول عينت للقراءة بالحدوث وهو غير
قطعي فتبقى للشفع الثاني شبهة كونه محلاً للقراءة فلهذا وجب
قضاءها بشبهة الاداء وما ان الفاتحة فشرعت في الآخرين

قوله اصل الاداء لوجود التسليم
 على ما غصبا وعلى ما باع
 كانه قاصر لكونه لا على الوصف
 قوله في سبب اول من
 التسليم العبد مباح الدم
 الى قوله في سبب اول من
 التسليم العبد مباح الدم
 الى قوله في سبب اول من
 التسليم العبد مباح الدم

من الضمان لوجود اصل الاداء وان قتل تلك الجنانية اسند الهلاك
 الى اول سببه ايراد هذه المسئلة وما بعدها في هذا المقام مشكلا
 عطف ظاهر على المسائل المتفرعة على اصل المذكور وهو ان كان
 جبر النقصا بالمثل مخبر به ولا يسقط وليس في هذه المسائل جبر
 النقصا بالمثل ولا يسقط بل هي امر ثالث وهو وجوب الضمان
 بالمثل ولو جعلت مستانفة فلا وجه لايادها ايضاً ان جعل
 ذكرها تبين ان النقصا في المؤدى القاصر اذا افضى الى تلفه لا يقضى ذلك
 التسليم والحكم المذكور في جبر النقصا وسقوطه فيما اذا بقى
 المؤدى سائما يد ضا لوكيان ان في حقوق العباد وجوب الضمان في
 الاداء القاصر حتى لو كان للمؤدى من الزبوف قائما ولم يعلم
 بنقصانه وقت التسليم ثم علم به كان له ان يفسخ التسليم بخلاف
 حقوق الله تعالى حكيم هو المذكور ولا وطذا قال ابو حنيفة رحمه الله
 اذا دى خمسة زبوف في الزكوة كان خمسة جيا يسقط منه الوجوب
 ولكنه يكره قوله فصا كانه لم يوجد الاداء عند يمينته وقدم
 الاختلاف فيه وذلك بناء على ان كون مباح الدم عندهما بمنزلة العيب
 فلا يمنع تمام التسليم وعنده بمنزلة الاستحقاق وتما في الفروع
 قوله والمغصوبة اذا ردت حاملا بفعل عند الغاصب فانت بالولاد

معملان
 المسئلة على تقدير الاستيناف لا وجه لها
 عن الاصل المتفق عليه فلا وجه لها
 لان ايراد المسائل في هذا المقام
 بدون التفصيل ليس بجواب للمسائل
 لان هذا التقيد لا يستلزم في كل محل
 على سبيل الاستقلال بل على
 على الفقرة السابقة من المسائل
 على مقتضى ما ذكره في المسائل
 وان الحكم المذكور في المسائل
 لا يستلزم من قول الشارع في
 جعل ذكر هذه المسائل في
 ما سبق من قوله الامر ان
 فنتد تسليما اياها من ذلك
 يستلزم عدم الاخير في كلام الشارع
 ان عند يمينه بكل النفس وعندها وجوب
 بنقصان العيب ان
 قوله بمنزلة العيب في صورة البيع
 بخلاف صورة العيب في صورة البيع
 كقول القائل عندها لان الغاصب في
 الشارع وجوب ذلك بنفسه
 بان وسلم ذلك بنفسه
 مضطرب
 وثرة الاختلاف في كل واحد
 اغترضا وهو عالم بوجوب
 القتل والعدا بالاستحقاق
 عنده لان العلم بالخطا
 لا يمنع الرجوع وعندها يبين
 العلم بالعيب ارضاء بيمين
 وانما يتجوز في التمييز بين العيب
 صفة مخصوصة في كل واحد
 والذكر بالتاء اذا كانت الصفة
 مشتركة كما في قوله
 عين الله

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٢٠ اعلم ان
 الثاني لا يتبعنا في
 والفسوس عندنا خلافا للشافعية
 وفي الود يعقد والوكالة
 والغصب يتبعين اجماعا ٢٠
 ١٢١ **محل** في هذا
 وهو قوله في الاصل في
 الباب هو الاداء ٢٠
 يرد به فصل بين الفيتينين
 فيقوم الغصب بسبب
 ويغيب في ذلك
 قوله عليها الغصب على الانقضاء
 ان الملك في الشيء ويستتبع على الانقضاء كما
 لا يتجدد في قوله ولا يحالاه وانما يحال
 والله اعلم ان الملك حسن المادة الفس
 ما ذكرنا من ههنا الشافعية وهو ان الواجب
 منها وكذا لو قطعها بعد التملك
 ملك ولا عبدة ففعل لا يخطئ فلا يلزم
 ١٢٢ **محل** في هذا
 قوله في هذا
 قوله في هذا
 قوله في هذا

سبيل السلام فاصحابه اذا اقدموا على الفعل
معلنين

[illegible]

९.

يشكر على هذه السائل مسألة الساجدة لبقاء اسمها وصورتها

ومعناها وتبقر من هذا أي بما تقدم من المصوب بالاضمة فيه

الغاصب في تغييره تغيراً فاحشاً يعتبر صنعة ويجعل الغصبوكا

لها لا حتى يزول عنه ملك المالك ويدخل في ملك الغاصب عندنا

وعند الشافعي رحمه الله المعتبر هو الأصل وإن كان باقيا من جفت لايزول عند

مسئلة للضمونا فان المغصوبك تغير تغيرا فاحشا يجب على الغا

قيمت عندنا وضمان الغضب عنده والمراد من قوله بقرع

هذا مسئلة المضمون ان الغضوب يملك بالغضب والضمان

الشافعي وعند يمينك عنداء الضمان القضاء وبالترجيح

وذلك لأنهم كانوا من غير المؤمنين صلياً كان من غير المؤمنين

في نفس ما هو واجب ولا يدرك ملك بالصدق

المالك ضربه من الغاصب كما زملكك للمالك والواجب على المال

رد ما اخذ من قيمة العمد قوله واما القضاء فتم عاكما وقاصدا

فَالْكَامُ مِنْهُ تَسْلِيَةٌ مِثْلُ الْأَصْوَةِ مَعَزِيٍّ غَضَبٌ خَطُّ

فاستهلكها ضمن قفبز حنطة ويكون المؤدى مثلاً لا أول

كذلك الحكم في جميع الثبوتات وهي الكميات كالخطة والشعر

قوله لا والله انتهى وانما الصنف المجازي لقائه وهو فني وعلمه الصنف الفني بنمته الفاني الدال عليه ولو

فانما هو الذي لا يملكه الا الله تعالى

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ أَمْسَكَ عَيْنَهُ عَنْ حَرْثِ الشَّهْرِ بَلَغَ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِائَتُ سَنَةٍ»

الحامض من المعطرات معد

9.

قوله وفي صورة الاطلاق لم يعله
دفع لما عسى ان يكون ثم
لما دفع غير متصور لان
لهم وجود في الخارج والذات
كل ذلك فانما اعراض لا
فلا يمكن استئصالها فلا يتحقق
الاشياء لانهم قالوا لا يتصور
الاشياء لانهم قالوا لا يتصور
الاشياء لانهم قالوا لا يتصور
الاشياء لانهم قالوا لا يتصور

يعني انما وجب القضاء بالمثل الكامل وبالقاصر فيما المثل اوله قيمة
واما بالقيمة له فلا يضمن الا بالاثم لانه لا مثل له لصورة ولا معنى
الا ان يرد الشرع بالمثل له صورة كما ذكر بعد هذه المسائل قوله ولهذا
المعنى اي لاجل ان لا مثل له لصورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء فيه
قلنا ان منافع الاشياء لا تنضم بالاثلاف وصورة اثلاف المنافع
ان يستعمل الاعيان المعصومة باز يستخدم العبد ويركب الدابة ويسكن
البيت فان لا يجب ضمانها على المتلف لا بمثلها ولا بقيمتها وفي ذلك
لا ايجاب الضمان بالمثل في بمثلها من المنافع متعدي لان المنافع
تفاوتة وتفاوتة كثيرة على حسب تفاوت اعيانها وكذلك ايجاب
الضمان بالعين ايضا متعدي لان العين لا يمثل النفعة لصورة ولا معنى
اما صورة فظاهر واما معنى فلان المنافع اعراض لا تتبع زمانين فلا
يمكن احرازها ولا يمكن احرازها لا يمكن تقويمها وما لا يتقوم لا
يمكن فيه ايجاب الضمان بالقيمة والمثل المعنوي هو القيمة كذا قالوا
وفيما اشتبه وهو ان الاجارة انما شرعت في الشرع على تقويم المنافع
وقيمتها يصير معلونة بتقديرها بالآزمنة وبانفسها ايم عند
غيرهم من غير تكرير فيبقى الاثر كماله وان يتقل جزاؤه الى دار اخره
قوله ولهذا المعنى لا يضمن منافع البضم بالشهادة الباطلة على

المصنف له توضيح
 المنافرة لا يمكن الإغناء سنة
 المنافرة لا يمكن الإغناء سنة
 الأعيان متفاوته فالتنافس المثلث
 منها متفاوته فالتنافس المثلث
 بحسب
 عبد شلا لا يمكن الإغناء سنة
 للتفاوته فالتنافس المثلث
 بالمثل قال الله تعالى فاعترفوا
 بمثل ما عندكم عليكم فاعترفوا
 سبب سبب سبب سبب سبب
 بن القياس
 جزاها حقيقة لعدم بقائها إلا
 العين مقام النفقة بطلانها
 دفعاً للضرر وروضة القضاء
 احتجاج إلى سبب وروضة القضاء
 راية ولا يمكن الإغناء سنة
 والفتاوى بالضرر وروضة القضاء
 والدليل على جوازها بطلانها
 مقام النفقة بطلانها
 العقل والمنطق بطلانها
 بطلانها بطلانها بطلانها
 بطلانها بطلانها بطلانها

[illegible]

[illegible]

९

[illegible]

بوقوع الفرقة قبل الدخول مسقط لجميع الصداق اذا لم تكن الفرقة
مضافة الى الزوج ولم تكن بانتهاء النكاح ووقوع هذه الفرقة
كأنه محتمل بان ارتدت المرأة او تمكن ابن زوجها والشهود بأصا
الفرقة الى الزوج منعوا العلة المستقط من أن يعمل عليها في سقوط
النصف فكانهم الزمو الزوج ذلك لمصنف بشهادتهم وكانوا
بمنزلة الغاصبين في حقهم فيضمنون ذلك عند الرجوع كما قالوا
قوله الا اذا ورد الشرع بالمثل مع انه لا يماثله صورة ولا معنى فيكون
مثاله شرعا يجب قضاءه بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان الفدية
في حق الشيعي الغاني مثل للصوم والدية في قتل الخطأ مثل النفس
هذا استثناء من قوله وما لا مثل له صورة ولا معنى لا يمكن الجواب
القضاء فيه بالمثل قوله مع انه لا يماثله بينهما اي بين الصوم و
الفدية لان الصوم تجويع والفدية اطعام وهما في طريق النقيض
فاني يماثلان وكذلك بين النفس المقتول وبين الدية لان المال
هلك بمقتله ولا دمي مالك بمقتله فلا يماثلان عقلا واما
بما تالان شرعا فجعل الشرع اياها متماثلين **فصل في النية**
نوعان هي عن الافعال الحسنة كالزنا وشرب الخمر والكذب
والظلم وثانيهما نهي عن التصرفات الشرعية كالنهي عن الصوم

[illegible][illegible]

[illegible]

أقول ما علمناه اعتراض
على المصالح ان المصالح
التي هي القليلتين

على المصالح
هذا الحكم في القبلتين
مطلقاً وليس كذلك أما
الوطن في حالة

أول فلان الوطن في حالة
الخطر فعلى جميع
أما الثاني

منه عن طريقه واما التماس
التمسك بالنفس كونه وادب

فلان بن فلان الملقب بـ
الربيع ومعه الغدير والخيول
والتجار والحمال

والاب ومعتنا
والتجار والجار
بغضه وفضله

بمقتضى ما تقدم ذكره من
المراسلات والواقع
بمقتضى تقريره للحكومة
بمقتضى ما تقدم ذكره من
المراسلات والواقع
بمقتضى تقريره للحكومة

مفتي الجمهورية
وجوب الصدقة في الأطلاق
هذه التوبة

فقه لادنه
عكسها بجزان

هذه النسخة
من النسخة
نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

استغفر الله

الاستبصار انما هو ما كان

بعد المضي من وقت

الوجود وحسنه

۲۵۰
مفتد
مفتد

العبد آه لي
العبد با تيانا نه يني
عجيبه

عليه نقاء
نصيب النجى ونصيب
الزكوة

عبدی
کذا لک یغنی
اننبات الفعل المند
الحک

والله اعلم

الإشتماء قدوة
ان في الذي عن
الحسن

عبد المولى فى
من الاعمال الشريفة
تعالى الشريعة
ففى هذا العمل
الاعمال الشريفة
الاعمال الشريفة
الاعمال الشريفة

[illegible]

٢٠

من بیرون ملک

لأن التمكين من إرشاد

وكنّا الصلوة وال

والأجارة الفاسية

باعتبار گونه حر

از یسکنها الموج

للنهي عنه بقوله
١١ - ٦١٩

ولا الورق بالو
عن بيعه بشرط

وهو الفضل
المشروع لانه

بالدفع الزائد فلا

شرعيا باصله و
النقض حق للسنة

مَعْتَدَةُ الْغَيْرِ

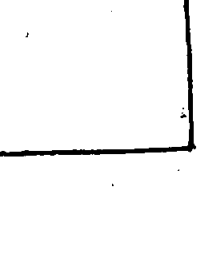
والشريعة عينية مظللة

نکات

لان التمكن من اثبات الفعل لا يتوقف على شرعية لا ترى العبد يمكن
 من الامساك في النهار كله سواء كان مشركا وعالم وعاجزا ومجذوبا
 وكذا الصلوة والزكاة والبيع قوله ويتفرع من هذا حكم بيع الفا
 والآجزة الفاسدة والنذر بصوم النحر وجميع التصرفات المشروعة
 مع ورود النهي عنها فقلنا البيع الفاسد يفيد الملك عند القبض
 باعتبار كونه حراما لغيره مثال البيع الفاسد اذا باع عبد بشرط
 ان يجرد البائع شهرا والاجارة الفاسدة مثل ان اجده الدار بشرط
 ان يسكنها الوجود معلومة قوله فقلنا الفاء لبيان حكم البيع
 للنهي عنه بقوله عليه السلام لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الذهب بالذهب
 ولا الورق بالورق الاسواء بسواء الحديث بانه عليه السلام
 عن بيع بشرط وغير ذلك فان النهي فيهما ورد لمعنى في غير البيع
 وهو الفضل الخالي عن العوض والشرط الفاسد فلا ينعقد اصل
 المشروعة لانها لا يجب وقبول من اهله في محله ولا يفتل شي من ذلك
 بالذم الزائد ولا بالشرط فكان امرنا ان نرى على العقد فكان عقدا
 شرعيا باصله فكان يفيد الملك لكن لما كان حراما شرعا كان واجب
 النقض حقا للشرع وهذا بخلاف نكاح المشرقات ومنكوحات الاب
 معتدة لغيره ومنكوحه نكاح كالحام والنكاح بغير شهود لان حبس

[illegible]

النكاح حل التصرف وموجب النهي حرمة التصرف فاستحال الجمع بينهما
 فيحل النهي على النفي فاما موجب البعير ثبوت للملك وموجب النهي
 حرمة التصرف فامكن الجمع بينهما بان يثبت للملك ويجرم التصرف
 ليس له لو تصرف البعير في ملك المسلم يبقى ملكه فيها وتحرم التصرف
 هذا جوابا لشكال يرد على تقرير حكم بيع الفاسد او جوابا لنقض
 يرد على الكلي المذكور اعني ان النهي عن الافعال الشرعية يقتضي بقاها
 وذلك لان نكاح المشركات منهي بقوله تعالى ولا تنكحوا ما كنتم
 اباكم والنكاح فعل شرعي مع انه لم يبق مشروطا اصلا وكذلك
 قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الى قوله تعالى والحصانات
 من النساء بمعنى النهي عن نكاح المحارم وغيرها لان الحر هو النهي
 كل منهما بمعنى المنع ومعينة الغير في معنى منكوحة الغير والنكاح
 بغير شهود منهي بقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود لان النفي
 بمعنى النهي والا يلزم ان لا يقع النكاح بغير شهود وقد يقع
 فاجاب بان القول ببقاء المشرعية انما هو فيما
 امكن اثبات المحرمة مع شرعية موجبه وههنا لم يمكن ذلك
 لان موجب النكاح حل التصرف وموجب النهي حرمة التصرف وههنا
 متنافيان فاستحال الجمع بينهما فيحل النهي المذكور على النفي والنسخ



النذر بصوم يوم الفجر واما
 التثنية لو نذر في يومين
 قوله لان المنى عنه في الليل بقدر
 بان يقال لان الصوم في يوم الفجر
 منى عنه ومن المعلوم ان المنى عنه
 معصيته لان موجب المنى ان لا يفعله
 على القول المختار كما هو من الشارع
 وقالوا ان المنى ان لا يفعله
 المعصية يتصل بفعله لا بالاجزاء
 قوله كما التزم فان قيل فاعلى هذا
 الية لو نذرت ان تصوم
 ٢٥٢
 يومين فيصير نذركم
 النذر ايضا لانه نذر بصوم
 ولو يعجز ذلك قيل انما يعجز
 لان وصف كونها طاهرة عن
 المعين شرط لتكون اهلا لاداء
 الصوم بالاجماع ولو يعجز
 الصوم بالاجماع
 قوله فانه لا الشارع في الصلوة
 فلا يكون ان يكسب
 ٢٥٣
 المحرم لا زاما

تقريرها قال اصحابنا يصح النذر بصوم هذه الايام لانه نذر بصوم مشروع
 ولو كان الصوم في هذه الايام غير مشروع لم يصح النذر به كما هو حكم سائر الاعمال
 وقال فرير والشارح لا يصح النذر به ولا يلزم شيء لان المنى عنه معصيته
 وقال عليه السلام لان نذر معصيته الله قلنا قد تقر ان المنى عن الافعال
 الشرعية يقتضي ان يكون مشروع عابا صله فيجاء بوصفها كالنذر به
 نذرا بما هو مشروع باصلا واما وصف المعصية فانما يتصل بفعله لا
 بذكره اسما ولهذا بقي بان يفطر في هذه الايام ويقض في ايام اخرى يحصل
 العبد على الخلو عن المعصية ولو صام في هذه الايام خرج عن الهمة لانه اذا
 كما التزم قوله ارتكاب الحرام ليس بالزوم لتمام فانه لو صبر حتى حلت
 بارتفاع الشمس وغروبها ولو كان يمكن الاتمام بدون الكراهية جواب
 مقدّم وهو ان يقال كيف يصح القول بلزوم الاتمام بالشرع وفيه التزام
 الحرام قوله وبفارق صوم يوم العبد فانه لو شرع فيه لايكسب الا تمام
 اي يجزيه زرع ومحمد رح لان الاتمام لا ينافي ارتكاب الحرام اي بما قلنا
 انه يمكن الاتمام بدون الكراهية فارق الشرع في الصلوة وهذه الاوقات
 من الشرع في الصوم في يوم الحرف فانه اذا شرع في الصوم يوم التحريم
 يلزم الاتمام واذا افسده لايكسب القضاء في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف
 انه يلزم القضاء والاطماف في الصوم كما في الصلوة وجب الفرقان الصوم

جزو منه بيا عنه يكونه صوما وكان
 كل ما انفق من المظن انما يلزم للابقاء
 ما انفق من المظن انما يلزم للابقاء
 من تقريه المصنعه وواجب الث

يعتبر
النزك قطعاً واجباً
نظم ما انعقد مشروعا واجبا
معتد فيه تعارضت فيه الأخبار
نترك المعصية فانقطع
زلا يلزم القضاء
عليها

في هذا اليوم انظر الى وصف الصوم والصوم والحج راجع

من هذا البيت الذي في عهده وليس ينبغي له
 قولك كنز لاجل كونك في العار
 فلو قد زلت شي غير نظيف في العار
 راء مهانة خلاف النظافة فقال قد زلت
 ولا تقدر من قبح الخيض لاجل الخيض
 فاعذر لوالدك فاجتنبوه من الخيض
 يا بني الغنى فانه لا يحسن
 لاجلهم لا معدن
 على البقي فلا يلزم
 يقض

9.

فَقُولْهُ وَأَمَّا لَا تَقْبِلْهُ ثُمَّ
يُورِدُ عَلَيْهِمْ إِنْ الْفَسَادِ وَالْإِشْهَادِ

جواب بقوله

اختیار علیہ

للمجاهدين والفقراء والمساكين

من تصفوه

فعله ولا ينفذ من علمه

والمقنوض من الاخيار
للشهادة وعلما
بأن

عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله اليكم التي لا تحصى ان كنتم تعلمون ان الله هو الغني العزيز

الغني على الغني ولا

بَارِئُ سَبَاقِ
الشَّهَادَةِ

[illegible][illegible]

مجلس شورای اسلامی

لا انفسهم خذ انفسكم

فَقَالَ الَّذِي نَزَلَ مِنْهُ
مَنْ شَهِدَ بِشَيْءٍ مِنْ

بروز از احمد
علی محمد

٢٥٢
 العاقلة عنده القاض على ما حق له
 بشهادة ما وجب على القاض على ما حق له
 لا يمان أهل الشهادة على القاض على ما حق له
 يقتضي بقاء الشهادة على القاض على ما حق له
 أو قدف الرجل الغنية فاقه "معد" على ما حق له
 على زناها أو بقره القذوف فليسقط عنه القذوف
 الزوجة أو بقره القذوف فليسقط عنه القذوف
 في قدف الزوجة عن ذلك البينة على ما حق له
 ربلا يمكنه إقامة البينة على ما حق له
 الله العاقلة له على ما حق له
 قدفون

والأهلبيات
ذلك الأيمن للولاية
مسلم إلا أن أهل
النص هو لا تقبل
نحو عن الشهادة أو باعتبار أن الكلام عقد من عقود
مقتضى أو الشهادة أو باعتبار أن الكلام عقد من عقود
الناس في عقود الناس
معدن
الشهادة بطريق حق تعزيب النكاح وتكفي
تقبل في ضمن أو الشهادة تقبل في حق تعزيب
في حق تعزيب
شاهد

هو خبير بان
يقول من الاخبار هو المعنى الاول
وهو خبره ودار الحكماء على الغيبة والشك
هو خبره عن علمه على الغيبة على الغيبة وذلك مع
الشك لا نقاد القول على الغيبة ولا يتصور
الاهلية من غير الشك
الاهلية من غير الشك
الاهلية من غير الشك

وافقه عندئذ لان لا كذا في الكلام ولا يقع القضب هو الراءه والافتقار
 كما عرفت من هذا فقد اخطا السنه ثلث مرات ثم
 بر خلاف لان لا كذا في الكلام ولا يقع القضب هو الراءه والافتقار
 من جنس
 من العشاء وغضب الله لا يقع القضب هو الراءه والافتقار
 انما يقع الكافون
 الفصل الثالث من الاقسام
 الشش ثلثات الاقسام
 له الاستدلال
 للم لا بيان التقدير
 ٢٥٦
 في قوله لا يستقيم
 الخ لا يحتاج الى هذا التقدير
 كما لا يلزم ان يكون ذلك
 كما لا يلزم ان يكون ذلك
 القاء في تعريف طريق المراءه
 آو تكلفه فالفضل بل العيون
 ما وقع في تعريف طريق المراءه
 لا ينبغي ان يكون من غير تعريف
 لا بد للاستدلال من تعريف طريق المراءه
 فيهم من الحكم التعلق به
 اما ان يكون الطريق على الجواز
 يمكن فلا يجوز الحكم على الجواز
 فالحكم على العكس فلا يجوز
 ان لا يكون الطريق على الجواز

قوله وفيه اشكال ^{ال}
 ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان
 تخصيص بعض الصور بغيره صارف
 عن اعادة الحقيقة فلا معارضة ^{١٢}
 مع ان لا يخفى بان ذلك
 لا يقع كذا لا اعترض على
 وجوب لا يتحقق ^{١٣}
 الجواز لا يتحقق ^{١٤}
 لم يكن في نفسه ^{١٥}
 لان الله تعالى ^{١٦}
 وهو مقالة ^{١٧}
 الفع موجود في الواقع ^{١٨}
 منها ^{١٩}
 الاذن بان ^{٢٠}
 احدها انما يجاز ^{٢١}
 استعمال اللفظ ^{٢٢}
 والدخول ^{٢٣}
 يصير فيهما ^{٢٤}
 في تقدير ^{٢٥}
 لما فيه من ^{٢٦}
 على ^{٢٧}
 الموضوع ليس بطلان ^{٢٨}
 وهذا اللفظ موجود في الجواز ^{٢٩}
 عين التخصيص ^{٣٠}
 ليس بمشكلة ^{٣١}
 في انشاء الصلوة ^{٣٢}

والملازمة يحتمل المعنيين الوقاء ^١ والمس في الشافعي اذ المس باليد ^٢
 ونحن رجحنا معنى الوقاء ^٣ لانه اذا اريد به الوقاء كان النص محمولا في ^٤
 جميع الصور لان في كل صورة وجد الوقاء كانا قضا للظاهر ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}
 الصغر ^{١٠١} والكبر ^{١٠٢} موجب للتييم عند فقدان الماء ولو حمل على المس ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠}
 يلزم تخصيص النص فان قلت حقيقة المس المس باليد ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠}
 الملازمة والوقاء ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠}
 اولى واهون من التخصيص لان التخصيص ابطال لبعض موجب ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠}
 وليس في الجواز ابطال فكان الجواز اولى كذا قيل وفيه اشكال لان التخصيص ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠}
 على الحقيقة القاصرة فكان اولى من الجواز ما امكن على ابطال ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠}
 ممنوع اذ التخصيص ايضا يجوز في الكلام قوله ويتفرع منه الاحكام على ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠}
 المذهبيين من اباخ الصلوة ومس المصحف ودخول المسجد وصحة ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠}
 الامامة ولزوم التيمم عند عدم الماء وعند تذ كر المس في اثناء الصلوة ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧}

[illegible]

✓

غير ان البرء اذا كانت ايامها دون
 العشرة فقد لاغتسال من حمله
 بعضها فمجرد الاقطار لا يخرج
 عن بعضها الا احتمال عدمه
 اغسلت جميع اقطارها فخرجت من
 اغسلت عدة الاغتسال من
 فادابتنان عدة الاغتسال من
 بعضها فادابتنان عدة الاغتسال من
 مقدار ما فكنه ان يغتسل و
 فخرج الصلوة فقلنا كنت فخرج
 من الوقت بعد الطهارة والا فلافما
 قضاء تلك الصلوة فخرج
 اذا كانت ايامها عشرة فخرج
 الا يغتسل الا بعد العشرة
 جزء من الزمان

الفعل مجزئاً للعجز المحال ينتقل الخلف ثم تدكر طرقات التمسك
الضعيفة لتكون تنبيهاً على مواقع الخل في هذا النوع منها ان
التمسك بما رآه عليه السلام قائم فلم يتوضأ لأثبات ان القى
غير ناقض ضعيف وجال التمسك ان الوضوء لو كان واجبا عليه
متوضأ كيلا يكون تاركا للواجب الذي يكون عليه وهذا ضعيف لان
لا تزيد على ان القى لا يوجب الوضوء في الحال اي متصلا بالقي
لأن الفاء للوصل مع التعقيب نحن نقول ان القى ناقض لكن انما يجب
لوضوء عند القيام الى الصلاة لان في الحال ولا خلاف فيه والخلاف في
كونه ناقضا واعتراض عليه من جهتين أحدهما ان معناه فلم يتوضأ
كما للقي كما قلنا فيما رآه انه زنى ما عر فرجم فاذا ترتب على القى عدم
دل انه لا يكون ناقضا لانه لو كان ناقضا لرتب الوضوء عليه حكوا
اللازم منتفيا فيفيد الاثر ان القى لا يوجب الوضوء وثانيهما انه
بعدم التوضي فيكون عدم التوضي ثابتا والاصل في كل ثابت دقائه
بقائه فيفيد انه عليه السلام قائم فلم يتوضأ الى ان خاص في الصلوة والجواب
انه لا نسلم ازمنه ما ذكره وسند هذا الزلفاء حقيقة للوصل مع
وبن نقول اما ما وراء ذلك من المعاني فليس بلازم معناه فوارا انه زنى
ما عر فرجم فلا نسلم فيه ايضاً معنى الترتب في التمسك ذلك فلتعد

من الوقت بعد قضاء تلك الصلوة والإقامة
اذ كانت ايام عشرة في يومين فقط
الدم يتقيا في وجها من جفنا ان
الحيلة يزيد على العشرة فاذا ادرت
جود من الوقت يذمه صلوة
تلك الوقت سواء تمكنت من
الاعتناء في الوقت الا انظر هذا
الخط في المعدن ٢٢
قوله يكون له
ما هو لما كانت ذلك ضعيفة
فان كان ذلك كها فيضعف ان لا
يدكرها بان الفائدة في ذكرها
التبعية في الفائدة في التبعية
ان لا يتسلسلها بالحد كذا

انہیں ۱۲ علی لا یبذل علی انہ غیثا قاض
اصلا نہ جازا نہ علیہ السلام تو ضا
بعد بزبان ۱۳ محل
علی فا یعطے تو ضا مت صبا
عقیب النبی فلا یبدل علی اندام ہم
المحل ن ۱۴ اے علی خاتم
ان الاثر لا یبدل علی ان النبی غیثا قاض
برید علی ان النبی لا یجیب النبی فی
۱۵ اے بیظیر حکم الخ

[illegible]

معنى الحقيقة وهو الوصل لأنه معلوم أن الرحم ما وقع متصلاً بالزني
 بل إنما كان بعد حضوره في مجلس الحكم وقراره وريده مراراً والأضام بعد ذلك
 وعن الثاني أن الأصل وهو الأصل في كل ثبت دوامه لا يجرى في الأعداء
 إذ هي غير ثابتة له ^{٥٤} استصحبها الحجة غير ملزمة لما نقرر وكذلك
 التمسك بقوله تعارضت عليكم الميتة لا ثبات فساد الماء موت الذنابة
 ضعيف لأن النص يشهد بحركة الميتة ولا خلاف فيه وإنما الخلاف في
 إفشاء الماء والنص ساكت عنه لا يتعرض له بوجوه من الوجوه فلا يصح
 به فأنقبيل إذا ثبت بالنص حرمة الذنابة الميتة لعموم لفظ الميتة
 النص والحرمة لا بطريق الكرامة أية النجاسة فتثبت نجاستها كما قال
 الشافعي فقد ثبت فساد الماء بموت الذنابة فروع الميتة النجسة
 فيه قلنا لا نسلم هذا على الإطلاق وسنده أن النجس في الميتات هو
 اختلاط الدم وما لادم له ليس بنجس ^{٥٥} على أنه منقوض بالطين بأنه
 لا بطريق الكرامة وليس بنجس وكذلك التمسك بقوله عليه السلام
 خطا بالعائشة في نظيرها إصابه الدم حتى ثم أقصيه ثم اغسله
 بالماء لا ثبات أن الخل لا يزيل النجس ضعيف لأن الخبر يقتضيه وجوب
 غسل الدم بالماء فيبقى به حال وجود الدم على المحل ولا خلاف فيه
 وإنما الخلاف في طهارة المحل بعد إزالة الدم بالخل المحل تراشيداً

يعني أن موجب الفاء هو وصل
 من قوله بما قبله إلا إذا دل
 الدليل على خلافه كما في قولهم
 لا تحت في الميتة وفوقه
 لا تحت في ميتة ولا تحت في ميتة
 تعذر الوصل لا تحت في ميتة
 التصديق ١٢ عن فقم
 جواب الشافعي
 عن دليل يقتضيه وهو الأصل
 عدم وجوب الوضوء فإن لا
 عن دليل يقتضيه على طريق
 ٢٦٥
 وجوب استصباح المحل
 يدل على أن القوي لا يوجب
 الوضوء في المحل فلم يوجب
 الوضوء إلى أن خاص في
 الصلاة باستصباح المحل هو
 قياس ما يكون على ما كان ١٢
 عين الله على
 يوت الذي يوجب الوضوء ففنده
 يفسد الوضوء لا ١٢
 ولم يغتفر الطهور لأن الوضوء
 للكرامة لا لأنه فوضه شريعة

ذلك لأن الماء
 الدم فإنه إذا غلب في ذلك
 بل يبقى الكمية على الثوب وتلك
 البلية الخمسة فإذا غلب ذلك ثانياً بقوى
 أيضا وكذلك ثالثاً وأربعاً إلى الأبد
 والقياس لا ينفذ الطهارة إلا إذا غلب
 ومما ثبت على خلاف القياس ضرورة
 مورد الشرع وأوجب القياس تحصيل
 غير الماء عندواجن من الإجماع بالواجب
 إزالة التماسخ كيف كان ولهذا الوقع
 الثوب من محل التماسخ أو القوي أو قطع
 سقط عنه استعمال الماء ولو كان استعمال
 الماء واجبا بعينه لماسقط وإن استعمال
 الماء داخل في معنى الخمسة
 ٤٤
 لأننا نرى في كل
 الملاقات لجأوه إلى التماسخ من الثوب
 استعماله في كل
 التماسخ فإذا انتهى اجزاء التماسخ من
 طاهره مع سقوط الواجب
 وإنما الخلاف في سقوط الواجب من
 القيمة والنقص كانت غلبة التماسخ
 بوجوب من الوجه فلا يصح التماسخ
 النص لا ينقض لعدم سقوط الواجب
 القيمة من غير التماسخ لا تنقض
 لأن الواجب لم يثبت فكيف يتم بغيره
 إبطال الحق الفقهاء فكيف يتم بغيره
 في التماسخ على السلام
 في التماسخ بالواجب

٥١
اغادرك الدار لفظ التصديق تكبيل
لتعظيم بيت الله لا يفتقر الله
لالمعظم وجوبه من الدار وصغر
لا محالة ١٢ ان يمسك الترتيب فهو على تقدير
من وجوب الترتيب فظاهر التعويذ
هو حقيقته واما على تقدير
ان يمسك بما ذكر صاحب الهداية
فنجيب عن صاحب الهداية
من وجوب الترتيب في كل واحد
من وجوب الدعوة الى الله تعالى
على هذا الوجه ١٣ ابتداء عندنا
على هذا الوجه ١٤ لا يفتقر
الامر انما هو وجوبه على تقدير ان ياد
وع

معناه ان يحرم بهما من ذبيرة أهل فيكون مفيداً للجواب بلح والعمرة
ابتداء قلنا تزيف هذا الوجه على هذا الطريق وهو ان يراد به الاتمام
كيفية حقيقة الاتمام فاما على ما ذكره الشيخ صاحب الهداية فلنوجب
طريق آخر وكذا لك التمسك بقوله عليه السلام لا يتبعوا الدسيس بل يهين
ولا الصاع بصاعين لا يثبت ان البيع الفاسد يقيده الملك ضعيف
لانه يقتضي تحريم البيع الفاسد لا خلا فيه وانما الخلاف في ثبوت
وعده كاهونه هبهم فيكون ضعيفاً لاننا كان المنهي عنده حراماً
والحرام لا يصح سببها ما هو نعمة وكرامة وهو الملك قلنا انه ضعيف بما

هذا من قبل ان النهي من الافعال الشرعية لا ينافي في المشروعية وكذلك
 التمسك بقوله عليه السلام لا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام
 مشربة بالاشياء ^{اي ما حرم} ان النذر بصوم النحر لا يصح ضعيفا ^{اي ما حرم} لان النذر يقتضي
 حرمة الفعل لا خلا فيه وانما الخلاف في افادة الاحكام مع كونه
 حراما وذلك لان صحة النذر حكم ^{اي ما حرم} وحرمة الفعل لا تنافي ترتيبا لاحكام
 عليه فالاب لو استنول جاريتا ابنه يكون حراما ويثبت به اي هذا الوجه
 المحرم الملك للادب في جارية ابنه ولو دبر شاة بسكين مخصصة
 للنحر حراما لانه استعمال ملك الغير بغير اذنه ويجعل المذبح حراما ويؤكل
 ولو غسل ثوبا بجسماء مغصوب يكون حراما ويظهر به الثوب

٢٩٢
بعد الشروع في حقيقة الكلام هو الاتمام
ولان القرآن في النظم لا يوجب
القرآن في الحكم ان يفر
ان يفر الحكم من سائر
الافضل هو التقدير على افضل
لان الاتمام معتد به والمشتقة
الافضل من التبعات افضل لان
من الاول
افضل الصلح الى المتعذر
من الحكم ان

ان يتصور لوجود المنافاة
 مع كون الفعل من الماضي
 ان ثبوت الحكم الشرعي
 في افادة القدر
 ان يتصور لوجود المنافاة
 مع كون الفعل من الماضي
 ان ثبوت الحكم الشرعي
 في افادة القدر

[illegible]

الصفحة الأصلية الصلح به
ذلك المكان الشريف لأنه جعله
وكان آدم فطمع الله عليه السلام
بنين عاكبه فاشتق الله عليه السلام
المرأة والواو في قول تعالى
المرأة ابنة آدم بنحوه
المرأة ابنة آدم بنحوه

الصفحة الأصلية الصلح به
ذلك المكان الشريف لأنه جعله
وكان آدم فطمع الله عليه السلام
بنين عاكبه فاشتق الله عليه السلام
المرأة والواو في قول تعالى
المرأة ابنة آدم بنحوه
المرأة ابنة آدم بنحوه

ان النبي عليه السلام قال ابدوا بماء الله تعالى به جنس الالهية
السعي بنو الصفا والمروة بياهم ابد وقد نزل قوله تعالى الصفا والمروة
من شعائر الله نصر على الترتيب عند اشتباهها عليهم انها للجموع
للترتيب فثبت بتخصيصه عليه السلام انها للترتيب اعان العرب
يقولون جاء في زيد وعمر وفيما جاء متقارنين ومتعاقبين بصفتي
الوصل وبصفة التراخي على الاطلاق ثبت ذلك بالنقل عن ثمة
اللغة وقد نص عليه شيبويه في مواضع من كتابه ما قوله تعالى
ان الصفا والمروة من شعائر الله فلا يوجب الترتيب ايضا لانه
ان المراد بالاية اثبات انهما من شعائر الله ولا يتصور فيه الترتيب
وانما ثبت السعي بقوله تعالى فلا جناح عليهما يطوف بهما وانما وجب
عليه السلام الترتيب بينهما لان السعي لا ينفك عن الترتيب و
التقديم في الذكر على قوة المقدم ظاهر وهذا يصلح للترتيب
به قال علمائنا اذا قال لامرأة ازكمت زيدا وعمر فانت طالق مكنت
عمر ثم زيدا طلقت ولا يشترط فيه معنى الترتيب المقارنة ولو
قال زد دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق فدخلت الثانية
ثم دخلت الاولى طلقت وقال محمد اذا قال زد دخلت الدار وانت
طالق نطق في الحال ولو اقضى ذلك ترتيبا للترتيب الطلاق

من شعائر الله
السعي بنو الصفا والمروة بياهم ابد
قد نزل قوله تعالى الصفا والمروة
من شعائر الله نصر على الترتيب عند اشتباهها عليهم انها للجموع
للترتيب فثبت بتخصيصه عليه السلام انها للترتيب اعان العرب
يقولون جاء في زيد وعمر وفيما جاء متقارنين ومتعاقبين بصفتي
الوصل وبصفة التراخي على الاطلاق ثبت ذلك بالنقل عن ثمة
اللغة وقد نص عليه شيبويه في مواضع من كتابه ما قوله تعالى
ان الصفا والمروة من شعائر الله فلا يوجب الترتيب ايضا لانه
ان المراد بالاية اثبات انهما من شعائر الله ولا يتصور فيه الترتيب
وانما ثبت السعي بقوله تعالى فلا جناح عليهما يطوف بهما وانما وجب
عليه السلام الترتيب بينهما لان السعي لا ينفك عن الترتيب و
التقديم في الذكر على قوة المقدم ظاهر وهذا يصلح للترتيب
به قال علمائنا اذا قال لامرأة ازكمت زيدا وعمر فانت طالق مكنت
عمر ثم زيدا طلقت ولا يشترط فيه معنى الترتيب المقارنة ولو
قال زد دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق فدخلت الثانية
ثم دخلت الاولى طلقت وقال محمد اذا قال زد دخلت الدار وانت
طالق نطق في الحال ولو اقضى ذلك ترتيبا للترتيب الطلاق

الصفحة الأصلية الصلح به
ذلك المكان الشريف لأنه جعله
وكان آدم فطمع الله عليه السلام
بنين عاكبه فاشتق الله عليه السلام
المرأة والواو في قول تعالى
المرأة ابنة آدم بنحوه
المرأة ابنة آدم بنحوه

قوله والمساءلة لا بد من
 ان يتوهم لا حاجة الى ايراد المسئلة نقلا
 من الامام محمد بن ابي اسحاق
 الاول قال علمنا ان المسئلة لا بد من
 التقدير بانه لا بد من ايراد المسئلة نقلا
 من الامام محمد بن ابي اسحاق
 علمنا ان المسئلة لا بد من ايراد المسئلة نقلا
 من الامام محمد بن ابي اسحاق

من قبل والله اعلم
 والعامل ان يقول هذا طالع
 ان دخلت الدار وانت طالع
 لعدم ان هذا هو الطالع
 ان يكون هذا هو الطالع
 الشئ فيقتض ان يكون الطالع
 ان يتحقق في هذا التركيب
 قوله وقد يكون هذا التركيب
 لتحقيق وقد يكون هذا التركيب
 قد لا دخل في هذا التركيب
 هذا من طالع على المضار
 عن نقلا على ما في
 بين نقلا على ما في
 والمفعول هو المضار
 هو مضار في المضار
 ريت ان يكون مضار
 في المضار مضار
 في المضار مضار

على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تجزيرا ابراهمه المسائل
 لتحقيق ان الذهب ازاو اللجم المطلق من غير ترتيب مقاسند
 هذه المسائل والمسئلة الاخيرة وهي دخلت الدار وانت طالق
 ادل على انتفاء الترتيب عن ذلك لانه لو احتمل الواو الترتيب
 مجاز الصايب من الانباء في الكلام وقد يكون الواو للحاجزا
 لاتصال بينهما لان الحالي جامع ذي الحال واو اللجم فيجمع بين
 وذي الحال ويجنثن تقيد معنى الشرط لان الاحوال مقيدة كالشرط
 الا ترى الى قوله انت طالق لا بكنه فانه يتعلق بالطلاق بالركوب
 في قوله انت طالق ازكبت مثاله ما قال محمد في الماذور في حق
 او في مسئلة اذا قال الرجل عبده اذ الى الفاء وانت حر يكون شرط الحرة
 قال محمد في السير الكبير اذا قال الامام للكفار افتخو اليك فانه آمنون
 لا يامنون بدون الفتح ولو قال لهم في التزل وانتم من لا يامنون
 النزول لما ذكرنا ان الواو للحال والاحوال شرط وكذلك الامانة

على سبيل التعليل
 زيد بن بك علفا فان العطف فيه
 لا يتصل عن الارب
 لا يتصل عن صاحبها
 زيد لا يكون رابعا
 يكون الشئ في حال
 وقد دخلت في حال
 ضاربا فان ضاربا
 وان كان ضاربا
 ومضاد في حال
 زيد بن بك علفا
 لا يتصل عن صاحبها
 زيد لا يكون رابعا
 يكون الشئ في حال
 وقد دخلت في حال
 ضاربا فان ضاربا
 وان كان ضاربا
 ومضاد في حال
 زيد بن بك علفا

لما ذكرنا ان الواو للحال والاحوال شرط وكذلك الامانة
 في قوله انت طالق لا بكنه فانه يتعلق بالطلاق بالركوب
 في قوله انت طالق ازكبت مثاله ما قال محمد في الماذور في حق
 او في مسئلة اذا قال الرجل عبده اذ الى الفاء وانت حر يكون شرط الحرة
 قال محمد في السير الكبير اذا قال الامام للكفار افتخو اليك فانه آمنون
 لا يامنون بدون الفتح ولو قال لهم في التزل وانتم من لا يامنون
 النزول لما ذكرنا ان الواو للحال والاحوال شرط وكذلك الامانة

2

لا ان الحاله بيني وبينه الشبهه
حال الصدور الفعل عنده
عليه فيكون الا

الامان والهدوء

والذين قبلوا النذر والاداء

اشفاق فی
الوفاء

وَأَنْتَ حِينَئِذٍ تَكُنُ مَعَهُمْ
وَيُنَادُونَ بِحَبْلِكَ
وَقَدْ نَزَّلَ الْحَبْلَ الْأَوَّلَ
وَإِنَّا جَاءُوكَ
مُسْتَغِيثِينَ مِنْ أَوَّلِ النَّارِ
فَقُولُوا لَهُمْ
هَذَا الْكَلِمَةُ

عَلَى الْعَبْدِ بْنِ زَاوَالْبَيْتِ
الْمَدِينِي الْقَلَايَكِيِّ

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرًا كَثِيرًا
وَنُفِثَنَّهُمْ أَجْنَادًا يَمُوتُونَ

من در مقام قیام

مسئلته لا يثبت الا عند النزول ^{له} واقفة فان قلت ما ذكرتم عكسا
يقضي هذا الكلام فان الواو دخلت في قوله انت حروا ^{انتم} امنون
وانت من لا في قوله اذ وانزل واقفة فمقتضى هذا الكلام ان يكون الحربة
شرطا للاداء والامان شرطا للنزول واقفة كما في قولك طالق وانت
مريضة وانيت مصلية اذ توى التعلين كان المرض والصلوة شرطا
لطلاقك لدخول الواو فيه فاذا كان الحربة والامان شرطين كانا سابقين
على الاداء والنزول لان الشرط لا بد ان يتقدم على الشرط فلا يكونان
متعقلين بالاداء والنزول واقفة فيقعان في الحاقلة ^{انتم} قلت انه من باب
القلب كقولهم عرضت الناقة على الخوض الخوض على الناقة وهو
شائع في الكلام فيكون التقدير كن حرا وانت مؤد القها وكن امنا
وانت نازل وكن امنا وانت فلتح للباب وانما يحل على ذلك الظاهر
الكلام الزام الاداء متعلقا بالحرية وليس للمولى ولاية ايجاب المال
العبد فحل ذلك على القلب الذي هو طريق مشكوك في كلامهم
لتعلق العمل بالظاهر والجواب الثاني انه من الاحوال المقيدة كقوله تعالى
فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود في حالة الدخول

فان زوال الخلق من كل شيء
عقوب الانحلال العجود وبعد
الذي هو الزمان الحقيقي
شروط الجمال الحقيقية
في القدرة ١٢
في الحكمة في كل واحد
من الافعال الثلاثة
المستفادة
من الواو ١٣

[illegible][illegible]

قال العبد

عند هذا الكفر في باب من
الفتن والفتن باب الصوف والفتن

عند هذا الكفر في باب من
الفتن والفتن باب الصوف والفتن

عند هذا الكفر في باب من
الفتن والفتن باب الصوف والفتن

عند هذا الكفر في باب من
الفتن والفتن باب الصوف والفتن

عند هذا الكفر في باب من
الفتن والفتن باب الصوف والفتن

البر لا يتقيد العمل بالبر ويكون المضاربة عامة لان العمل في البر لا يصلح
حالا لاخذ لا لفت مضاربة فلا يتقيد صدق الكلام به قوله
انما يحل الواو على الحال الخ ذكر هذه ليتم ما يصلح الحال عا لا يصلح له
من المسائل ويبيانه ان الواو للحال مجاز وكل مجاز لا بد له من امرين صلاتية
الحال للحال وقيام الدليل على تعيين الحال وصرف الكلام عن الحقيقة
فلذلك اذا جعل الواو للحال لا بد من احتمال الكلام معنى الحان يكون
مقارنا لذي الحال كما في قوله اذ الى الفاوانت حرفان الحوية
يتحقق حال الأداء ولا بد من قيام الدليل على تعدد العطف و
تعيين الحال وذلك لانه لو كان للعطف كان ذلك ايجابا لما كان على
العبد ابتداء وليس للمؤذي ذلك مع قيام الرق فتعذر العطف
وتعذر الحال يجعل الأداء معلقا باختيار الحرية بخلاف المسئلة الثانية
وهو قوله انت طالق وانت مريضة او مصلية فانه ليقم الدليل
تعيين الحال لاز العطف ههنا صالح غير متعذر وهو حقيقة
الكلام فكان اولى من الحال ولو تو تعلق الطلاق بالمرض والصلوة
يجعل الواو للحال صحيحة نيت لان الكلام محتمل معنى الحال لكن لا يصلح
قضاء بل يصدر بانه لا الحال خلافا لظاهره في كل صيغة
للتكلم خلافا لظاهره كان منهما بادعاء خلافا لظاهره فيصدق

البر لا يتقيد العمل بالبر ويكون المضاربة عامة لان العمل في البر لا يصلح
حالا لاخذ لا لفت مضاربة فلا يتقيد صدق الكلام به قوله
انما يحل الواو على الحال الخ ذكر هذه ليتم ما يصلح الحال عا لا يصلح له
من المسائل ويبيانه ان الواو للحال مجاز وكل مجاز لا بد له من امرين صلاتية
الحال للحال وقيام الدليل على تعيين الحال وصرف الكلام عن الحقيقة
فلذلك اذا جعل الواو للحال لا بد من احتمال الكلام معنى الحان يكون
مقارنا لذي الحال كما في قوله اذ الى الفاوانت حرفان الحوية
يتحقق حال الأداء ولا بد من قيام الدليل على تعدد العطف و
تعيين الحال وذلك لانه لو كان للعطف كان ذلك ايجابا لما كان على
العبد ابتداء وليس للمؤذي ذلك مع قيام الرق فتعذر العطف
وتعذر الحال يجعل الأداء معلقا باختيار الحرية بخلاف المسئلة الثانية
وهو قوله انت طالق وانت مريضة او مصلية فانه ليقم الدليل
تعيين الحال لاز العطف ههنا صالح غير متعذر وهو حقيقة
الكلام فكان اولى من الحال ولو تو تعلق الطلاق بالمرض والصلوة
يجعل الواو للحال صحيحة نيت لان الكلام محتمل معنى الحال لكن لا يصلح
قضاء بل يصدر بانه لا الحال خلافا لظاهره في كل صيغة
للتكلم خلافا لظاهره كان منهما بادعاء خلافا لظاهره فيصدق

عند هذا الكفر في باب من
الفتن والفتن باب الصوف والفتن

عند هذا الكفر في باب من
الفتن والفتن باب الصوف والفتن

بالتقوى من الامام
عنه السلام
والله اعلم
بالحق

الطلاق في الغالب

يكون غير عوف في معلن

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

معلن على الفدا وقال آتال النفا وانت لالت

الظاهر بالطلاق واخبار بان الزوج الف درهم وذلك لانفسد
حال وجوب الالف عليها وانما يحمل عليه بدلالة حالة المعاوضة
والمعاوضة في الطلاق امر رائد ولهذا اذا دخله العوض صار يمينا
عن جانب الزوج فيما اذا قال طالق على الف حتى لم يصح رجوعه
قبل قبولها ولو كانت المعاوضة امرا اصليا لم يصح رجوعه
رجوعه فاذا لم يكن اصليا لم يكن دليلا على ترك الظاهر وهو حقيقة
الكلام بخلاف قوله احمل هذا المتاع ولك درهم لان المعاوضة
في الاجارة امر اصيل فكان دليلا على ترك الظاهر بجعل الدراهم بدلا
وشرطا وهنا اشكال اعني فرسان الطراز عن مجاوزة نهايتها
وهو انه تعذر العمل ههنا بحقيقة الواو وهي العطف بالجملة الخيرة
لا تحتمل عطفها على الجملة الانشائية فتعين المجاز وهو المال تصحيا
للكلام واحتراز عن الالغاء لكنه اشتباه عليه انه يعتبر وجوه
البلاغة في المسائل الشرعية التي تبين على كلام كل عاقل بالغيا
كان او غير بليغ وايضا يمكن ان يقال بان هذا الواو كالتي في قولهم
دعني ولا اعود وليس للمحال لان المقصود عدم العود في المستقبل

٢- طلق ذلك درهم في بيتك فلا حاجة لك اليه بذلك منفعة بان تنزع
غيره او تشتريه جارية وفي عطف بعضها على البعض لا يطلب
تمام المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب

قوله في المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب
قوله في المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب
قوله في المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب
قوله في المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب
قوله في المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب
قوله في المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب
قوله في المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب
قوله في المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب
قوله في المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب
قوله في المماثلة معلن - كتاب - محمد عبد الباقى - منيب

٢٦٥

على ما قبلها وفاه التفصيلية
للقا بدين لم يجرى آخرى نحو ذلك
فان الشيخ عيسى كان لا يخلو
عن مذهب من قول الشافعي وقد
التمس في قوله تعالى ولا تأخذوا
بالحق الا بالبرهان
والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

کفر جو اقبال دہا ایک قلمستان کی قلمیں
پہن کر خیر و شر کے عالم میں
پہن کر خیر و شر کے عالم میں
پہن کر خیر و شر کے عالم میں

الحكم فكان في العلة معنى التعقيب من وجب فيستقيم دخول الفاء
على العلة لثبوت التراخي فيها لكنه لما لم يكن نورا حيا حقيقة كان
بمعنى العلة مجازا حتى لا يضا اليلا عند التعذر مثلا الذي مشاكون الفاء
لبين العلة ما قال علماؤنا اذا قال المولى لعبد اذ الفاء فانت حر كان
العبد حرا في المحاوان لم يؤد شيئا ولو قال للحر اذ الفاء فانت امر كان
امنا وان لم ينزل ان الفاء دخلت على العلة فصا معنا اذ الي الفاء
لانك حر فلا يتعلق العتوب بالاداء لانه لا دلالة في الكلام على التعليل
وانما يضا اليه لتعذر حقيقة ما وهو العطف لما سبق ان عطف
الخبرية على الطليعية غير جائز وكذلك المسئلة الثانية فان قلت فلم
لي يجعل تعليقا باضا محرفا شرط على نحو اذ ديت الي الفاء فانت
حر وفيه عمل بحقيقة الفاء قلت لا ضما خلافا للاصل فاذا صرح
الكلام بدونه لا يضا اليه من غير ضرورة لا يقال دخول الفاء على
العلة ايضا خلافا للاصل لان موجب الترتيب في العلة سابقة على
الحكم كما بينا لانا نقول فيما اذهبنا اليه عمل بحقيقة الفاء من وجه
لان العلم لما كانت مستندة بحصول الترتيب فكان الوجه لا ضما
هكذا ذكر في الشرح وللقائل ان يقول انه قامت الدلالة من حال

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

[illegible]

9.

١٢ **معدن** وايضا قول المفقوط وقع حكم اللؤلؤ
 بالشرع والشارع وانما كانت
 ١٣ **عين الله** قوله غير خارج عن دائرة التام
 ١٤ **معدن** قوله غير خارج عن دائرة التام
 ١٥ **معدن** قوله غير خارج عن دائرة التام

بأنه ولا يكون الثاني توكيلا بطلاق غير الأول هذا من نظر ادخول
 الفاء على حكم العلة ولهذا يقع الطلاق الواحد اذا طلقها لان الفاء
 لبيان حكم العلة فكان قوله فطلقها امر مباشر فافوض اليه
 من الامر باليد فصار كأنه قال له اذ جعل الفاء لبيان حكم العلة
 طلقها بسبب ان امرها بيدك فكان الثاني هو الطلاق المفوض
 ولا يكون توكيلا بطلاق غير الاول فلا يقع الا واحد وانما كانت
 بأئنة لان المفوض اليه بالامر باليد هو الباش لان كناية ولا يقع
 بالكناية الا الواحد الباش ولقائل ان يقول ان حقيقة الفاء
 وهي العطف صحيحة هنا فلمذا ترك الى جعله حكم العلة هـ انه
 غير خارج عن دائرة الحقيقة لكن لا بد له من مرجع على العطف فان
 تعدد العطف لا خلافهما خبرا وطلبا قلت فاء السببية لا بد
 من ضمها والا فهي للعطف والسئلة الثانية اعني قوله ولو قال
 طلقها وجعلت امرها بيدك فطلقها في المجلس طلقته بتطبيقه
 بائتين اختلفت النسخ فيها ففي بعضها ولو قال طلقها وجعلت
 امرها بيدك بالواو فطلقها في المجلس طلقته بتطبيقين لان قوله
 طلقها امر آتي توكيل بصريح الطلاق وقوله وجعلت امرها
 بيدك تفويض الطلاق اليه كنهه ليس بحكم الاول لان الواو لا يمتثل

[illegible][illegible]

[illegible]

فانما هذا هو الذي ينبغي ان يكون عليه
الملك في كل وقت من اوقات ملكه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عنايه
رضي الله عنه
قوله في ارضه
عنه ومنه

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

نقد و توضیح
میانیا و جعل الشرع
الاول به لومها
اشتباه النظائر
الطلاق بخلاف الثاني
العدن في الاول
مرفوع

على الدخول
لأن صدر الكلام
إذا كان
يعبر
كالشرط
الاستثنائي
يتوقف
على
قبل
أول
إذا كان

أز دختل الدار فعنداً يحنيفة رح وقعت الأولى في الحال لجزدها
عن التعليق لما أنه صا كانه سكت عن الأول ثم استأنف بالثانية
فسكت عنها ثم استأنف بالثالثة فلما بان أن بالاولى لغت الثانية
والثالثة وعندها تقع الواحدة عند الدخول لما ذكرنا أي يتعلق
بالشرط وينزل بالترتيب عند الدخول في الوجه الثالث والرابع
هما الكانت المرأة مدخولاً بها فان قدم الشرط تعلقت الأولى بدخول
الدار وتقع ثنتان في الحال عنداً يحنيفة رح وان أخر الشرط وقعت
ثنتان في الحال وتعلقت الثالثة بدخول الدار وعندها يتعلق الكلام
بالدخول في الفصلين لا اتصال الكلام مع كلمة ثم لفظاً وعند الامام
في صورة تقديم الشرط يتعلق الأولى بالدخول وتقع الثانية
الثالثة في الحال لجزدها عن التعليق لا نقض الهماع الشرط وفي
صورة تأخير الشرط تقع الأولى والثانية في الحال وتعلقت الثالثة
بالدخول فانقلت على قول الامام في صورة التقديم الشرط في
الدخول بها وغيرها اذا تعلقت الأولى بالشرط ينبغي أن لا تقع الثانية
والثالثة بل يجب بلغوا في الكلام الثاني لا انقطع عن الأول حتى لا
يتعلق بالشرط لا يشارك الأول فيما يتم به فلا يصح ذلك كما لو
فيه أي لا ذلك لما ثبت بشرط الاتصال وهو مقدم فيبقى قول

على الدخول
لأن صدر الكلام
إذا كان
يعبر
كالشرط
الاستثنائي
يتوقف
على
قبل
أول
إذا كان
الفيد متصلاً
بالأولى صورة
ومعنى والمعنى
والكان متصلاً
صورة لكنه
غير متصل معنى
فلا يتوقف أوله
على غيره لا ينفك
والسكت بالمتوقف
وهو ما لم ينفك

فإن كان

وقال بان
الدار فان
ما تعلق
بها
فان تعلق
بها
فان تعلق
بها

9

ممكن ساغرتوبه
قوله از خلت
فان

شہر طائف

فلا يعجبكم

وهذا فصول المنهج

وَلَا يُلَاقِيكَ

بسم الله الرحمن الرحيم

المفتي محمد صالح المنجد

١٦٦

ثم طالق كلام مبتدأ ولو استأنف ذلك حقيقة لا يقع شيء فكذا
إذا استأنف كما قلت صحة العطف مبني على الاتصال وهو ما بالنقل
بالشرط مبني على الاتصال صورة ومعنى وهذا اختصار لحرف الفاء
الذي يوجب الوصل حتى لو قال لا دخلت الدار وانت طالق لا يتعلق
بالشرط توضيح أنه لو قال لا دخلت الدار أنت طالق طالق طالق
لا يتعلق الثاني والثالث بالشرط لعدم ما يوجب التعليق لكن يشترط
به الشركة فيما يتم به الأول للاتصال صورة ويمكن ذلك بتدخّل حرف
العطف باز جمع ثم ابعيد كذا قيل فصل بالتمثيل في الغلط
موضوعه للأضرب في الأعراض عن الأول من قبل كان أو مثبتا على
سبيل تدارك الغلط باقائه الثاني مقام الأول فإذا قلت جاءني
زيد بل عمرو وكنت قاصدا للاخبار بجي زيد ثم تبين لك أنك غلط
في ذلك فتصرّحني إلى عمرو فقول بل عمرو وإذا قلت ما جاءني زيد
عمرو فعناه بل جاءني عمرو وعند الجمهور وبل ما جاءني عمرو وعند الجمهور
وقال عبد القاهر الكلام مما يحتمل الوجهين وقد تدخل عليه كلمة لا تأكيده
لأنه وهذا أي الأعراض عما قبله إنما يصح في كل موضع يصح فيه الوجه
عن الأول وفيها لم يمكن صا كلمة بل فيه بمنزلة العطف المحض فيثبت
الثاني مضموما إلى الأول على سبيل الجمع دون الترتيب إلا أن

[illegible]

وهذا اشارة الى ان يكون كلمة بل ليس للاصواب مطلقا كما توهم من قوله ١٢

(Faint handwritten notes in Persian script)

اذا كان صد الكلام عاملا بمجرد التلفظ به وصدق الكلام اذا كان
 في آخره ما يغير اوله ^{بغير} يتوقف على آخره والى تغير اقوى ظاهر من
 الاعراض عن الاول ايضا اين تداركتم الغلط في مسألة الاقرار
 غلبته انه ضم اليه الثاني وهو لا يتعرض الاول لاذاتا ولا وصفا لا
 ترى انه لو قاله على الف والفا يكون هذا في شيء من الرجوع و
 عن الاول لا في اصله ولا في افراده فعلم ان بضم الاول الى الثاني لا
 يتعرض الاول بوجه لاذاتا ولا وصفا فصل لكن للاستدراك وهو
 اصلاح الخلل بدفع التوهم الذي تقر في الكلام السابق نحو قولك
 ما رايت زيدا لكن عمر ولد دفع وهم من يتوهم ان عمر وغيره في ايضا
 فما زالت كلمة لكن هذا التوهم فانتقلت من اين حدث هذا التوهم وليس
 في الكلام اعني قولك ما رايت زيدا تعرض لرؤيته لاصحح ولا اشأ
 قلت محل هذا العطف فيما اذا كانت بين الشخصين ملازمة في
 سبب من اسباب رؤيته ونحوها فاذا انقبت رؤية احدهما فقد
 في قلب السامع ان الثاني ايضا غير مرئي باعتبار تلك الملازمة فيستدرك
 ما وقع في قلب السامع من التوهم ان عمر غير مرئي بعد ان يفيكون
 موجودا اثبات ما بعده وامان في ما قبله وثابت بدليله هذا

[illegible]

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لا نفى ثبات
للفصل منه

فانه وان كان لا نفى ثبات
بالملك الغيب متصل بالنفى غيبه
صار الكل بمنزلة كلام واحد فيكون

الاقرار على نفى نفسه وانما جاز ذلك
بالملك الغيب لا بطريق التخييل والتخييل
لفظا حياثه كلام الملك بنفسه

فان المفرد فصله ان نفى الملك بنفسه
تقدم ١٢ مقدم
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه

تقدم ١٢ مقدم
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه

ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه

ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه

ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه

لان هذا نفى مطلقا اي نفى عن نفسه وعن كل احد فكان قول المقر
الاول لاقرار ونكديا للمقر خلا لكلام على الظاهر وكان العبد
للمقر الاول هو من في يده وكان قوله لكنه لفلان بعد ذلك شهادته
على يده شهادته الفرد لا يثبت الملك فبقى العبد ملكا ولقائل
ان يقول ان قوله ما كان لي قط نفى الملك في الزمان الماضي مستغفرا
والتحويل الى المقر له الثاني يعتمد ثبوت الملك للمقر الاول كلام
لنفية باصله كيف وقد اكد بكلمة فقط المستغفرة بالنفي في الزمان
الماضي حيث صار مفسرا مقطوعا عن حتم التاويل ولا يجعل الكلام
الاخير لتحويل الاول الالبان التبدل وبيان التبدل بالاصح موصو
ولا مفصولا وايضا انما اعتبر ضد الكلام على وقاف الاخير هما
امكن وهما استقسام جمع بينهما مع بقاء حقيقة الاخير لا يكون
شهادة واخرا منه حسبة باز العبد حقه لاحق من غير تحويل
منه ولو ان مترز وجبت نفسها بغير اذن مولاها بمائة درهم
وقال المولى لا اجيز العبد بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين بطل

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لا نفى ثبات
للفصل منه

فانه وان كان لا نفى ثبات
بالملك الغيب متصل بالنفى غيبه
صار الكل بمنزلة كلام واحد فيكون

الاقرار على نفى نفسه وانما جاز ذلك
بالملك الغيب لا بطريق التخييل والتخييل
لفظا حياثه كلام الملك بنفسه

فان المفرد فصله ان نفى الملك بنفسه
تقدم ١٢ مقدم
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه

بفتح الظاهر من فصله
انه نفى الملك مطلقا لا نفى ثبات
للفصل منه

فانه وان كان لا نفى ثبات
بالملك الغيب متصل بالنفى غيبه
صار الكل بمنزلة كلام واحد فيكون

الاقرار على نفى نفسه وانما جاز ذلك
بالملك الغيب لا بطريق التخييل والتخييل
لفظا حياثه كلام الملك بنفسه

فان المفرد فصله ان نفى الملك بنفسه
تقدم ١٢ مقدم
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه

ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه
ان نفى الملك بنفسه ان نفى الملك بنفسه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

قال قيل الفرق بين مسئلة
 التوكيد ومسئلة الجلسان والفرق
 لا يخافون شأ ولا أحدهما في الثانية حتى يرد
 لانه لو جلس مع أحدهما في الجلسان
 يجوز قلنا ان الأصل في الجلسان
 انهم عارضوا الأصل في الجلسان
 التصرف وجوز عارضوا الأصل في
 أحدهما في الآخر على الأصل في الثاني

مثل قوله جالس الحسن وابن سيرين ولا من مقصوده بيع ماله ولا
 يحصل ذلك إلا بالعموم وقوله ولو قال الزوج ثلث نسوة لهذه
 طالق وهذه وهذه طلقت أحداً الأولين وطلقت الثالثة
 الحال لا نعطى فمأله لكون الثالثة معطوفة على المطلقة من الأولين
 ويكون الحيث للزوج ببيان المطلقة منهما لانه بمنزلة ما لو قال أحداً
 طالق وهذه وعلى هذا قال فرج إذا قال لا يكلم هذا وهذا وهذا
 كان بمنزلة قوله لا يكلم أحدهما وهذا فلا يحنث ما لم يتكلم أحد
 الأولين والثالث وعندنا لو تكلم أحد الأولين وحده يحنث ولو
 تكلم أحد الآخرين لا يحنث ما لم يكلمهما وقال الفرأمة يخبر بين الأولين
 وبين الآخرين لانه جمع بينهما بحرف الواو فصاحبها لو قال هذه
 طالق وأهاتان بمنزلة قوله لا يكلم هذا وهذا وهذا ولكننا
 نقول سوق الكلام لا يجاب لطلاق في أحدهما والعطف
 لأشبات الشركة فيما يسوق الكلام له فصاحبها قال أحداً طالق

قوله جالس الحسن ثم قال لا يزني الحسن
 أحدهما غير معين غير متصور فثبت مع أحدهما وجعلت
 تكمن من العمل بحكمه الإطلاق والأذن لان الإطلاق في قوله
 قيد وهو يوجب العموم ١٢ انتهى في الأقوال في قوله
 جهم بكلمة بلفظ الجمع فضلاً عن الجمع بين هذا الأولين
 والثالثة فيبقى عليه الطلاق ١٢ معدن
 هذه طالق لأنه لا يرد قول الزوج نسوة الثلاث
 قوله طالق وهذه وهذه بمنزلة ١٢
 الكلام منها ولا أحدهما على الكلام وهذا
 الشركة فيما يسوق الكلام وهذا الطلاق
 عطف على المطلقة

٢٩٦
 من لا يبين فصار
 قال أحدكما طالق وهذا منطلق
 قال أحدكما طالق الأولين فالزوج لا يحنث في هذا القول
 ثالثه ويخبر في الأولين فالزوج لا يحنث في هذا القول
 فإذا قال كذلك بالقول المذكور لا يحنث في الأولين
 المطلقة قلنا ذلك بالقطع بدلالة قوله لا يكلم أحد الأولين
 المراد به الأولين أحداً ولا يبين ١٢ معدن
 أنه يمكن أن يرد بقوله أحداً ولا يبين ١٢ معدن
 على طريق ذكر المطلق وإرادة المعين في موضع النفي
 على أن لا يثبت إرداداً على غير معين فيصير نقول جميعاً
 على طريق ذكر المطلق وإرادة المعين في موضع النفي
 على أن لا يثبت إرداداً على غير معين فيصير نقول جميعاً

٢٩٧
 على الأولى والثانية والثالثة
 هذه
 مسألة: الميمين مسألة الطلاق
 مسألة: الميمين مسألة الطلاق
 مسألة: الميمين مسألة الطلاق
 مسألة: الميمين مسألة الطلاق

٢٩٨
 لا فرق بين ما بينهما
 لا فرق بين ما بينهما
 لا فرق بين ما بينهما
 لا فرق بين ما بينهما

قوله واما مسئلة لو جوب
عن قيام زنا ما لا يراد من جانيه
بأن هذا دليل الدلالة قلنا لا يجمع بينهما
الطلاق ما جاز في مسئلة البينين الفسخ
قسنا ههنا وهذا سبق لعدم الكلام
لا يجمع ههنا وهذا سبق لعدم الكلام
مع حل من بين الفسخ صبيح المشا إليها
وقوله وهذا عطف على هذا القول
والعطف لإثبات الشرط فيما سبق
له فضا فقد يراد لا يجمع ههنا
قوله لا تقولون بل يجمع هذا الوضو
حكم في مسئلة الطلاق بالسطور
التي ورد على الجواب بمسئلة الكلام
الفرع لكما في الثاني من فسخ العطف
القسم الثاني من فسخ العطف
والآخر من فسخ الطلاق
لا وليين بالطلاق لم يرد
أما القول الفرق

فان قيل ما الفرق بين
 مسئلة الفقه والطلاق وهذه
 المسئلة حتى يكون الشك في مسئلة الفقه
 بين الاول والثاني فقد روي في هذه المسئلة
 الاطلاق والطلاق من الزوج وتطلق الثانية
 غير البيان لعدم الشك في هذه المسئلة
 فتشك بين الاول والاخيرين ولا يكون
 الكلام لا اكلم الاوله الثاني لا يكون
 بالكل بالثالث ما لا يكلم الاكلام مع
 الثالث مقصودا من الكلام مع
 ان مع الثاني غير له في واحد
 الشك بين الاول والاخيرين
 فلهذا الفرق انه
 في الاول والعلم انه
 في الثاني والعلم انه
 في الثالث والعلم انه
 في الرابع والعلم انه
 في الخامس والعلم انه
 في السادس والعلم انه
 في السابع والعلم انه
 في الثامن والعلم انه
 في التاسع والعلم انه
 في العاشر والعلم انه

[illegible]

على المطلقة منها فالطهارة منها
 لا يجوز الا في ذلك من هاتين المراتين
 فلو عطف بها فصادرت الاولى
 وان عطف بها فصادرت الاولى
 والثانية كذا واحد والثانية منفصلة
 فضاقت بر الكلام هاتين الطهارة على
 وهذا في عطف الثانية والا
 والثانية وان عطف مع الثانية طلاق
 او الثانية وان عطف مع الثانية طلاق
 الثانية وان عطف مع الثانية طلاق
 منفردة صارت تقدير تقدير
 او هاتان الاخيرين في تقدير
 لا يثبت طلاق الا في تقدير
 كما ان حكمه تقدير الا في تقدير
 الثاني والثالث في تقدير
 لان العطف لا يقتضي ذلك في الخبر
 كما ان حكمه تقدير الا في تقدير
 الثاني والثالث في تقدير

على الفصود بالطلاق والمقصود لا يحا والامر في فعله بهما نقطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنان مطلقا او ليس كانتا
 واخرين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والاول بدل قوله ولو كلم احد
 الاخرين لا يثبت في كوفي اصول السرخسي هكذا في كماله الاول
 وحده يثبت وان كلم احد الاخرين لا يثبت ما لم يكلمها قوله

ولو قال بع هذا العبد وهذا كان لان يبيع احدهما ايها شاء
 لان كلمة وفي موضع الانشاء للتخيير لا في قولك اضرب زيد او عرقا
 لتناول احدهما غير عيزر والامر لا يمتار ولا يمتار بايقاع
 الفعل في غير العين فيثبت التخيير ضرورة التمكن من الاختيار قوله

ولو ادخل في المهر بائنه وجمعا على هذا او على هذا يحكم به المثل
 عندا يحنيفة لان اللفظ يتناول احدهما والموجب الاصل هو
 المثل في ترجع ما يشاء به ولو ادخل او في المهر بان قال تزوجتك
 على هذه الالف من دراهم او على هذه المائة مزدنا نير مثلا يحكم
 به المثل عندا يحنيفة لان الموجب الاصل في باب النكاح هو المثل

قوله في باب النكاح
 قالوا ان العجب لا يصلح
 في النكاح هو النكاح
 فمقتضى البضم واين قالوا
 ان مجموع عشرة بضم ميم
 وانما مقتضى البضم ميم
 الضاد فصار هذا دون
 ذلك حيث قالوا هو قوله
 من عشرة دراهم فغير ذلك
 ان عطف ذلك معدن

وهذه في عطف الثانية والا
 والثانية وان عطف مع الثانية طلاق
 او الثانية وان عطف مع الثانية طلاق
 الثانية وان عطف مع الثانية طلاق
 منفردة صارت تقدير تقدير
 او هاتان الاخيرين في تقدير
 لا يثبت طلاق الا في تقدير
 كما ان حكمه تقدير الا في تقدير
 الثاني والثالث في تقدير
 لان العطف لا يقتضي ذلك في الخبر
 كما ان حكمه تقدير الا في تقدير
 الثاني والثالث في تقدير

كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنان مطلقا او ليس كانتا
 واخرين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والاول بدل قوله ولو كلم احد
 الاخرين لا يثبت في كوفي اصول السرخسي هكذا في كماله الاول
 وحده يثبت وان كلم احد الاخرين لا يثبت ما لم يكلمها قوله

قوله في باب النكاح
 قالوا ان العجب لا يصلح
 في النكاح هو النكاح
 فمقتضى البضم واين قالوا
 ان مجموع عشرة بضم ميم
 وانما مقتضى البضم ميم
 الضاد فصار هذا دون
 ذلك حيث قالوا هو قوله
 من عشرة دراهم فغير ذلك
 ان عطف ذلك معدن

على الفصود بالطلاق والمقصود لا يحا والامر في فعله بهما نقطف
 كانت المطلقة اما الواحدة واما الاثنان مطلقا او ليس كانتا
 واخرين فينبغي ان لا تطلق واحدة ويتوقف على اختيار الزوج
 قوله ولو كلم احد الاولين والاول بدل قوله ولو كلم احد
 الاخرين لا يثبت في كوفي اصول السرخسي هكذا في كماله الاول
 وحده يثبت وان كلم احد الاخرين لا يثبت ما لم يكلمها قوله

١٢ القاعدية بالالتحاق
 الشهد في حق نفسه
 ١٣ معلن
 ولم تقل شيئا ففداء
 نعت مقدار الشهد
 ١٤ الحكمة والارادة البعض
 الاخر على طريق
 ١٥

وإرادة الله
اليها يقوله بلأله
لأن إذا دخلت في الأحياء
وعلى هذا يحكم من الثن
لأن الحكم صافيا وحيث
واجب النقص

المصنف في القائلين يكون
 معقولاً
 فقول البعض
 والنظير مع
 هذا نظير على قول البعض
 قوله على قول البعض
 لا يستلزم النقض على
 النقض والنقض على
 لا يستلزم النقض على

لان شرط الخلف الكف عن ضرب
وقد وجد فان قيل شرط الرضا
الوجود فالزواج الحلال فكيف
يقع على الولد الوهلة لا يبين
الخالف على اليمين غلط في الحال
هذا هو العادة في تنفيذ
اليمين ١٢ معدن

كانت الكلمة عاملة بحقيقتها لان الضرب بالتكرار يحتمل الامتداد
وشفاعته فلا زامناها نصيب غاية للضرب فلو امتنع عن الضرب
قبل الغاية حثت قوله نصيب غاية للضرب لان الناس يمتنعون عن
الضرب غاية بالشفا وامثالها وكذلك لو حلف وقال والله لا يفارق
غيري حتى يقضى ديني ففارق قبل قضاء الدين حثت فان كلمة تحق
للاغاية لان الملازمة وهي عدم المفارقة يحتمل الامتداد وقضاء
الدين يصح منه الملازمة قوله واذا تعد العمل بالحقيقة لما تم
كالعرف كما لو حلف ان يضربه حتى يموت وحتى يقتله حل على
الضرب بالشديد باعتبار العرف فان لم يكن الاول قابلا للامتداد
والاخلا لا يكون صالحا للغاية وصح الاول سببا والثاني جزءا يحل
على الجراء مثال ما قال محمد في قال لغيره عبد حر ابرأك حتى
تغديني فاتاه فلم يغده لا يحنث لان التغدية لا تصح على الاتيان
بل هو دعاء الى زيادة الاتيان وصح الجراء فحل عليه فيكون بمعنى لم ي
فصحا كما لو قال ان لم اترك اتبانا فجزاءه التغدية جواب اشكال وهو
ان يقال انه لو حلف ان يضربه حتى يموت فالضرب يحتمل الامتداد
والموت نصيب منتهى للفعل ومع ذلك لم يجعل حتى للغاية ولهذا
لو منع عن الضرب قبل الموت لا يحنث فاجابانه انما ينترك العمل بالحقيقة

وهو الغاية بان يغيب على الحقيقة
عرف فيه فحينئذ نترك العمل بالحقيقة
وعرف بالعرف لان بالعرف
ونعتب بالعرف معدن قوله
بترك الحقيقة
باعتبار العرف لان مقتضى
القتل اذا لم يكن قصد القتل
يد كذا لك اذا لم يكن قصد القتل
في العرف وجعل القتل غاية لبيان
الضرب ببيان العرف المتعارف
اشكال كما ذكر
عامة بحقيقتها الجواب
اليه ان يكون بصلوم الاتيان
النظر عن جعله غاية لا يصح الاتيان
ليس المراد بصلوم الاتيان قطع
الاتيان اليه ولا لاجرة الاتيان
التقدير يمكن ان ينفي اليه الاتيان
ليس كذلك بخلاف الصيام بالنسبة
الى الضرب ١٢ بان يكون الاتيان
على وجه التعظيم لا على وجه
التقدير بان يضربه او يقتله او
يأذيه فان الاتيان على هذا الوجه
لا يصلح سببا للجاء لكن الذكوع
١٢ ١٢

نصير ونزله
سببا والثلث جزءا او مثله
للعمل على الجراء ١٢

[illegible]

قوله لا اسقاط فانه لا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل

فانه لا اسقاط فانه لا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل

هنا لا اسقاط فانه لا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل

وراءها تحت المغيا دعوى مجرد من غير برهان ولهذا قلنا الركبة
 من العورة لان كلمة الى في قوله عليه السلام عورة الرجل ما تحت
 الى ركبة تفيد فائدة الاسقاط فتدخل الركبة في الحكم اي لاجل
 ان الصدا اذا كانت متنا ولا ما وراءها تدخل الغاية تحت المغيا
 فتدخل الركبة في العورة لان ما تحت السرة يتنا وما وراء الركبة
 فكان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها وقد تفيد كلمة الى تاخير
 الحكم الى الغاية اذا دخلت في الارزمنة ومعنى التأخير التاجيل

فانه لا اسقاط فانه لا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل

فانه لا اسقاط فانه لا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل

فانه لا اسقاط فانه لا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل
 فاعلم ان الغاية لا تقبل ادراجها ولا اسقاط لان الغاية لا تقبل

وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحالم وجود ما يوجب ثبوته ثم
 يثبت بعد وجود الغاية ولولا الغاية لكان ثابتا في الحالك اليبق
 شهر فانه لتأخير المطالبة المضى الشهر ولولا الغاية لكانت المطالبة
 ثابتة في الحالم ولهذا قلنا اذا قال امراته انت طالق الى شهر ولا
 له لا يقع الطلاق في الحال قيد بقوله ولا ينية لانه لو قال انت
 طالق الى شهر ونوى التأخير تطلق في الحال ويلغو آخر الكلمة لانه
 نوى حقيقة كلامه لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم والاستسقا
 شرعا والطلاق يجتمعا التأخير بالتعليق فيجمل عليه فانه اراد ان يقع
 الطلاق في الحالم وينتهي مضى الشهر ولكن الطلاق لا يقبل التوقيت
 لا يمتد فاذا نوى التأخير تاخر الوقوع المضى الشهر لانه نوى محتمل
 كلامه اذا الطلاق يقبل الاضافة بقوله انت طالق عندا ويستعمل
 في التأخير كما يستعمل في التعقيب فصلا تقدير كلامه انت طالق
 مؤخر الى شهر فان لم يكن له نية وقع في الحال عندا فوعندنا لا يقع
 الطلاق في الحال لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم ولا للاستسقا
 شرعا لتعذر العمل بالغاية فصلا الى ما يحتمله كلمة الى وهو التأخير
 والطلاق يجتمعا التأخير بالتعليق فيجمل عليه احترازا عن الغاء الكلام
فصل على كذا لزوم وأصله في اللغة لا فادة معنى التقوى والتعقل

الحالم وجود مضمون
 يثبت بعد وجود
 في الحال لا يكون ثابتا
 في الحالك اليبق
 شهر فانه لتأخير المطالبة المضى الشهر ولولا الغاية لكانت المطالبة
 ثابتة في الحالم ولهذا قلنا اذا قال امراته انت طالق الى شهر ولا
 له لا يقع الطلاق في الحال قيد بقوله ولا ينية لانه لو قال انت
 طالق الى شهر ونوى التأخير تطلق في الحال ويلغو آخر الكلمة لانه
 نوى حقيقة كلامه لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم والاستسقا
 شرعا والطلاق يجتمعا التأخير بالتعليق فيجمل عليه فانه اراد ان يقع
 الطلاق في الحالم وينتهي مضى الشهر ولكن الطلاق لا يقبل التوقيت
 لا يمتد فاذا نوى التأخير تاخر الوقوع المضى الشهر لانه نوى محتمل
 كلامه اذا الطلاق يقبل الاضافة بقوله انت طالق عندا ويستعمل
 في التأخير كما يستعمل في التعقيب فصلا تقدير كلامه انت طالق
 مؤخر الى شهر فان لم يكن له نية وقع في الحال عندا فوعندنا لا يقع
 الطلاق في الحال لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم ولا للاستسقا
 شرعا لتعذر العمل بالغاية فصلا الى ما يحتمله كلمة الى وهو التأخير
 والطلاق يجتمعا التأخير بالتعليق فيجمل عليه احترازا عن الغاء الكلام
فصل على كذا لزوم وأصله في اللغة لا فادة معنى التقوى والتعقل

وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحالم وجود ما يوجب ثبوته ثم
 يثبت بعد وجود الغاية ولولا الغاية لكان ثابتا في الحالك اليبق
 شهر فانه لتأخير المطالبة المضى الشهر ولولا الغاية لكانت المطالبة
 ثابتة في الحالم ولهذا قلنا اذا قال امراته انت طالق الى شهر ولا
 له لا يقع الطلاق في الحال قيد بقوله ولا ينية لانه لو قال انت
 طالق الى شهر ونوى التأخير تطلق في الحال ويلغو آخر الكلمة لانه
 نوى حقيقة كلامه لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم والاستسقا
 شرعا والطلاق يجتمعا التأخير بالتعليق فيجمل عليه فانه اراد ان يقع
 الطلاق في الحالم وينتهي مضى الشهر ولكن الطلاق لا يقبل التوقيت
 لا يمتد فاذا نوى التأخير تاخر الوقوع المضى الشهر لانه نوى محتمل
 كلامه اذا الطلاق يقبل الاضافة بقوله انت طالق عندا ويستعمل
 في التأخير كما يستعمل في التعقيب فصلا تقدير كلامه انت طالق
 مؤخر الى شهر فان لم يكن له نية وقع في الحال عندا فوعندنا لا يقع
 الطلاق في الحال لان ذكر الشهر ههنا لا يصلح لمدا الحكم ولا للاستسقا
 شرعا لتعذر العمل بالغاية فصلا الى ما يحتمله كلمة الى وهو التأخير
 والطلاق يجتمعا التأخير بالتعليق فيجمل عليه احترازا عن الغاء الكلام
فصل على كذا لزوم وأصله في اللغة لا فادة معنى التقوى والتعقل

وهو قد يكون حسبا كما في قولهم زيد على السطح وقد يكون معنى كما في
 قولهم فلان علينا أمير ^{أو أمير} وفلان ^{أو فلان} على دين لان الدين يست على من يلزمه
 ولذا يفار كيد بن وهما اي لاجلا ان كلمة على للالزام والتعلي معنا قلنا
 اذا قال فلان على الف يحل على الدين بخلا وما لوقال عند او معي ^{او معي}
 لانه لم يذ كر كلمة الوجوب والالزام فلا يحل على الدين بل على حفظ
 والامانة وعلى هذا قال محمد بن جرير في السير الكبير اذا قال راس الحصن
 امنوني على عشرة من اهل الحصن ففعلينا فالعشرة سواء وخيارا ^ع
 لتعين له ولو قال امنوني وعشرة او فعشرة او ثمة عشرة فذلك ^ع
 وخيار التعين للامن اي على ان كلمة على لا فادة التفوق والتعل
 قلنا اذا قال راس الحصن رئيسهم واميرهم امنوني على عشرة من اهل
 الحصن ففعلنا اي اعطينا الامان فكانت ^ع العشرة سورا راس الحصن
 امنين مع راس الحصن وخيارا لتعين العشرة اليه لانه طلب امان
 نفسه على عشرة بكلمة على فيكون مستعليا عليهم في ثبوت الامان
 وذلك بان يكون له عليهم ولاية التعين حتى لو قال امنوني
 عشرة او فعشرة او ثمة عشرة ففعلنا فخيار التعين للمؤمن من
 اعطى الامان لانه عطف امانهم على امان نفسه من غير ان يشترط
 لنفسه تعليا عليهم في امانهم فلا يكون اليه الخيار وقد يكون

قوله لان الدين انما اشار
 ان الغنى النفع في معناه الثمة
 على الزام في الزام النعمة
 لان خفيقة الذرة
 علم الزام في الدين لانه يجب
 عليه ويلزمه
 قوله قال عشرة سواء
 هذا ليس بمقصود بالتعريف
 بالمقصر قوله وخيار
 التعين له
 قوله معدن
 بالنصب عطف على
 الضمير المنصوب
 ان

معاً وضعت بضع ثوبين أن يجعل عليهما بضع ثوبين
عن البعير فلا بد من أن يجعل عليهما بضع ثوبين
لأفاده معنى التعويض
قوله قلت إنما أرى بضع الثوبين في الباء
بعد وجود العقد وكلامنا في وقت
انقضاء العقد لأن حين التلفظ بقوله
بضع ثوبين هذا على الف العقد غير موجود
والثمن غير لازم
قوله لا أستعلا لا يتحقق
بالثمن إلا بعمل الألف من البعير لأن
قوله لا يعمل إلا يكون مثلاً لا يكون
بالباعين بل لا بد من أن يكون
لأن الباعين يتفق بالثمن
٢١٢
يكون لأننا عند وجوده من
ولم يقل منها مجازاً كما قال من
بأن لا الشرح منزلة الحقيقة
بأن لا الشرح وبغيره كالتعليق بالثمن
يؤثر في الشرح والتعويض على الباعين
بغيره وبغيره الشرح كما أن الباعين
يكون مؤثر في الشرح كما أن الباعين
يكون مؤثر في الشرح كما أن الباعين
٢١٣
وإذا جاءك المؤمنات على أن لا شيء من الله
بما يغفك فطهر نفسك على أن لا شيء من الله
سبياً من الأصنام ولو قال طلقني وضعتني
والف فطلقها وحدها بغير ما يجليها
من الألف لأنها لا لها للعقار
ظاهراً كحال

بعد وجود العقد وكلاهما في الزمن
 انعقاد العقد لان حين التفتظ بقوله
 فقلت هذا على الف التفتظ بقوله
 والتمن غير لان " **مقنا**
 بالتمن لان الاستعلاء لا يتم
 قبل العمل لا يكون متبادلا في البيع لان
 الباي يفتي بآراءه " **ل**
 لان الباي يفتي بالتمن في البيع لان
 ٢١٢ **ل**
 يكون لانما عند وجوده في البيع
 ولو قيل ههنا مجازا كما قال ابن
 بك لان الشرط بمنزلة التفتظ في البيع
 لان الشرط ويعقبه كالتفتظ على الشيء
 فليس فيه التفتظ كما ان البيع يقين
 عليه وفيه التفتظ كما ان البيع يقين
 يكون فقولك ان الشرط **اصح**
 يكون احدها اول الآية يا ايها النبي يعني مجازا
ع
 واما قوله المومنات على ان الشرط في الله
 يا ايها النبي فليس كذلك لان الشرط في الله
 سببا من الاصنام ولو قال طلقته ووضعتني
 والى فطلقها وحدها لمعنا بالماضي
 من الالف فطلقها لانها المعنا بالماضي
 ظاهر كما ان

البدن كله عليها كما لو قلت ان
طلقتنا فملك اللفظ ولا فائدة
في طلاقها لان اللفظ بعد طلاقها
اللفظ خبر طلاقها فمما جعل
الانقضاء فانك لا يلزمها جميعا بخلاف
حيث لا يلزمها في الشرطية كانه
شئ واحد لان في المفاصلة ايض
لها فائدة يحصل بعض الطلاق
لو بعض اللفظ النص

فلو نوى اخذ النصارى
الرومانه ورو

فناء الصدر

فصل في

مشرط حسن صبر

اندر التذکرہ فی الاصل

ممنوع من النشر بالصوت

محمّد بن اسماعيل

این الفبا مضاعف
از نویسنده من است

3.

لزماء جميعا اي الثوب مع المندبل والتر مع القوصرة لا ترفعنا
نصب مطروفا في طرف ولا تحقق ذلك لا يغصب كليهما
القوصرة وعاء التمر ثم هذه الكلمة تستعمل في الزمان والمكان
والفعل اذا استعملت في الزمان بان يقول انت طالق في غد
فقال ابو يوسف ومحمد يستوي في ذلك حذفا وثني
ظهارا حتى لو قال انت طالق في غد كان بمنزلة قول انت
طالق غدا يقع الطلاق كما طلع الفجر في الصورتين جميعا وذهب
ابو حنيفة الى انما اذ حذفت يقع الطلاق كما طلع الفجر فاذا
ظهرت كان المراد وقوع الطلاق في جزء من الغد على سبيل
لها ما فلو لا وجود النية يقع الطلاق باول الجزء لعند المرحم
ولو نوى اخر النهار صحمت نيته ومثال ذلك في
قوله الرجل انصمت الشهر فانت كن افان ريقع على صوم الشهر
قال انصمت في الشهر فانت كذلك ايقع ذلك على
امساك ساعة في الشهر وانما استوى عند هالان قوله
محدث عن حرف الجراختصارا فكان كالصريح في
حكم والفرق لا ينفق ثم ان كلمة في اذ حذفت اتصل الطلاق
لغد بلا واسطة فيقتضي استيعاب الغد بالطلاق

اذن الفهم مضى الى
 جزء منهم من الشئ ذلك
 الا يقضى الاستيعاب
 مع
 فاولو الفرق
 فبين فقر رحمه الله تعالى
 بنى الكلام العلم اراد
 في الكلام بان القدر
 على اعراض القدر
 السرى انقضى في
 يقضى الاستيعاب
 م
 اظهرها الا يقضى
 لافرق بينهما بان كل
 في اذا حذفت اه كذا انوي
 من المعدن م موره
 فان قيل كل هذا
 في قوله تعالى وما
 اسرى ويعيد الى
 في ولع شيبه عيب
 جميع اليبيل كما في
 اليبيل على اعرف في
 المعراج قيل الاصل
 في يقضى الاستيعاب
 علمها هو اصل اليبيل
 بديلا والافعال

الحل ان الامر يكون في بعض
الليل "معادن" وأشار السارد الى هذا
في جوابه بقوله ان امكان

والتطوف لإيقظي السنين
هذا اليوم إلى آخر جزء
والتي ينبغي بها

وتصور
 جمل الزمان أو المكان
 فاقبل قول
 منهاج
 اتكان الفعل بعد في ال
 كون الخلف ذلك أو صريح
 الحار مظهر فاقبل
 في ال
 المراد من الخلف كون
 تحقق الفعل وليس
 في وجوده وجود
 ان يبصر
 على مفعول
 بوجود الضروب
 الضروب والفاعل
 انما يتحقق
 ٣١٦
 على ان يتحقق كما يكون
 في ال
 كما يتوقف عليه الفعل
 في احد ما دون
 متعديا الى الخلف
 وقوعه على الخلف
 نظرية في الخلف
 في ال
 في ال
 في ال
 في ال

وَالشَّيْءُ يَقْبَلُ بِالْشَّيْءِ وَحَدِّهِ فَكَانَ وَجْهُهُ
وَالْجَوَابُ عَمَّا قِيلَ لَمْ يَكُنْ لَكَ فَمَنْ وَجْهُهُ
وَالْجَوَابُ عَمَّا قِيلَ لَمْ يَكُنْ لَكَ فَمَنْ وَجْهُهُ
وَالْجَوَابُ عَمَّا قِيلَ لَمْ يَكُنْ لَكَ فَمَنْ وَجْهُهُ

[illegible]

فان قيل يستند الفعل
عند زهوق الروح ولا يخلو
الروح بعد الجرح فيصير قتلا
ولا يخلو وقت الجرح فيصير قتلا
واما جواز الكفاية فتدبر على
وجود السبب لان الجرح سبب
القتل ١٢

قوله فان قيل لو حلف ان لا يقتل
ما وجد الفرق لو حلف ان لا يقتل
في يوم الخميس فمات يوم الخميس
لم يخلو من الحنث واما يوم
يوم الخميس ولو حلف ان لا يقتل
في يوم الاربعاء ثم حلف في يوم
الخميس لم يخلو من الحنث
ان في الاول وجب شرط الحنث
ولم يوجد في الثاني لعدم
دخول الفعل السابق على
الحلف في اليمين فانهم
والله اعلم ١٣

٣١٤

كل النحل والحي والصدور
والبيض ونحوها فان زرع البيض
فعل الزرع وليس الزرع من
الفعل الزرع والحي والصدور
كلمة تدل على معنى هو
نفسها مقترن باحد
النظر او الثلاثة بقرينة
الكلام فان الفعل عنهم هو
الصدور كذا في شرحه هو
الوقاية ١٤

المكان في حقه وهذا خرج الجواز عما قيل هذه الافعال يتم بالفاعل
والمفعول فيجب ان يراد المكان في حقه لان اسم الفعل الممثلة لا
لمعنى اختص بالمفعول لما ذكرنا ولو جرح يوم الخميس ومات يوم
الجمعة لا يحنث لان الفعل انما يصير قتلا عند زهوق الروح
الانزى انه قبل زهوق الروح يسمى جرحا وبعد زهوق الروح
قتلا فبراعى زمان زهوق الروح لم يوجد زهوق الروح في يوم
الخميس فلم يوجد شرط الحنث وهو القتل فيه فان قيل لو كان
ضربه يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال ان قتلتك يوم
الجمعة فعبدك جر فمات المضروب يوم الجمعة لا يحنث وان
وجد زهوق الروح في الجمعة قلنا الايمان انما شرعت للامتناع
عن الفعل في المستقبل وليس في وسع الحالف الامتناع عن وقوع
الفعل المحلوف عليه قبل عقد اليمين فلا يكون الفعل السابق على
الحلف اخلا في اليمين ولو دخلت الكلمة في الفعل تقيد معنى الشرط
قال محمد اذا قال انت طالق في دخولك الدار فهو معنى الشرط
فلا يقع الطلاق قبل دخول الدار ولو قال انت طالق في حوضك
اذا كنت في الحوض وقع الطلاق في الحوض والابتلاع الطلاق
بالحيض وفي الجماع اذا قال انت طالق في مجيئي يوم لم تطلق حتى

ن
لما ذكرنا
عليه
الذي يقع
عنه
شرح
الوقاية ١٥

الاصحح في تعلق اليوم من الصبح حتى تطلع الفجر لان
الوقت من الغروب حتى يطلع الفجر لان
الاصحح في تعلق اليوم من الصبح حتى تطلع الفجر لان
الوقت من الغروب حتى يطلع الفجر لان

تطلع الشمس لو قال في مضي يوم ان كان ذلك في الليل وقع الطلاق
عند غروب الشمس من الغد لوجود الشرط وان كان ذلك في
اليوم لا تطلق حتى يجيء من الغد تلك الساعة قوله تفيد معنى
الشرط لان الفعل كال دخول والخروج لا يصلح طرفا للطلاق على
معنى ان يكون شيئا محذورا لانه عرض لا يبقى زمانين والظرف محل
للمطروف وما لا يبقى زمانين لا يكون محل الشيء فاذا عذرت
الحقيقة وهي الظرفية حمل على الشرط مجازا لما بين الطرفين
المطروف مقارنة كما بين الشرط والمشروط وكذا العيوض فعل
المرءة يقال حاضت المرءة وكذا المجيء فعروضا انما يوجد بطول
الشمس بعد التعليق واما في مضي اليوم فانما يوجد في مضي اليوم
ومضي اليوم يكون اذا مضى جميع ساعا اليوم ومضى جميع
الساعا انما يكون عند غروب الشمس اذا كان ذلك في هذا الكلام
في الليل وعند مجيء تلك الساعة التي وجد الكلام فيها اذا كان
اليوم وفي الزيادة ولو قال انت طالق في مشيئة الله او ارادة
الله كان ذلك بمعنى الشرط حتى تطلق لانه لو قال انت طالق ان شاء
الله تعالى كان ذلك بطلا لا لايجاب ابطالا قوله انت طالق فكذلك
يا كان معناه فان قلت قوله انت طالق في علم الله يقع به الطلاق

بمعنى بعض اليوم لا يكون الا بغير جميع الساعا
بمعنى بعض اليوم لا يكون الا بغير جميع الساعا
بمعنى بعض اليوم لا يكون الا بغير جميع الساعا
بمعنى بعض اليوم لا يكون الا بغير جميع الساعا

بمعنى بعض اليوم لا يكون الا بغير جميع الساعا
بمعنى بعض اليوم لا يكون الا بغير جميع الساعا
بمعنى بعض اليوم لا يكون الا بغير جميع الساعا
بمعنى بعض اليوم لا يكون الا بغير جميع الساعا

قوله لا ينهض ولا
يجيب بان ينهض هذا القول
متركة بلالة سائر الكلام لا بد من سماعه ولا
فائدة الظرفية والعلم لا يعمل إلا بدفعه
فوقه الطلاق ١٢ عين الله خلاصة الجواب
بأنه من العمل بتحقيقه الغاء استنساخ العلم فيه
يعني أنا نرى الحقيقة هذا بأرادة الجواز فلا بد من العلم
بأنه من العمل بتحقيقه الغاء استنساخ العلم فيه
بأنه من العمل بتحقيقه الغاء استنساخ العلم فيه
بأنه من العمل بتحقيقه الغاء استنساخ العلم فيه

الاجازان الباء للأصاق
والاصاق يقيضه طصفا
والمصنق هو

والمصنف
عبد الله بن مسعود

صاق و همتا
در جوی خفگی کما
بخت بزیب ادا فیضت نیلایم
جسم و الباء خفگی قمر
بالا صاق و همتا

۴۲

قوله

۱۲
ثبنا اصل الف و اشنا
رجع حجت راجع
مستحق و مستحق

بعضه من بعض وهو مروي في
الكتاب والاشارة الى
الاشارة الى

三

فصل حرف الباء للإصاق في وضع اللغة وهذا نص الإصاق

نحو مرتب زید ای التصوم روی زید و انما تعرض لوضع اللغة

لَا بُتَّ أَصْلُ مَعْنَى الْبَاءِ وَذَلِكَ لِشِدَّةِ تَرَاءُ الْخَصُومِ فِي هَذِهِ

الكلمة لهذا الخلف المذهب في مسألة السحر ثم أيّد بها اللإصاق

بأستعمالها الشائم الكثير وهو يدخلها في الأثمان فانها لا يحتمل

فِيهَا غَيْرُ الْإِلْصَاقِ وَرَأَى هَذَا الْمَعْنَى بَيِّنًا وَأَوْضَحًا بِقَوْلِهِ وَحَقَّقُوا

هذا البيع أصل في البيع والتمن شرط فيه أي تحقيق أن الباع

للاصاقان المبيع اصل في البيع والثمن شرط تابع له وهذا

المعنى لاجل ان المبيع اصل والتمن شرط في البيع قلنا هلاك

المبيع بلا قبض يوجب ارتفاع البيع وذهاب الثمن لازوال التبع

ويوجب رول مرسوم فالقلب رول الشرط اهم يوجب رول

ان لا تبق السبع سلاء الله قلت هذا الاسم الامام

[illegible]

عندما تقرأ القرآن الكريم
لا تنس أن تقول
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله الذي هدانا لهذا

ان يكون بمقتضى ما عليه من الحق في التمسك به

قولها لا اله الا الله هو ما اثنى المعبود الشارح
الذين الذين في الآيات والحباب عن
الخصوصية فوقه

فمنه ^{١٠} باللفظ ^٩ عقاب النفس ^٨ امر يتبع ^٧ البدن ^٦ وتحقيق ^٥ خبره ^٤ بالشرط ^٣ يعجز البصر ^٢ فان الله ^١ مريجا ^٠ عجز

لا ينفذون ذلك ولا يسمعون له

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ الْكَافُّرُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ الْكَافُّرُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ الْكَافُّرُونَ

بهلاکیت تمام ابرام ۱۲ مقام

[illegible]

3/6/61

الحق والكذب لا تترى انه يقال هذا خبر كذب وزور ولا يقال

اعتراض بانکه فانت

فوله ان اجبت اني افلان اني افلان
 بل انما سبب وقوعه على الخشب
 الاخبار هو الاعلام قال
 فاذا درست الاخبار وكيفية الاتية هو
 الاعلام وفي الاعلام
 ان فلا تاقدم فانك
 يختص بالصدق في كل
 هـ

2.

لأن الياء لا تصاق والطلاق
المتعلق بمشيئة الله
فيكون

من قولي

البراءة وهو لا

یونان الخریف
و یوشل کریم

والله اعلم
بالمغنى
فان مغنى
قيل يا مغنى
فوق موضع النفي

وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْتَخِطُ الْمُؤْمِنِينَ

منزلتہ الہیہ و ہون بجل علیہ خذ

فان

ذلك في العلم فافتزقا كما قالوا ولو قال الامراته ان خرجت من

الدار الإبادي فانت طالق محتاج الى اذن في كل مرة اذ المستقيم

خروج ملصق بالأذن فلو خرجت في المرة الثانية بدو الأذن
 فخذوه كوكسج أو الأذن مرة أخرى

طَلَّقْتُ وَلَوْ قَالَ أخرجت من الدار إلا أن أذكر ذلك فذلك عنه

الاذن مرة حتى لو خرجت مرة اخرى بدون الاذن لا تطلق في

الزباد اذا قال انت طالق مشيئة الله تعالى وبارادة الله وجمعه

الله لم تطلق والفرقان حرف الباء يقتضيان يكون السين

الخروج المصق بالاذن وكل خروج غير مصق بالاذن يكون اخطا

تحت قوله ان خرجت وهو عام لا نه يتناول المصداقة و

نكرة في موضع النفي يعم كل خروج الأخرى جملصقا بالأداة ^{لأنه قيل قول المصنف} _{لأنه قيل قول المصنف} ^{لأنه قيل قول المصنف} _{لأنه قيل قول المصنف}

قوله إلا أن ذلك لأنه غير معرون بحرف لا لصا ولا يقيص

معلقاً به محمد و فاطمه و روح القدس في قوله ابا بادي كان قوله

الاولى وكنت الاف الذنوب

۱. **تلاوت** تلاوت قرآن کریم است. تلاوت قرآن کریم از جمله اعمال بسیار ثوابت است و هر کس آن را بخواند، ثواب بسیار خواهد داشت. تلاوت قرآن کریم را در هر روز و در هر وقت می‌توان خواند. تلاوت قرآن کریم را در هر روز و در هر وقت می‌توان خواند.

التقدير الاول الشك الاستيعاب قصور البناء كما ان الاستيعاب منسوب الى ان الخارج البصر

فلا يخفى يا أبا القاسم الظاهر في الراجح انما هو المستقيم ايضا كل منهما

نقد بر نقد از نظر انضمامی
نقد بر نقد از نظر وجودی
مجله مجاهد الاستاذ

بانه على امر ديني ووقته

ان خورشيد هذا القدر من نور الله تعالى

۱۰۰

[illegible]

٧

قولہ الا انقطع قلبہم علیہم تمام الا یہ کہ
 بزالینہم بناء ایشان فی قلبہم درود تھا
 کہ بنیاد نما و بنا بر سر ایشان فی قلبہم درود تھا
 الان انقطع قلبہم علیہم تمام الا یہ کہ بزالینہم
 ایشان بقل با عروہ یا عروہ یا عروہ یا عروہ یا عروہ
 عزلت هذا الایۃ فی قوم کا یوں بظنون بیوت النبی صلی
 عندہ و عشیرتہ فجلسون فی قوم کا یوں بظنون بیوت النبی صلی
 خطی کلوا تم یجدون مع نسائہ النبی علیہ السلام فاعطو
 بذلك انیس علیہ السلام ویتحیان یا مریم یا عروہ
 ہمہم عن الدخول فہا هم النبی بغیر ذلک فی الطعام غیر ما ذکر
 انہم لا یخجلوا بیوت الان یؤذن لکم بالدخول و هو حرف
 الایۃ فی قوم کا یوں بظنون بیوت النبی صلی
 الباء فکون معنا الایۃ فی قوم کا یوں بظنون بیوت النبی صلی
 لکم و حرف الباء فکون معنا الایۃ فی قوم کا یوں بظنون بیوت النبی صلی

[illegible][illegible]

2

[illegible]

اوقال لامرأته انطلق
 ففعلت عتبه به الطلاق
 لان الطلاق وان كان
 في الاصل رقة النكاح
 مطلقا لكن صار مختصا
 بالنكاح شرعا عرف
 فصار الطلاق له رقة كبقية
 باعتبار اصل الموضع
 ولهذا لو نكح مطلق
 ديانة لا قضاء صدق
 ٢٢٨
 فصار ذلك بمنزلة
 هذه الحقيقة ففعلت
 الطلاق من النكاح
 الكلام وقطع به احتمال
 الجواب ١٣
 ففعلت ارادة ففعلت
 قوله ارادة ففعلت
 والحفظ مجاز وهو
 ومن التام والفصحة
 ٢٢٩
 اشار بذلك الى ان
 الام الدخلة بالطلاق
 المضاف اليه ١٢

والخصوص فاذا اكد الحقيقة بما يقطع احتمال المجاز والعام بما يقطع احتمال
 الخصوص كان بيانا فاهو تقريران المراد هو الظاهر في الحقيقة ^{التي هي المقصود}
 والشمول في العام مثال الاول قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحين فان
 طيرا ^{في الاصل} الحقيقة يكون بالجمل ولكن يحتمل ان يراد به الطيران حكما مجازيا
 كما يقال للرء يطير بهمنه ^{في الاصل} فلهذا قد تم هذه الاحتمالات اكد بقوله يطير بجناحين
 ومثال الثاني قوله تعالى فسجد للملئكة كلهم ^{في الاصل} اجمعون فالملئكة جمع
 عام ولحقه الخصوص بان يراد به بعضهم فيقطع هذا الاحتمال
 بقوله كلهم اجمعون قوله ومثاله اذا قال فلان علي فقيز منطرا
 بفقير البلد والى من نقد البلد فانه يكون بيان تقريرا لان المطلق
 كان محمولا على فقير البلد ونقده مع احتمال ارادة الغير فاذا بين
 فقد قرر حكم الظاهر ببيانه وكذا لو قال فلان عندك الف وديعة
 فان كلمة عندك كانت باطلا فانه تقييد لا مائة مع احتمال ارادة
 الغير فاذا قال وديعة فقد قرر حكم الظاهر ببيانه اي في الاحكام
 الشرعية قوله لان مطلق الفقيز ومطلق الف كان محمولا على فقير
 البلد ونقد البلد لان المطلق ينصرف الى المتعارف والمتعارف
 البلد ونقد البلد فهذا حقيقة اللفظ العرفية لكن مع ذلك يحتمل
 ارادة الغير بان يراد فقير بلد اخر ونقده فاذا بين ذلك بقوله

والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي

والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي
والاعتقاد تابع للقصد الأصلي

البيان فلو جاز تأخير البيان لادى الى تكليف اليسرى وسعوا
مردود قلنا انما يلزم العمل بعد البيان فاما قبل البيان فيجب اعتقاد
حقيقة المراد وعلى هذا مسأله اصحابنا اذا قرأوا لقلا في محله شيء
ثم بينه متصلا او منفصلا قبل قوله وكذا لو قال الامرات
بأن يجوز له ان يبين متصلا او منفصلا واما بيان التغيير
فهو ان يتغير بيانه مع كلامه ونظيره التعليق بالشرط
الاستثناء وذلك ان يصرف اللفظ عن ظاهر معناه وهو موجب
الحقيقة الى بعض محتملاته البعيدة كالحال في الحقيقة والخصوص
في العام وانما يسمى بيان التغيير لانه من حيث انه يبين المراجع
يحتمله اللفظ كانه بيان فاما من حيث انه يصرف اللفظ عن موجب
الظاهر كان تغييرا للموجب قوله ونظيره اي نظير بيان التغيير
التعليق بالشرط مثل قوله انت حراز دخلت الدار فان قوله
انت حرم مقتضاه نزول العتق في الحال لان الابطال عليه لنبتوت
موجب والمعلول لا يتخلف عن علته ولو نزلنا قليل فاذا ذكر
الشرط لا يعتق في الحال وتأخر موجب زمان وجود الشرط فكان تغيير
للموجب بطريق البيان وكذا الاستثناء فان قوله لقلا في محله شيء
موجب وجوب الالف بتمامه بقوله الامانة تغيير معناه من التمام

البيان فلو جاز تأخير البيان لادى الى تكليف اليسرى وسعوا
مردود قلنا انما يلزم العمل بعد البيان فاما قبل البيان فيجب اعتقاد
حقيقة المراد وعلى هذا مسأله اصحابنا اذا قرأوا لقلا في محله شيء
ثم بينه متصلا او منفصلا قبل قوله وكذا لو قال الامرات
بأن يجوز له ان يبين متصلا او منفصلا واما بيان التغيير
فهو ان يتغير بيانه مع كلامه ونظيره التعليق بالشرط
الاستثناء وذلك ان يصرف اللفظ عن ظاهر معناه وهو موجب
الحقيقة الى بعض محتملاته البعيدة كالحال في الحقيقة والخصوص
في العام وانما يسمى بيان التغيير لانه من حيث انه يبين المراجع
يحتمله اللفظ كانه بيان فاما من حيث انه يصرف اللفظ عن موجب
الظاهر كان تغييرا للموجب قوله ونظيره اي نظير بيان التغيير
التعليق بالشرط مثل قوله انت حراز دخلت الدار فان قوله
انت حرم مقتضاه نزول العتق في الحال لان الابطال عليه لنبتوت
موجب والمعلول لا يتخلف عن علته ولو نزلنا قليل فاذا ذكر
الشرط لا يعتق في الحال وتأخر موجب زمان وجود الشرط فكان تغيير
للموجب بطريق البيان وكذا الاستثناء فان قوله لقلا في محله شيء
موجب وجوب الالف بتمامه بقوله الامانة تغيير معناه من التمام

9.

شروع فی بیان الاختلاف بین
اللفظاء فی الصلین

١٢
في الإيجاب المعلق
ان قلت طالق في قوله
ان قلت الماد فانك
ن

طابقاً على جميع الاحجاب
منقذ بالشرع سبب
مؤلفه فيله و...

الطلاق
بوقوع كذا المعلق
ود الشرح وم قبله
م

فقالوا: "فإننا نختلف في ذلك".

امم و بلاد
بما تظن او ما يقال
منه

من قول الشيخي واحد
فانتهى

الى البعض وقد اختلف الفقهاء في الفصلين قال صاحبنا المعلق
 بالشروط سبب عند وجود الشرط لاقوله وقال الشافعي المعلق
 سبب في الحال الا ان عدم الشرط مانع من الحكم وقائده للخلاف نظر
 فيما اذا قال الاجنبية اترز وحنك فانت طالق او قال العبد الغير
 ازملكك فانت حر يكون التعليق باطلا عندنا لان حكم التعليق
 انعقاد صد الكلام علة والعناق والطلاق ههنا لم ينعقد علم
 لعدم اضافته الى المحل فان محل شرط حال صيرورة الطلاق سببا
 بالاجماع ولم يوجد بطل حكم التعليق فلا يصح التعليق وعندنا
 كالتعليق صحيحا حتى لو تزوجها يقع الطلاق لا كلامه انما
 ينعقد علة عند وجود الشرط والمالك ثابت عند الشرط فيصير
 التعليق الاستثناء ما في التعليق فقد قالوا المعلق بالشرط
 معدوم قبل وجود الشرط كالطلاق في قوله اترز وحنك فانت طالق
 طالق معدوم قبل دخول الدار وهذا بالاتفاق لكنهم اختلفوا
 في اعرابه هو العدم الاصل الذي كان قبل وجود التعليق واستمر
 الى زمان وجود الشرط كما هو ههنا وانما ثابت بالتعليق
 مضافا الى عدم الشرط كما هو مذهب الشافعي وهذا الاختلاف

[illegible]

وهو الذي
 والسياسة
 الى الحروب
 والعلاقات
 الخلقية
 والاعتدالية
 الى العمل
 كونها
 في احوال
 فيهم
 الاصل
 بعد
 الظاهر

قوله لو وقع الطلاق
 ودلك لان قوله انت
 طالق كلام وضع
 لرفع قيد الكلام
 شرعا
 قوله فكان ان
 انقضاء للتفريق بقوله
 لكن التعليل من وجود
 ٣٣٣
 فكان الخبر بقوله
 للتفريق بقوله انت
 فكان قوله من وجود
 طالق الشرط
 وجود الشرط
 محله سبب عند وجود
 بالشرط عندنا وفيما عندنا
 الشرط عندنا

على اختلاف آخر وهو ان المعلق بالشرط اي لايجاب وهو قوله
 انت طالق عند سبب في الحاي موجب لوقوع الطلاق لان لا
 الشرط لوقوع الطلاق لكن التعليل منع وجود الحكم وتأخره الزمان
 وجود الشرط فكان عدم الحكم مضافا الى عدم الشرط وعند المعلق
 بالشرط لا ينعقد سببا موجبا للحكم لان التعليل يمنع عن انعقاد
 الايجاب سببا فكان قوله انت طالق غير موجود قبل وجود الشرط
 وانما يصير سببا عند وجود الشرط فكان عدم الحكم بناء على
 عدم الاصل الذي كان قبل التعليل لانه على عدم الشرط لا يملك
 الشرط داخلا في الايجاب كان اثره في منع العلة من الانعقاد من غير
 تفرض الحكم وهذا لان انعقاده باعتبار صدقة من اهله في محله
 فاذا لم يصير الى محله لا يصير سببا كما اذا اضيف الى غير محله بان كان
 بهيمة او ميتا والشافعية اعتبر دخوله في الحكم دون السبب في
 السبب موجبا للحكم الا ان التعليل بالشرط مانع لثبوت حكمه فكان
 عدمه مؤثرا في عدمه ولهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليل لوقوع
 صورة عدم الملك ان يكون مضافا الى الملك او سبب الملك حتى
 لو قال اجنيبة اذ دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فوجد الشرط
 لا يقع الطلاق هذه المسئلة تفرقة هذا الاصل المختلف وهو ان

من ان المطلق هو البعض للذات
فقط والتقييد هو التعرض
للذات مع الوصف وههنا
التقييد بالشيء دون الوصف
فلا يكون قوله ومن لم يستطع
مقبولاً

[illegible][illegible]

[illegible]

9.

[illegible]

الوصف عندنا أي من ثوابه التعليق بالشرط ترتيب الحكم على اسم
موصوف وإنما كان من ثوابه إعلان الوصف بمعنى الشرط لتعلق
الحكم به كما بالشروط بيان أنه إذا قال أنت طالق ركبته فانه ينزل
قوله أنت طالق أن ركبته فاذا كان بمعنى الشرط كان الاختلاف
في التعليق اختلافا في الوصف وعلى هذا قال لا يجوز نكاح
لأن النص ترتيب الحكم على أنه مؤمنة لقوله نعم من قبلنا تكم المؤمنين
فبتقيد الحكم بالمؤمنة فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز
نكاح الأمة الكتابية ولنا أيضا بقوله نعم وأحصنا من الذين يؤمنون
من قبلكم وهن العفائف كذا نقل عن أئمة التفسير ولازالنا
الكتابية يجوز وطبها بملك اليمين يجوز بملك النكاح أي على
كالشرط قال الشافعي رحمه الله إن عدم الوصف يوجب عدم الحكم كوصف
الإيمان في الإمام يوجب انتفاء جواز النكاح بقوله نعم ومن لم
يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكته أيما نكح
من قبلنا تكم المؤمنات وعندنا عدم الإيمان لا يوجب بطلان نكاحه
إن عدم الشرط لا يوجب عدم الشرط فقلنا ثبت بهذا النص جواز
نكاح الأمة للمؤمنة وأما نكاح الفتيات الكافرات فلا نرضى به
والأشياء ثبتت جواز نكاحها بالعموم الواردة في جواز نكاح

[illegible]

منه فكأنه
صحة الكتب والحالان
مبنية على الكيل أيضا والمفاضلة
عبارة عن بجمان المفاضلة على
الآخر كيلا والمفاضلة على
نفسها وبها وتفاضلها مع العلم
للساواة والمفاضلة مع احتمال
لا ينحل تحت الكلام لمقتضى القليل والثاني
منه الإحالة فيه ولا يبعد الاستدلال
على صحة المفاضلة بالحقين
الاصول

لا يكون داخل تحت الذي ولقائل ان يقول ان التساوي في القليل
 يمكن باناء صغير وايض يمكن النسوية بالحفنة واما التفاوة القليل
 فلا يعتبر به شرعا امانا له ليس في وسعة الاخر اعنه واما لانه
 هذا في الكثير ايضا لا يرى ان الكبير لا يسو في عدد الحبة ولا في
 الوزن فلا بد من حصول التفاوة وان كان يسيرا ومن صور بيان
 التغيير ما اذا قال الفلان على الف ودبغة فقوله على يقيد الوجوه
 وهو بقوله ودبغة غيره الى الحفظ وقد تحققنا ان بيان التغيير
 صرف الكلام عن موجبة الظاهر كما لحقيقة الى بعض محله كالجاء
 فاذا قال الفلان على الف ودبغة فقوله على الف حقيقة لا قرا
 بالدين لان كلمة على يقيد الوجوب اعني وجوب الالف وهو الدين
 الا انه يحتمل الودبغة مجازا بطريق تحذف المضماي على حفظ الف
 درهم وبطريق اطلاق اسم المحل على الحال كقوله هجرى النهر وسال
 الميزاب لان ذلك هو محل الحفظ الواجب بالعقد فكما قوله ودبغة
 بيان تغيير وقوله اعطينته واسلفته الفا فلم يقضها من جملة
 بيان التغيير فان الاعطاء لا يتم الا بالقبض وكان حقيقة التسليم
 وآسلف اخذ عاجل باجل فكان الاقرار بهما اقرارا بالقبض حقيقة
 الا انه يحتمل ان يراد بهما مجرد العقد مجازا فكان قولنا قبضها

والدمهم النهر جبهته وفوقه
 والنهر جبهته وفوقه
 غايته الجوده والنهر جبهته
 فانه من الملا لا يقبل الا ما هو جبهته
 العائنه الا انيت الاما هو جبهته
 فالزيف لا يرد الا ما هو جبهته
 رد افة الزيف دون رد افة
 الى الجهاد فيكون فضله
 الغايه على الغرض
 من جنس الدرهم
 او من جهة الزيف والنهر

بيان تغيير وكذا لك اي ومن جملة بيان التغيير لو قال القلان على
 الف زيف فان قوله على الف يوجب الجيا في الظاهر لان التعامل انما
 يقع في الجيا ولا في الزيوت لانادراكا زادة الزيوت كالجبان
 من الحقيقة وحكم بيان التغيير انه يصح موصولا ولا يصح مفصلا
 ثم بعد هذا مسائلا اختلف فيها العلماء في انها من جملة بيان التغيير
 فتصير بشرط الوصل او من جملة بيان التغيير فلا تصح وسيا في طرق
 منها في بيان التغيير وعلى هذا اجمع الفقهاء لانه بمنزلة الرجوع عن
 الاول واما ما رو عن ابن عباس انه يجوز استثناء المفضل فلو صححت
 هذه الرواية عند المراد عنه انه اذا نوى الاستثناء عند التلفظ
 ثم اظهر فانه دين فيما بينه وبين الله تعالى واما بيان الضرورة
 فمثاله في قوله تعالى وورثه ابواه فلام الثلث اوجب الشك في بيان
 الابوين ثم بين نصيب الام فصا ذلك ببيان النصيب لا ببيان
 الضرورة فبيان يقع بغير الكلام كما في قوله تعالى وورثه ابواه فلام
 الثلث صدد الكلام اوجب لشك في بيان الابوين في كل الميراث ثم
 تخص الام بالثلث لان الاب يستحق الثلث فصا بالثلثين
 التخصيص وعلى هذا قلنا لو بينا نصيب المصارب بان قال على
 انك نصف الربح ولم يبين نصيب ب المال صححت الشركة في الربح

وهذا بيان لا يحصل من السكوت ثم اشارات صدر الكلام في تخصيص نصيب الام بالثلث
 من العتق ولو صح الاستثناء من هذه العتق
 ولم يستفد لوجوب ورود الاستثناء بعد وفاء
 في التاديب لاجل العيب والباطل التصريح وهو
 من العتق ولو صح الاستثناء من هذه العتق
 ولم يستفد لوجوب ورود الاستثناء بعد وفاء
 في التاديب لاجل العيب والباطل التصريح وهو

ان الشك في صحة الشركة لا ينافي صحة الشركة في الربح
 ان الشك في صحة الشركة لا ينافي صحة الشركة في الربح
 ان الشك في صحة الشركة لا ينافي صحة الشركة في الربح

100

[illegible]

بينهما والشركة شرط الصحة العقد ولولم يجعله لك سببا فالنصيب
 راب المال ثبت الشركة بينهما ولم يصح العقد فصا كانه قال لك

نصف الربح ولم ينصفه وكذا لو بنى ضيبي رب المال وسكت عن

نصيب المضارب على هذا حكم المزارعة يعني ان لم يبين نصيب حصة
البذر وسيم نصيب العامل ياز قال له على ذلك ثلث الخارجه العقد

لا زال السكوت عن نصيب الاخريازو كذلك لو اوصى لفلان وفلان

بالت ثم ينضميب احدهما كاذلك بيان المصيب الاخر ولو طلق

احد امراته ثم وطى احدهما كان ذلك بيانا للطلاق في الاخرى
ابن خال محمد طاهر ٣١٨

ثم قال فلان منها اربعائة كان لك بيان ان است مائة للباقي

بجلا فالوطى في القوق المبرم بان اعتق احد امتية ثم وطى احدهما فا

ليس ببيان القوت في الاخرى عند ايجيفه رح لان حل الوطي في الاماء

بیشتر بطریقین احدهما طریق الملوکیه و ثانیهما طریق انهن تحت

بعد الاعتاق فلا يتعين جمعة للملك باعتبار رحل الوحي وما يبيك

الحا وهو سكرت الدية يقع بين يديه له حال المشكل مما له فيما دارت
 الشاهد عليه ١٣

صاحب الشريعة امر من قول ودع معاينة فلم يسه عن ذلك

وكان الناس يتعاملون فيه انهم مما كان مشاعرا وكان اساسه ونزاعه

روان سب سے پہلے یہ کہیں گے کہ یہ کون سا دین ہے؟

من ولجها قضاء الامه والموت
الملك في الموت والشه
من ولجها قضاء الامه والموت
الملك في الموت والشه

عليه السلام

والفان طوي اللظ
عنها فكم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

النكاح وطريق النكاح

وهو ملك اليمن عنها ١٣ سلطان ولقبه احمدي

نور و السلام

رحمہ اللہ العظیمی

حالا اللسان على حبيب ان ينطق به ايضا لاختتم

وَاللَّهُ يَكْفِيكَ
الْغَنَاءَ

والله اعلم

بالنظر إلى نتائج الأبحاث والدراسات المختلفة في هذا المجال، فإننا نلاحظ أن:

عن فضة الظاهر من هذا الخبر

عاشق الشوق
العاشق في
من السبيل
في الله

وضعف الإ
أو عدم التكل
والله

سلام علیکم

[illegible]

فمنهم من لا يملك لنفسه نفعا ولا ضررا

وَقَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْغُلَامَاتُ بِكُلِّ غِلَامَةٍ مِّنْهُنَّ فَتُصَوِّرُهُنَّ فَتَكُونُنَّ أَهْلَ الْمَقْدَرِ

١٦

✓ ۲

فاقروه عليها ولم ينكر عليهم فدل سكوتهم ان جميعها مبني في الشرع
 اذ لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس على منكر محظور وذكر في
 بعض نسخ اصول الفقهاء ان النبي عليه السلام اذا علم بقبول او فعل صديق مكلف
 وسكت عنه وقروه ولم ينكر عليهم كونه قادرا على الاكفار فمخبر ما
 يكون لما سبق من النبي ثم انهم اعمها ومن المبشرين الاصر عليهم واعتقاد
 اباخريهما اولا يكون ذلك فان كان الاول سكوتة عند رويته كاذبة
 كنيسة عن الانكار فلا يدل ذلك على جواز ذلك الفعل وان كان الثاني
 فقد اختلف فيه فقال قوم ان لم يسبقه تحرير فقريره يدل على الجواز
 وان سبقه تحرير فقريره يدل على النسيء وذهبت طائفة الى ان فقريره
 لا يدل على الجواز والنسيء قوله والشقيع اذا علم بالبيع اي بيع الدار
 المشفوعة وسكت عن طلب الشفعة بعد العلم كاذل ذلك
 سكوتة بمنزلة البياض انه راض بذلك اي بالبيع من غيره وترك الدار
 لان الطلب شرط لثبوت حق الشفعة فاذا لم يطلب مع القدر دل على
 انه راض بتركها والبكر الباقية اذا علمت بتزويج الولي اياها وسكتت
 عن الرد كاذل بمنزلة البياض بالرضا لان لها عند تزويج الولي
 كلاين نعم ولا والحياء يحول بينها وبين نعم اختيارها الا واجب ولا
 يحول بينها وبين لا فكان سكوتها دليلا على الرضا ولو اذارت

بالكلية عندهم عند بناء الجرم كذا
 لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس على منكر محظور وذكر في بعض نسخ اصول الفقهاء ان النبي عليه السلام اذا علم بقبول او فعل صديق مكلف وسكت عنه وقروه ولم ينكر عليهم كونه قادرا على الاكفار فمخبر ما يكون لما سبق من النبي ثم انهم اعمها ومن المبشرين الاصر عليهم واعتقاد اباخريهما اولا يكون ذلك فان كان الاول سكوتة عند رويته كاذبة كنيسة عن الانكار فلا يدل ذلك على جواز ذلك الفعل وان كان الثاني فقد اختلف فيه فقال قوم ان لم يسبقه تحرير فقريره يدل على الجواز وان سبقه تحرير فقريره يدل على النسيء وذهبت طائفة الى ان فقريره لا يدل على الجواز والنسيء قوله والشقيع اذا علم بالبيع اي بيع الدار المشفوعة وسكت عن طلب الشفعة بعد العلم كاذل ذلك سكوتة بمنزلة البياض انه راض بذلك اي بالبيع من غيره وترك الدار لان الطلب شرط لثبوت حق الشفعة فاذا لم يطلب مع القدر دل على انه راض بتركها والبكر الباقية اذا علمت بتزويج الولي اياها وسكتت عن الرد كاذل بمنزلة البياض بالرضا لان لها عند تزويج الولي كلاين نعم ولا والحياء يحول بينها وبين نعم اختيارها الا واجب ولا يحول بينها وبين لا فكان سكوتها دليلا على الرضا ولو اذارت

لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس على منكر محظور وذكر في بعض نسخ اصول الفقهاء ان النبي عليه السلام اذا علم بقبول او فعل صديق مكلف وسكت عنه وقروه ولم ينكر عليهم كونه قادرا على الاكفار فمخبر ما يكون لما سبق من النبي ثم انهم اعمها ومن المبشرين الاصر عليهم واعتقاد اباخريهما اولا يكون ذلك فان كان الاول سكوتة عند رويته كاذبة كنيسة عن الانكار فلا يدل ذلك على جواز ذلك الفعل وان كان الثاني فقد اختلف فيه فقال قوم ان لم يسبقه تحرير فقريره يدل على الجواز وان سبقه تحرير فقريره يدل على النسيء وذهبت طائفة الى ان فقريره لا يدل على الجواز والنسيء قوله والشقيع اذا علم بالبيع اي بيع الدار المشفوعة وسكت عن طلب الشفعة بعد العلم كاذل ذلك سكوتة بمنزلة البياض انه راض بذلك اي بالبيع من غيره وترك الدار لان الطلب شرط لثبوت حق الشفعة فاذا لم يطلب مع القدر دل على انه راض بتركها والبكر الباقية اذا علمت بتزويج الولي اياها وسكتت عن الرد كاذل بمنزلة البياض بالرضا لان لها عند تزويج الولي كلاين نعم ولا والحياء يحول بينها وبين نعم اختيارها الا واجب ولا يحول بينها وبين لا فكان سكوتها دليلا على الرضا ولو اذارت

9

عبد يبيع ويشترى في السوق فسكت عن المنع كان ذلك له
سكوته بمنزلة الاذن الصريح لضرورة دفع الغرور عن الناس ذلك
لانهم لما راوا ان المولى لم يمنع علموا انه راض بتصرفه فعاملوه
بيعه وشراء فلولا بكن ذلك اذنا لكان سكوته غرورا في حقهم
الغرور مدفوع شرعا فيصير ما ذونا في التيارات ^{٥٣} ولما عليه اذا نكل
ا امتنع عن اليمين في مجلس القضاء اذا استخلف القاضي يكون
ذلك الامتناع بمنزلة الرضا بلزوم المال بطريق الاقراء
وعندنا في خيفة بطريق البذل لاننا لما سكت عن فيه دعوه
المال في اليمين مع القعدة عليه كان ذلك دليلا على الرضا بلزوم
المال وهذا بالاتفاق لكنه اختلف في انه بطريق الاقرار او بطريق
البذل ايم بذل المدعي به اقتداء ^{٥٤} عن اليمين فالاول قول ابو يوسف
ومحمد ^{٥٥} والثاني قول البخاري رحمه الله وهذا المعنى لا يجرى عنه
الاستحالة وفي الاشياء الستة وعندنا يجرى لان البذل لا يجرى
في هذه الاشياء حتى لو قالت امرة لرجل في دعوى نكاح عليها لا
نكاح بيني وبينك ولكن بنيت لك نفسك لا يعلم بذلها وما
الاقرار فيعمل في هذه الاشياء فلما حصل ان السكوة في موضع
الي بياز بمنزلة البيا وهذا الطريق قلنا الاجماع ينبغي ان يصح

[illegible]

لا يعطوف قوله مائة و
 العشر المحدث
 قوله واما جعل
 دفع لما يقال بان الاثواب
 فانه يجمعها بصلحان تميز الثلاث
 فان تميز الثلاث الى العشر
 فانه يجمعها بصلحان تميز الثلاث
 فانه يجمعها بصلحان تميز الثلاث
 فانه يجمعها بصلحان تميز الثلاث

يذكر العدد في المعطوف ايضا سواء كان من المقدرات وغيرها
 كما في قوله مائة وثلاثة ائواب مائة وثلاثة اعيد وثالثها ان تعطف
 غير العدد من غير المقدرات كما في قوله مائة وثوب مائة وثوب
 فالاول يكون المعطوف بيان الاول وكذا الثاني بخلاف الثالث وهذا
 لان الناس اعتادوا حذف المفسر في المعطوف عليه العدد بدلالة
 التفسير في المعطوف فيما اذا كان المعطوف من قبيل المفسر المحدث
 وهو الداهم والقفيز مثلا فصلا العطف في كلامهم بيان لما في
 المعطوف عليه لكن هذا مقيد فيما اذا كان المفسر من قبيل المكيلات
 الموزونا وكذا لو قال مائة وثلاثة ائواب مثل تلك الصواع اخرى
 هي ان يذكر العدد في المعطوف ايضا مع حذف المفسر وهذا غير مقيد
 بالمكيلة واللوزونا كما مر في قوله مائة وثلاثة ائواب مائة وثلاثة
 اعيد واما جعل هذا بيانا لانه يميز احدى عشر ودرهما يعنى
 ان المعطوف المعطوف عليه يميز لانه عدد واحد كالعقود مع كسورها
 فانها اعداد وكرامها جملة واحدة كاحد عشر وخمسة عشر غيرها
 ركبت مع توسط حرف العطف وقد حذف ذلك في عشر وما
 فوقها ولانه ذكر عددين بهمين واعقبهما بنفسين فانصر فيهما
 لاستواءهما في الحاجة الى التفسير بخلاف قوله مائة وثوب او مائة

احد من المائة والثلاثة ولا تسلم ان القول
 لكل من المائة كذا ولا تسلم ان القول
 الا فم المائة كذا ولا تسلم ان القول
 المسطور بتميزه احد وعشرين
 ودرهما فان الدرهم في هذا العدد
 تميز عشر في خاصته فان الواحد
 لا يستدعي التميز لانه يقال رجل
 ولا يقال رجل واحد بخلاف قوله
 مائة وثلاثة ائواب فان كل
 من العدد يميز هنا يستدعي التميز
 كما لا يخفى ونوعه بقوله يعنى اه
 وعشرين بتميزه قوله احد
 واحد لا مطلقا في قوله مائة
 قوله مائة بانه يميز احدى عشر
 واما قوله المسطور مسطور في العشرة
 ودونه لعدد فيه دفعه بان المسطور
 العاطف فيها دونه ايضا مسطور لعدد
 حذف ذلك الحذف

للمائة بالانقاف
 ثوب
 عشرة وعشرين
 عشرون
 لثوب
 مائة وثلاثة ائواب

Q

قوله لانه شرط الحكم ولقائل
 ان يقول النسخ لا يكون الا منفصلا
 والاستثناء لا يكون الا منفصلا
 فكيف يصح ان استثناء الكل
 من الكل لا ان يرد من النسخ مجزئ
 الزعم والابطال فلم يكن في معنى
 بيان الذي هو النسخ المصطلح الا
 مجزئ الزعم والابطال
 قوله الاستثناء مراد
 المراد من قوله بطل استثناء
 الكل وليس يابل عليه استثناء
 الاستثناء عن الاستثناء
 علم صحح الاستثناء
 انما جئ به والاستثناء
 عند الانفراد
 فان كان
 الزعم او كان
 الزعم او كان
 الزعم او كان

فحقنا القتل بياض محض للاجل في حق صاحب الشرع لانه ميت
 باجله بلا شبهة وفي حق القاتل تغيير وتبديل ولهذا يجوز النسخ من
 صاحب الشرع لانه بياض محض منه ولا يجوز النسخ من العبداني تصرف لهم
 وعباراتهم لان النسخ اذا جدد من العبد صح شرعا وثبت ولا يجوز
 ابطاله ما صح وثبت شرعا بخلاف بياض التغيير فانه يصح بشرط الوصل
 لانه بياض من اللفظ عن موجه الى محتمله وعلى هذا بطل استثناء
 الكل عن الكل لانه نسخ الحكم ولا يجوز الرجوع عن الاقرار والطلاق
 والعتاق لانه نسخ وليس للعبد ذلك اي على ان النسخ لا يجوز من
 العبد قلنا بطل استثناء الكل عن الكل مثل قوله لفلان على عشرة
 الا عشرة لانه نسخ الحكم ولا يجوز الرجوع عن الطلاق والعتاق
 والاقرار لانه نسخ فانتقلت اذا قال انسيائي طوائف الا زينة عمرة و
 سعادة وليس له نساء غيرها يصح ولم تطلق واحدة منها وهو
 استثناء الكل عن الكل قلت الاستثناء عن الكل انما لا يصح اذا كان
 بعين ذلك اللفظ انما اذا كان بغير ذلك اللفظ فيصح ولهذا اذا قال
 نسا طوائف الانسا لا يصح الاستثناء ولو قال فلان على الف فضا
 او ثمن المبيع وقال زيوف كان ذلك بياض تغيير عندهما فيصح صوابه
 وهو بياض التبديل عندا يخيفته فلا يصح وان وصل الى الدارهم

[illegible]

Pr

خلاصة الجواب ان الشرطين
الذين يربون متفق فيهما وذلك
الشرط الثالث مختلف فيهما
فالمرجع في بعضها اليه

في بعض الكتب تأكيدها
واما مثل خبره في
تأكيدها في موسى
فانكره وحصوله ان يكون مستند الى

على البرهان ١٢
يقوم البرهان على
بمكن توافقه على
المرجع في بعضها اليه

في قوله وهو عصر
الثالث وهو عصر
فولاه في العصر
ما لا يقل عن واحد من

على الكذب لكثرهم وثانيهما ان افضل بك هكذا ومعناه ان يديم
هذا الحد هو الكثرة فيه من اوله الى ان افضل بك بان يكون اوله
كآخره واوسطه كطرفيه ولم يشترط بتأنيث اماكنهم وان لا يحصل
عدهم وعدالتهم كما شرط غيره قلت اما عدم احصاء العدي فقد
اختلف فيه والجمهور على ان ليس بشرط فان الحجة او اهل الجامع لو
اخرجوا عن واقعة صرفتهم عن الحج او عن الصلوة ليحصل العلم بخبرهم
مع كونهم محصورين واما العدالة وتبائن الاماكن فليس بشرط
ايض عند الجمهور لحصول العلم بالخبر بدون تبوت العدالة وتبائن
الاماكن الاتية ان اهل بقعة واحدة او بلدة واحدة لو اخرجوا والشه
يحصل العلم به لكثرهم وان كان فيهم فساد او فجا والمشهور

ما كان اوله كالا حاد في القرن الاول ثم اشتهر في العصر الثاني
والثالث وتلقته الامه بالقبول فصا كما لم تنوات حتى اتصل بك
ذلك الحديث للمسلم على الخفي والرحم في باب الزنا واما قيد الاشهاد
في العصر الثاني لانه لا اعتبار للاشتهار في القرون التي بعد القرون
الثلاثة فان عامة اخبار الاحا اشتهرت في هذه القرون ولا
مشهورة ولا يجوزها الزيادة على كتاب الله تعالى مثل خبر الفاتحة
والسمينة في الوضوء وذلك المشهور مثل حديث المسح على الخف

في قوله وهو عصر
الثالث وهو عصر
فولاه في العصر
ما لا يقل عن واحد من

منها الحسن والحسين
من قوله بعد القرون
من القرن الثاني
من القرن الرابع
من القرن الخامس
من القرن السادس
من القرن السابع
من القرن الثامن
من القرن التاسع
من القرن العاشر
من القرن الحادي عشر
من القرن الثاني عشر
من القرن الثالث عشر
من القرن الرابع عشر
من القرن الخامس عشر
من القرن السادس عشر
من القرن السابع عشر
من القرن الثامن عشر
من القرن التاسع عشر
من القرن العشرين

في قوله وهو عصر
الثالث وهو عصر
فولاه في العصر
ما لا يقل عن واحد من

[illegible]

[illegible]

تخطت لاهل العصر الثاني في قبولهم اياه وتخطية العلماء بكونه
وضلالة وانما سمى العلم به طائفة لانه يسكن النفس اليه بما
ظهر في الحامع تمكن ضرب شبهة فيه صوة بالنظر الى ابتداء
واخلاف بين العلماء في لزوم العمل بها بالمتواتر والمشهور بخلاف
خبر الواحد لان فيه اختلافا بين العلماء في لزوم العمل به فنقول
الواحد ما نقله واحد عن واحد وجماعة عن واحد وواحد عن جماعة
ولا عبرة للعدد اذا لم يبلغ حد الشهور اي لا اعتبارا لكثرة العدد
كازدود كثرة عدد المشهور يعني لا يخرج بهذه الكثرة عن كونها
خبر واحد ويجوز ان يكون هذا اخرا عن قول من فرق بين خبر الواحد
والاثني وقبل خبر الاثني دون الواحد وبعضهم قبل خبر الاثني
دون مزعداها فسقوا الشيخ بين الكل وهو يوجب العمل في الاحكام
الشرعية بشرط اسلام الراوي وعدالتة وضبطه وعقله واتصاله
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الشرط ولا يوجب العلم
لاعلم اليقين ولا علم الطائفة وهذا مذهب كثرة اهل العلم وجعل
الفقهاء وقال بعض اصحاب الحديث انه يوجب علم اليقين وذهب
بعض الناس الى انه لا يجوز العمل بخبر الواحد فضلا عن خبر الفريقان
بقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم فاما لا تتبع ما ليس لك به علم

ما السبب في انه لم يوجب العلم
 على قبول خبر الواحد
 كان الخبير يفتي في الصدق والكذب
 جواب سوال ابن زبيرا
 فمن اين يوجب العمل بالصدق
 العمل بغير خبر جملة الصدق
 كما جاء في طهارة الماء و
 خبر الواحد في طهارة الماء و
 نجاسته

شروط أربعة في الرواية من أول ما نقل من الرسول عليه السلام
 إلى أن تصل بك ما لا سلام فهو النصدق والقرار بالله كما
 هو باسمائه وصفاته وقبول أحكامه وشرائعه وهو نوعان
 وهو ما ثبت بنشوءه بين المسلمين وثبوت أحكام الإسلام وبغير
 من الإسلام والذين من غير أن يوجد منه قرار باللسان وصورته
 بالبيان وهو أن يصف الله تعالى كما هو باسمائه المحسن صفاته
 العليا والأفرا بملكته وكتبه ورسله والتعبت بعد الموت
 والقدر بجزءه وشبهه من الله تعالى وقول أحكامه وشرائعه إلا هذا
 كما لا يتعد شرطه لأن كل الناس لا يقدرون على بيان اسمائه

في قولنا لا يقدرون على بيان اسمائه
 لأن الإيمان فيك وانت في الإيمان فكل الإيمان
 والتصديق عبارة عن نسبة الصدق إلى الإيمان
 وحصول هذا اللفظ للكتاب منزهة عن قوة كماله من غير اختيار
 عن التقديري ثم الأقرار وهو منزهة عن القوة الكافية بغير اختيار
 وبإسمائه منزهة عن القوة الكافية بغير اختيار
 تقديره هو ثابت باسمائه هو التصديق بالله منزهة
 هو الله تعالى

في قولنا لا يقدرون على بيان اسمائه
 لأن الإيمان فيك وانت في الإيمان فكل الإيمان
 والتصديق عبارة عن نسبة الصدق إلى الإيمان
 وحصول هذا اللفظ للكتاب منزهة عن قوة كماله من غير اختيار
 عن التقديري ثم الأقرار وهو منزهة عن القوة الكافية بغير اختيار
 وبإسمائه منزهة عن القوة الكافية بغير اختيار
 تقديره هو ثابت باسمائه هو التصديق بالله منزهة
 هو الله تعالى

لا يقدرون على بيان اسمائه
 لأن الإيمان فيك وانت في الإيمان فكل الإيمان
 والتصديق عبارة عن نسبة الصدق إلى الإيمان
 وحصول هذا اللفظ للكتاب منزهة عن قوة كماله من غير اختيار
 عن التقديري ثم الأقرار وهو منزهة عن القوة الكافية بغير اختيار
 وبإسمائه منزهة عن القوة الكافية بغير اختيار
 تقديره هو ثابت باسمائه هو التصديق بالله منزهة
 هو الله تعالى

في قولنا لا يقدرون على بيان اسمائه
 لأن الإيمان فيك وانت في الإيمان فكل الإيمان
 والتصديق عبارة عن نسبة الصدق إلى الإيمان
 وحصول هذا اللفظ للكتاب منزهة عن قوة كماله من غير اختيار
 عن التقديري ثم الأقرار وهو منزهة عن القوة الكافية بغير اختيار
 وبإسمائه منزهة عن القوة الكافية بغير اختيار
 تقديره هو ثابت باسمائه هو التصديق بالله منزهة
 هو الله تعالى

هذا هو الحق لا يقدرون على بيان اسمائه

لا يبرح فيها والى ان تقوى الله
 والعز وسميها عبد تقوى الله
 والتكبر فعبدا لله لان الله
 التكمرو والادب التكمرو هو ضد
 ملكا اسود الرزاقان قبل الاله
 كقولنا عليه السلام ان الله
 ومنها ما هو من الاله
 رواه احمد وعشرون من الصحابة
 تزون بجم من من الصحابة
 عا لاله
 سجود التلاوة عند الله
 ولهذا العبد تقوى الله
 لعلهم صدقوا ما
 ومن فيها على مقدار
 ان تفسير السطح

ما هو من الاجام لكن يوجب ضربا من العلم على ما وفيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب عليه ثم الراوي في الاصل قسم القسمة
 معروف بالعلم والاختصاص كالحق لا اربعة وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعابن
 جيل وامثالهم فاذا صحبت عنده روايتهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بروايتهم أولى من العمل بالقياس هذا بيان قوة
 الخبر وضعفه وانما كان العمل بخبر الواحد أولى من العمل بالقياس
 عندنا خلافا لما لك لاجماع الصحابة فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخبر فان ابا بكر نقض حكم فيه رايه لمحدث سمع من
 بلال وترك عمر رضي رايه في الخبر وفي رواية الاصابة بالحديث
 وترك ابن عمر رضي رايه في المزارعة بالحديث الذي سمع من ارفع
 بن حريه وامثاله كثيرة ولا تشبه في القياس اصله لان
 الوصف الذي يلحق بوجوده في الفرع هو بالاصل لا بعلمه تقينا
 ان حكمه المقيس عليه معلول به ام لا والتيقن في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول عليه السلام وانما الشبهة في نقله وطريقه تعارض
 فكان الخبر اقوى ولهذا روى محمد بن الاعرج الذي كان في عيشه
 سوء في مسألة فمقته وترك القياس له وهو روى عن النبي عليه السلام

ما هو من الاجام لكن يوجب ضربا من العلم على ما وفيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب عليه ثم الراوي في الاصل قسم القسمة
 معروف بالعلم والاختصاص كالحق لا اربعة وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعابن
 جيل وامثالهم فاذا صحبت عنده روايتهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بروايتهم أولى من العمل بالقياس هذا بيان قوة
 الخبر وضعفه وانما كان العمل بخبر الواحد أولى من العمل بالقياس
 عندنا خلافا لما لك لاجماع الصحابة فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخبر فان ابا بكر نقض حكم فيه رايه لمحدث سمع من
 بلال وترك عمر رضي رايه في الخبر وفي رواية الاصابة بالحديث
 وترك ابن عمر رضي رايه في المزارعة بالحديث الذي سمع من ارفع
 بن حريه وامثاله كثيرة ولا تشبه في القياس اصله لان
 الوصف الذي يلحق بوجوده في الفرع هو بالاصل لا بعلمه تقينا
 ان حكمه المقيس عليه معلول به ام لا والتيقن في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول عليه السلام وانما الشبهة في نقله وطريقه تعارض
 فكان الخبر اقوى ولهذا روى محمد بن الاعرج الذي كان في عيشه
 سوء في مسألة فمقته وترك القياس له وهو روى عن النبي عليه السلام

ما هو من الاجام لكن يوجب ضربا من العلم على ما وفيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب عليه ثم الراوي في الاصل قسم القسمة
 معروف بالعلم والاختصاص كالحق لا اربعة وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعابن
 جيل وامثالهم فاذا صحبت عنده روايتهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بروايتهم أولى من العمل بالقياس هذا بيان قوة
 الخبر وضعفه وانما كان العمل بخبر الواحد أولى من العمل بالقياس
 عندنا خلافا لما لك لاجماع الصحابة فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخبر فان ابا بكر نقض حكم فيه رايه لمحدث سمع من
 بلال وترك عمر رضي رايه في الخبر وفي رواية الاصابة بالحديث
 وترك ابن عمر رضي رايه في المزارعة بالحديث الذي سمع من ارفع
 بن حريه وامثاله كثيرة ولا تشبه في القياس اصله لان
 الوصف الذي يلحق بوجوده في الفرع هو بالاصل لا بعلمه تقينا
 ان حكمه المقيس عليه معلول به ام لا والتيقن في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول عليه السلام وانما الشبهة في نقله وطريقه تعارض
 فكان الخبر اقوى ولهذا روى محمد بن الاعرج الذي كان في عيشه
 سوء في مسألة فمقته وترك القياس له وهو روى عن النبي عليه السلام

ما هو من الاجام لكن يوجب ضربا من العلم على ما وفيه نوع
 من العمل ايضا وهو عمل القلب عليه ثم الراوي في الاصل قسم القسمة
 معروف بالعلم والاختصاص كالحق لا اربعة وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعابن
 جيل وامثالهم فاذا صحبت عنده روايتهم عن رسول الله صلعم
 يكون العمل بروايتهم أولى من العمل بالقياس هذا بيان قوة
 الخبر وضعفه وانما كان العمل بخبر الواحد أولى من العمل بالقياس
 عندنا خلافا لما لك لاجماع الصحابة فانهم كانوا يذكرون انهم
 بالخبر فان ابا بكر نقض حكم فيه رايه لمحدث سمع من
 بلال وترك عمر رضي رايه في الخبر وفي رواية الاصابة بالحديث
 وترك ابن عمر رضي رايه في المزارعة بالحديث الذي سمع من ارفع
 بن حريه وامثاله كثيرة ولا تشبه في القياس اصله لان
 الوصف الذي يلحق بوجوده في الفرع هو بالاصل لا بعلمه تقينا
 ان حكمه المقيس عليه معلول به ام لا والتيقن في الخبر هو الاصل
 لانه كلام الرسول عليه السلام وانما الشبهة في نقله وطريقه تعارض
 فكان الخبر اقوى ولهذا روى محمد بن الاعرج الذي كان في عيشه
 سوء في مسألة فمقته وترك القياس له وهو روى عن النبي عليه السلام

9.

قوله فضحك بعضه فانقلب كيف
يتوجه على صاحب الرضى على السلام
الضحك في الصلوة فيكون الضحك
خلف من الصبح نذر وغيره من الاعمال
والجهاول والنفاقين من الاعمال
من البرائة المعروف بالاحسان
من العمل بالقياس
نقوله ابو يعقوب لا شعري وكان لك
خبر وانس رضي الله عنهما و
كبار الصحابة رضي
عليهم

كان يصلي واصحابه خلفه فجاء اعرابي ووقع في بئر فضحك بعض اصحابه فقالا عليه السلام لا من ضحكك منكم قريهته فليعد الوضوء والصلوة جميعا فان قلت راو الحديث معبد الحنفية وهو لم يعرف بالفقه والاجتهاد بين الصحابة فكيف يصلي هذا مثالا او تفرعا او تأييدا قلت قد رآه ابو موسى الاشعري ايضا وهو معروف بالفقه بينهم كذا في النهاية والقياس فيه ان لا يكون ناقضا لان على نقض الطهارة هي خروج النجاسة لان انضاف البدن بالنجاسة مما ينافي انضافه بالطهارة فلذا لا يعرف زوال الطهارة بخروج النجاسة الا ترى ان القويقة لا تنقض الطهارة خارجة الصلوة لانقاء علة تركه ومحمد حديث تاخير النساء في مسئلة المحاذاة وترك القياس به وهو قوله عليه السلام اخرجوهن من حيث اخرهن الله تعالى امر الرجال بتاخير النساء ومن ضرورة انهن من الرجال بها الامر بتقديم عليها فاذا حاذته المرأة او حاذها الرجل كانا تاركا لفرض تاخيرها وفرض مقام التقدم عليها ومن تركها محظورا وكل منها يفسد الصلوة وترك القياس بهذا الحديث وهو انه عمل غير مناف للصلوة اعتبارا بصلواتها وراو الحديث عبد الله بن مسعود وهو معروف بالفقه والاجتهاد وروى محمد بن

[illegible]

صلوة ١٢ لا تقصد ولا تقصد
الخطور ١٢ فان صلواتك
التقدم عليها وارادها
وه تراءى الناجية
له من

[illegible]

اعلم ان رواية الفقيه
انما لا تقبل عند مخالفة القياس
اذ لا تلتزم الا بما يقبل واما
الا فاعلم ان معنى جوامع الكلم
الصغيرة وتبين ذلك المعنى
انما هو ان يكون الكلام
القصير غزير المعنى
المتين

اذ لو كان عنده خبر لرواه قوله وان خالف كان العمل بالقياس وكان
صنط حديث ليسو عليه السلام بمعناه والوقوف على كل ما اراده من
كلام عظيم الخط فانه عليه السلام قد اوتي جوامع الكلم انما يكون بالعلم
والاجتهاد وقد كان نقل الحديث بالمعنى مستفيضاً بينهم فاحتمل
از هذا الروا ونقل الحديث بعبارة لا يتظم المعاني التي انتظمها
عبارة الرسول لقصور فهم عن ذلك اذا نقل بالمعنى لا يتحقق الا
بقدر فهم المعنى فتدخل الخبر شبهة زائدة تخلو عنها القياس
بتروك رواية لا ترى ازاها هرة رؤ الوضوء بما مسته النار فقال
ابن عباس ارايت لو توضأ بماء سخين لكنت متوضياً منه فانما
رده بالقياس اذ لو كان عنده خبر لرواه فعلى هذا اي على الخبر
يتروك بالقياس اذ الم يكن الروا معروفاً بالفقه والاجتهاد تركوا اصحابنا
رواية ابي هريرة في مسألة المصرا بالقياس هو ما رواه ابا هريرة
قال لا نصر والابر والغنم فمن اتاعها بعد ذلك فهو تخير النظرين
بعد ان يجلبها از رضيعها امسكها وان سخطها ردها وصاحبها
من تمر والتصرية في اللغة الجمع يقال صريت للماء اذا جمعت والراد
هنا في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشد وترك الحلب في الغنم
المشتوك انها غيرة اللبن فهذا الحديث مخالف للقياس لان ضمان

انما لا تقبل عند مخالفة القياس
اذ لا تلتزم الا بما يقبل واما
الا فاعلم ان معنى جوامع الكلم
الصغيرة وتبين ذلك المعنى
انما هو ان يكون الكلام
القصير غزير المعنى
المتين

ولا يثبت في الحديث خلاف
وهو حديث صحيح عظيم
وعنده التصريح بليس عيب
وليس عيب في الصحيح
عنده الحلب لانهم صفت صفة
الاول عند الحلب الاولى ولا
لا كان يجمع فقدم ان ما
يوجب الحلب في الغنم كما
يوجب الحلب في البهيمة
فانما هو ان ما يوجب الحلب
في الغنم كما يوجب الحلب
في البهيمة فقدم ان ما
يوجب الحلب في الغنم كما
يوجب الحلب في البهيمة

ان كل فقرة من اللبن في الضرع
من التمر وان كل فقرة من اللبن
في الضرع من التمر وان كل فقرة
من اللبن في الضرع من التمر
ان كل فقرة من اللبن في الضرع
من التمر وان كل فقرة من اللبن
في الضرع من التمر

ع ١٢

بعضه لا
ثم تترك
بعضه الا ترى مكانه
تائبين لقول الله عز وجل
ع ١٣

الصوم بالاكل والشرب
فاسيبا
اي لاجل ان عمر قيل فيه وثرك
القياس به ١٢

قوله لا تطهيرا على الاطلاق وقد سمي الله تعالى ذلك تطهيرا على الاطلاق ولو كان خافيا لما استحقوا

بذلك ولا يطلقون عليه اسم تطهير لان التطهير هو ما لا يستحق الاطلاق

ان التطهير على السلام جنس ثلث

روى في فقهنا على باب وجوب الاغتسال ان الله تعالى قد افاد في

اصول البرزوي ونظير العرض على الكتاب حديث مسدد فيهما روى عنه عليه السلام انه قال من مس ذكره فليتوضا فعرضنا على كتاب الله تعالى فخرج مخالفا لقوله تعالى فاحالوا على ان يتطهروا وانهم كانوا يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء فلو كان مس الذكر حدثا لكان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق نزلت في اهل مسجد قباء وهم كانوا يستنجون بالماء بعد استعمال الاجار والاستنجاء بالماء لا يتصور الا بوس الفرجين جميعا فلو كان مس الذكر حدثا لكان الاستنجاء تطهيرا وقد ثبت بالنص انه تطهير والحديث يقتضيان يكون مس الذكر حدثا يوجب الوضوء لانه امر بالتوضي بعد مس الذكر فلو لم يكن حدثا لوجب الوضوء لعدم الفائدة والنص يقتضيان لا يكون حدثا لما ذكرنا فلما ترك الحديث واعترض الخصم على بانه تطهير عن النجاسة الحقيقية بمنزلة تطهير التوب لهذا استحق المدح لا باعنا الطهارة عن الحدث والتطهير عن النجاسة الحقيقية فيما كوز المسح حدثا لانها لا تزول الا بالمس ايضا انما يكون الحدث من موما اذا لم يكن وسيلة الى استحكام الوضوء واذا كان لا الطهارة للحكينة كان حسنا وكان ممدا وحائضا ولا اقل من ان لا يكون

وعندنا القاطن فقتلهم الا انهم كشفوا الدنيا وقيل عام في الاجابة الجواب انهم كانوا يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء فلو كان مس الذكر حدثا لكان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق نزلت في اهل مسجد قباء وهم كانوا يستنجون بالماء بعد استعمال الاجار والاستنجاء بالماء لا يتصور الا بوس الفرجين جميعا فلو كان مس الذكر حدثا لكان الاستنجاء تطهيرا وقد ثبت بالنص انه تطهير والحديث يقتضيان يكون مس الذكر حدثا يوجب الوضوء لانه امر بالتوضي بعد مس الذكر فلو لم يكن حدثا لوجب الوضوء لعدم الفائدة والنص يقتضيان لا يكون حدثا لما ذكرنا فلما ترك الحديث واعترض الخصم على بانه تطهير عن النجاسة الحقيقية بمنزلة تطهير التوب لهذا استحق المدح لا باعنا الطهارة عن الحدث والتطهير عن النجاسة الحقيقية فيما كوز المسح حدثا لانها لا تزول الا بالمس ايضا انما يكون الحدث من موما اذا لم يكن وسيلة الى استحكام الوضوء واذا كان لا الطهارة للحكينة كان حسنا وكان ممدا وحائضا ولا اقل من ان لا يكون

بين كون الاستنجاء تطهيرا او لا تطهيرا على الاطلاق

عبد الله

قيس في ان يكون زنا محرم
 حقيقة دعوى فلو جعل من ذلك
 حدنا كان المستحق لا
 من وجوه المدعي المستحق لا
 مستحق من كل وجه وذلك لا
 يكون الا ان يجعل من ذلك عدم
 المعدن
 القاسم المستحق لا
 وهذا هو الذي لا يرد
 جازت صدور هذه في فصل الخامس
 اجاب عن الشارح في وجود النكاح
 اجاب عن الشارح في وجود النكاح
 بانه لما وجد النكاح كان
 منها كان المدعي لا يكون
 ولا يصح بغيره من غير
 عند الشارح هو مطلق
 الولي والجملة هو مطلق
 غير الاراد مسلكه الا ان
 تدبر في الكتاب ما في
 من المراجعة ولا يوجد
 من الكتاب لا يوجد
 من المراجعة ولا يوجد
 من الكتاب لا يوجد

المدعي لمقارنته الاقوى لا ترى ان هدم المسجد احكام البناء حسن
 وان كان بنفسه فهو ما لا يقال جعل الاستيلاء تطهير مطلقا
 لا نالا نسلم ذلك بل انما هو تطهير عن النجاسة الحقيقية كيف
 ان الطهارة الحقيقية لا تحصل به بل بغسل الاعضاء الاربعة و
 قوله عليه الصلوة والسلام ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن
 ولها فنكاحها باطل باطل باطل يخرج مخالفا لقوله تعالى فلا
 تَعْصِلُوهُنَّ اِنْ نَكَحْنَ اَزْوَاجَهُنَّ فَاِنْ كُنَّ نَجَسًا فَلَا عَلَيْهِنَّ اِثْمٌ مِنَ النِّكَاحِ
 اء من المرأة وتحقيقه بناء على بطلانه كما هو صريح الحديث و
 الخصم ان يقول بتحقيق الشيء وجوده لا يستلزم صحة الاثر ان الشيء
 يوجد بركنه ومحل به تمام ومع ذلك توقف صحة على شرط من
 الشرائط كالصلوة توجد بشرائطها واركانها ومع ذلك توقف
 صحتها على ستر العورة ونحوها ومثال العرض على الخمر المشهور
 رواية القضاء بشاهد ويمين فانه يخرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعي واليمين على من انكر وهو ما رو عن ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضه بشاهد ويمين وان مخالفا
 للحديث المشهور وهو قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين
 على من انكر اي المدعي عليه في رواية على المنكر وبيان ان الشرع جعل

غايته
 صورته رجلا على امثاله
 على غيره ولا يكون له شاهد ويمين
 فقطض القاضي بشاهد ويمين
 المدعي ولا يجزئ الواحد لا يجزئ
 لانه مخالفت الخبر المشهور
 غايته
 فلا يقبل لان خبر المشهور
 فوق خبر الواحد حتى جازت
 الزيادة به على الكتاب المجيب
 بخبر الواحد فلا يجوز ترك
 الاقوى بالاضعف
 غايته
 لا يكون الاستيلاء تطهيراً
 مطلقاً

غايته
 لا يكون الاستيلاء تطهيراً
 مطلقاً

Q

المدينى وخبيس
مشرق وخبيس
في جانب
وفا

۲۰۰۰

المشهور أيضا لا المشتهر
لنفسه

سليم البيه لا يظن ان لفظنا
لا يعلم ان

منكر اصلا فيمنع
على الدعوى

الحاج على الحديث
الاستماع

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والرشاد

三

الإيمان جميعاً في جانب المنكر لأن اللام لا يستغفر عن الجنس وليس وراء
 الجنس شيء آخر فيقتضيان لا يكون للمتكلمين فجزع جعل بين المتكلمين
 فقد خالف النص لأن الشرع جعل الخصوم قسمين قسماء عيا وقسماء
 منكر والحجة قسمين قسماء بينة وقسماء عياناً وجعل جنس البين
 على من أنكر وجنس البينة على المدعي وهذا يقتضيه قطع الشركة
 فلو كان اليمين حجة للمدعي أيضاً لقطع الشركة في اليمينين للمدعي
 والمنكر وهو خلاف النص باعتبار هذا المعنى قلنا إذا خرج خبر أو
 مخالف للظاهر لا يجعل به كما إذا عمل الصانع بخلاف موجب الحديث
 وكما إذا اختلف الصانع في حادثه بآرائهم ولم يخرج بعضهم
 ذلك بالحدث الوارد فيها وكما إذا ورد فيها بما يعبر به اليك وكما في
 مسألة الرضاء فإن الظاهر في هذه الصورة أنه لو كان الخبر صحيحاً
 لما حلف عليهم ومنصور مخالف للظاهر عدم اشتراك الخبر فيما يعبر
 به اليك فيها تمس الحاجة إليه في عموم الأحوال مثل حديث الجهر
 بالنسمة فإن أم النسمة بما يعبر به البلوي مع أنه لم يشتر في
 الصدق الأول والثاني على ما يفتقر لأنهم أي السلف لا يهتمون
 بالتقصير في متابعة السنة مع أن العادة تقتضي استفاضة ما يعبر

[illegible]

وودۀ مثاله علیٰ فیضیه فاسقا و ریاة القاصی
بغیر از دیها غلاما علی

[illegible]

2

جواب سوال وهو انكم
قدتم مسئلة الرضاع الظاهر مؤتمنا
ليست بقصوة بالشارح
الظاهر ٢
الحكم

الحکم بیان

۲۰

موافقا للنظام
للخبر وان كان

مجلس

پیش کن

سورة الاحقاف

و سلموا

بسم الله الرحمن الرحيم

لا تملك مالاً

سینے سے غصہ نہ آئے۔

میں نے
میں نے
میں نے
میں نے
میں نے

باطل بحكم الرضاء بانهما ارتضعا من امرأة واحدة لا يقبل خبره

لا يبرح من الدنيا حتى يفرط في الدنيا

وہ حجی تھا لکھا ہے وہ قید لا رہا ہے جس کا حاصل اس کا یہ ہے کہ

۱۲۔ کون کون الخیر الرضیع من اللہ عطا ہوا ہے

وحضور جماعة فلو كان الرضباء بينهما ثبات فالظاهر انه لم يحف

عَلَى الْمَنَاحِيضِ وَعَلَى الشُّهُودِ أَزِينَتُهُمَا سَبَبُ حُرْمَةٍ وَلَا شَيْءٌ هَذَا

الکتابتینہما وحث لہ نشۃ دالۃ غیر صحیح بخلاف مسئلہ

[illegible]

الرصاص الطارئة غير مخالف للظاهر وإنما قدم ذلك

معانها لم يخالف ظاهر لتوضيح الثابتة بدور الحكم مع و

مخالفة الظاهر وجوداً وعدماً وكذا إذا أخبرت المرأة بهذه المسئلة

امی من الظاہر^{۱۲} اسی مثل اجہار الرضاع^{۱۳} ۵۵
مواہ اخہا قاضی الہ احد فوالہ ورم فی الفۃ الظاہر فی جمع

فصل ۵۰۰

لنصل خبراً واحداً بحجة في رغبته مواضع جالصة لله تعالى

بعقوبة وخالص خالصة فيه الزام محض وخالص خالص
 اسی دکانیہا خالص ۱۳۵۱

فيه الزام وتخالص حقه ما فيه الزام من وجه ما الاول فقبل

خبر الواحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهرين اعرس

هذه الايام من رمضان وهو خالص لله تعالى ولرسوله



[illegible]

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا ہے۔

[illegible]

من موعده خمس وخمسون الف سنة وهذا المصنف في النسخة

والله اعلم

عَفْوٌ لِّلْأَسْأَلِ شَرَحَ اللهُ تَعَالَى فِي الذِّكْرِ

وَعَنْ حُرَيْرٍ

७३५

من الشكر كما يحسن
في الزمان ١٢
والذين ذكر المحدث القسم الثاني
في الأصول وهو من عظمته من
الذين لا يحدوا القضاء لا يجوز الشهادتين في الأيمان
العقوبات كما ورد في القضاء فاقبلوا في الشهادتين في الأيمان
عادون على كل واحد واحد فاقبلوا في الشهادتين في الأيمان
منهم على خلاف القياس قال الله تعالى فامتنعوا من الأيمان
من الأيمان ١٣
من الأيمان ١٤
من الأيمان ١٥
من الأيمان ١٦
من الأيمان ١٧
من الأيمان ١٨
من الأيمان ١٩
من الأيمان ٢٠
من الأيمان ٢١
من الأيمان ٢٢
من الأيمان ٢٣
من الأيمان ٢٤
من الأيمان ٢٥
من الأيمان ٢٦
من الأيمان ٢٧
من الأيمان ٢٨
من الأيمان ٢٩
من الأيمان ٣٠
من الأيمان ٣١
من الأيمان ٣٢
من الأيمان ٣٣
من الأيمان ٣٤
من الأيمان ٣٥
من الأيمان ٣٦
من الأيمان ٣٧
من الأيمان ٣٨
من الأيمان ٣٩
من الأيمان ٤٠
من الأيمان ٤١
من الأيمان ٤٢
من الأيمان ٤٣
من الأيمان ٤٤
من الأيمان ٤٥
من الأيمان ٤٦
من الأيمان ٤٧
من الأيمان ٤٨
من الأيمان ٤٩
من الأيمان ٥٠
من الأيمان ٥١
من الأيمان ٥٢
من الأيمان ٥٣
من الأيمان ٥٤
من الأيمان ٥٥
من الأيمان ٥٦
من الأيمان ٥٧
من الأيمان ٥٨
من الأيمان ٥٩
من الأيمان ٦٠
من الأيمان ٦١
من الأيمان ٦٢
من الأيمان ٦٣
من الأيمان ٦٤
من الأيمان ٦٥
من الأيمان ٦٦
من الأيمان ٦٧
من الأيمان ٦٨
من الأيمان ٦٩
من الأيمان ٧٠
من الأيمان ٧١
من الأيمان ٧٢
من الأيمان ٧٣
من الأيمان ٧٤
من الأيمان ٧٥
من الأيمان ٧٦
من الأيمان ٧٧
من الأيمان ٧٨
من الأيمان ٧٩
من الأيمان ٨٠
من الأيمان ٨١
من الأيمان ٨٢
من الأيمان ٨٣
من الأيمان ٨٤
من الأيمان ٨٥
من الأيمان ٨٦
من الأيمان ٨٧
من الأيمان ٨٨
من الأيمان ٨٩
من الأيمان ٩٠
من الأيمان ٩١
من الأيمان ٩٢
من الأيمان ٩٣
من الأيمان ٩٤
من الأيمان ٩٥
من الأيمان ٩٦
من الأيمان ٩٧
من الأيمان ٩٨
من الأيمان ٩٩
من الأيمان ١٠٠

من بعد من انشاء الله تعالى هذا ما اريد
 ونفي الفاسق بقوله في الدعاء الثالث
 قال العبد الشارح في الدعاء الثالث
 وهو الذي من عبد الله تعالى
 المصطفى عليه السلام
 فالحق في نفسه لا يدرى
 خفي عنده من الصوم بالليل والنهار
 هذا الذي من عبد الله تعالى
 هذا الذي من عبد الله تعالى

٤
 اذا كان اشتراط
 العدد فيها امكن
 اطلاع الرجال عليه
 لا فيها يكن
 انما بان الاطلاق قوله
 نبار على القلب لان
 القاضي لا يعمد
 في الامور التي يطعم
 عليه الرجال وفيه
 لا لا يقع الا بالبرهان
 ٣٤٣
 فلا اعتبار
 ويمكن ان يجاب
 قوله المرحوم في الاوقات
 هذه الحق وليس في
 هذه الاشياء الزام
 بل اجتزات المرء قضبان
 هذه الاشياء كالكلام
 على ما يكون بين
 العباد والعباد
 بين الرب والعباد
 معدن

اشتراط العدد انما هو فيما امكن ان يطلع الرجال عليه واما فيما لا
 يمكن ان يطلع الرجال عليه مثل البكارة والولادة وعيتو النساء
 التي لا يطلع الرجال عليه فان شهادة المرأة الواحدة فيها مقبولة
 فاذا ن يشك قوله المصنف يشترط فيه العدد على الاطلاق واما
 الثالث فيقبل فيه خبر الواحد عد لا كان او فاستقا ونظيره
 المعاملات وهو من حقوق العباد ما ليس فيه الزام كالوكالات
 والمصارفات والشركات والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات
 وسائر المعاملات فيقبل فيها خبر الواحد بشرط التميز عد لا كان او فاستقا
 كافر كان او مسلما صبيما كان او بالغاً ولهذا قلنا ان الفاسق او
 الصبي المميز والكافر اذا اخبرنا قلنا وكلمه او ان موافق له في
 التجارة حلاله العاربة وذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يقبل الهدية من العادل والفاسق وكذا الاسواق من
 لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا قائمة بعدد
 وفساق والناس يشتركون من الكفر ويعتمدون على خبر كل من
 ولان الضرورة دعت الى قبول خبر كل مميز فان الانسان فلما
 يجب المجتمع بشرائط الشهادة ليعتد الى وكيله وغلظه ولا
 دليل مع السامع غير هذا الخبر فتسقط الشرائط التي ماعدل

وما سمع الصالحين فقطعوا كالموتاة عندنا

قوله كرامة لا تفعل له
لعله كرامة لا تفعل له
لعله كرامة لا تفعل له
لعله كرامة لا تفعل له
لعله كرامة لا تفعل له
لعله كرامة لا تفعل له
لعله كرامة لا تفعل له
لعله كرامة لا تفعل له
لعله كرامة لا تفعل له
لعله كرامة لا تفعل له

كرامة هذه الامة وانما قال بعد اتوفي رسول الله لان في جوده عليه السلام
الرجوع الى قوله ولا يعتبر باتفاق غيره في نصب الشريعة وانما
قال في فروع الدين لان اصول الدين كالنوحيد والصفا والنبوة
ثابتة بالقواطع العقلية فلا تظن حجة الاجماع فيها للعلم وانما
قال حجة موحدة للعلم وليتغير خبر للعلم لجميع انواع الاجماع لان
من انواعه ما لا يوجب العمل كما شيا في من بعد وهذا اي حجة
الاجماع عند جميع اهل السنة وعامة الامة ومن لم يعمل الاجماع
فهو قول مخالف للكتاب السنة لانه جعل حجة كرامة هذه الامة
قال الله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف و
تنهون عن المنكر وصمهم الله تعالى بالخيرية والاجماع على الباطل
بنا في الخيرية وقال عليه السلام لا تجتمع امتي على الضلالة ثم الاجماع
على الربعة اقسام اجماع الصحابة على حكم الحادثة نصائم اجماعهم
بعض البعض وسكوة الياقين عن الرد ثم اجماع من بعدهم فمالم يجد

هذا هو اجماع الصحابة على حكم الحادثة نصائم اجماعهم
بعض البعض وسكوة الياقين عن الرد ثم اجماع من بعدهم فمالم يجد

هذا هو اجماع الصحابة على حكم الحادثة نصائم اجماعهم
بعض البعض وسكوة الياقين عن الرد ثم اجماع من بعدهم فمالم يجد

قال المصنف في حجة موحدة للعلم وليتغير خبر للعلم لجميع انواع الاجماع لان
من انواعه ما لا يوجب العمل كما شيا في من بعد وهذا اي حجة
الاجماع عند جميع اهل السنة وعامة الامة ومن لم يعمل الاجماع
فهو قول مخالف للكتاب السنة لانه جعل حجة كرامة هذه الامة
قال الله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف و
تنهون عن المنكر وصمهم الله تعالى بالخيرية والاجماع على الباطل
بنا في الخيرية وقال عليه السلام لا تجتمع امتي على الضلالة ثم الاجماع
على الربعة اقسام اجماع الصحابة على حكم الحادثة نصائم اجماعهم
بعض البعض وسكوة الياقين عن الرد ثم اجماع من بعدهم فمالم يجد

2

فَقَوْلُ السُّلْطَانِ عَلَى صَاحِبِ السُّلْطَانِ
فِيهِ قَوْلُ السُّلْطَانِ عَلَى صَاحِبِ السُّلْطَانِ

بإجماعهم وهذا
بإجماع عند من قال بالإجماع
الاصحاح فلهذا وقع
الاختلاف في هذا

ایہ فی المذنبین لا اعتقاد

والله اعلم بالصواب

لا تفرحوا به يومئذ لانكم متفاوتة غفر الاو

مفتی محمد شفیع رحمہ اللہ

فيه قول السلف ثم اجاء المتأخرين على احد قول السلف اما الاول
فهو بمنزلة تايمة من كتاب الله تعالى ثم الاجماع ينص البعض وسكوته الباقين
فهو بمنزلة المتواتر اي ثم الاجماع في القوة وايجب الحكم على مراتب
اولها اجماع الصحابة نصا في تصريحها وثانيها اجماعهم ينص البعض
وسكوته الباقين وذلك ان يتكلم البعض بحكم حادثه ويسكت سائرهم
بعد بلوغهم وبعد مضي مدة التامل والنظر في الحادثه وقا بعضهم
لا بد من النص ولا شئ بالسكوة لان السكوت في نفسه محتمل لا يحتمل
ان يكون لخوف او لتفكر او لالتباس الامر لعدم اليقين بالنفي والاثبات
او لمصلحة غير ذلك والمحتمل لا يكون حجة ولنا ان شرط التنصيص
من كل واحد ان لا يكون اجماعا بخصوصا بعد القرع الاول
حجة لتعد اجتماع اهل العصر على ان يتكلم كل واحد بقول يسمعه
منهم جميعا والمعتاد في كل عصر ان يتولى اكثرا للفتوى ويسلم
سائرهم ولانه لا بلغه حكم الحادثه وسكت عن الرد فلو كان
الحق عنده خلاف ذلك لما كان ساكتا عن الحق وهو حرام لوجوب
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا في الساكت عن الحق شيطان
اخرس ولا يظن بعلمه الا به لا سيما بالسلف مثله ثم اجماع
من بعدهم بمنزلة المشهور من الاخبار وانما وقع التناقض بين

مجلد

[illegible]

الثاني

يوجب علمه الطامع
اليقين وهذا اذا انقل اليه
يقال ان الدلائل
طبيعة

مؤيدون في طلب الحق
والإيمان واليقين

ولكن
ذلك في ما يخص طلب

في حق الملوك

۴ و رسولہم اے فی معرفتہ علومہم و ہمیں ہم اذاکان ماہ کو منہ مانہ ہم و رسولہم من

لان الظاهر المحدث عالم بالاحكام بطواهر الاحاديث ولم يعرف
مناط الاحكام الشرعية فالحاصل انه انما يعتبر اجماع كل جنس من
العلماء في فقه ثم اختلفوا في الاصول الذي لا يحيط بالاحكام وفي
الفروع الذي لا معرفة له باصول الفقه والقضاة فمنهم من اعتبر
الاصول دون الفروع لكونه انما بمقصود الاختيار ابتداء الاحكام
مفهومها ومنظومها ومعقولها وغير ذلك بخلاف الفروع
ومنهم من اعتبر الفروع لعلها تفصيل الاحكام ومنهم من اعتبر
احدهما لوجود نوع من الاهلية الذي عدم ذلك في العامة ومنهم
من اعتبرها لان الاهلية انما تحصل باجتماعها لا باحد هاتين بعد
الاجماع على نوعين مركب وغير مركب فالمركب ما اجتمع عليه الاراء على
حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة مثلا لاجماع على
وجود الانتقاض عند القبي ومثل المرأة ينقض الوضوء بالاجماع اما
عندنا فبناء على القبي واما عنده فبناء على المس قوله مثلا لاجماع
يعني ان من قام ومس المرأة ينقض وضوؤه بالاجماع مع الاختلاف
في علة الانتقاض فهذا النوع من الاجماع لا يبقى بعد ظهور
في احد المأخذين بالفرق المناسب لان عندنا يوجد مناسب سواء في
صورة الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت به حجة

اعلم ان الاجماع على نوعين
منه وهو اجماع علماء كل عصر
وقد اختلفوا عليه السلام على حكمه
فلا يثبت بانفسه من غير اجماع
الاجماع على حكمه وهو اجماع
العلماء في فقه ثم اختلفوا في
الاصول الذي لا يحيط بالاحكام
وفي الفروع الذي لا معرفة له
باصول الفقه والقضاة فمنهم
من اعتبر الاصول دون الفروع
لكونه انما بمقصود الاختيار
ابتداء الاحكام مفهومها
ومنظومها ومعقولها وغير ذلك
بخلاف الفروع ومنهم من اعتبر
الفروع لعلها تفصيل الاحكام
ومنهم من اعتبر احدهما لوجود
نوع من الاهلية الذي عدم ذلك
في العامة ومنهم من اعتبرها
لان الاهلية انما تحصل باجتماعها
لا باحد هاتين بعد الاجماع
على نوعين مركب وغير مركب
فالمركب ما اجتمع عليه الاراء
على حكم الحادثة مع وجود
الاختلاف في العلة مثلا لاجماع
على وجود الانتقاض عند القبي
ومثل المرأة ينقض الوضوء
بالاجماع اما عندنا فبناء على
القبي واما عنده فبناء على المس
قوله مثلا لاجماع يعني ان من
قام ومس المرأة ينقض وضوؤه
بالاجماع مع الاختلاف في علة
الانتقاض فهذا النوع من
الاجماع لا يبقى بعد ظهور
في احد المأخذين بالفرق
المناسب لان عندنا يوجد
مناسب سواء في صورة الحكم
فلا يبقى الظن باضافة الحكم
اليه فلا يثبت به حجة

عندنا وعندنا بالفرق المناسب لان عندنا يوجد مناسب سواء في صورة الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت به حجة

لا يثبت ان القبي غير ناقض فابو حنيفة لا يقول بالانتقاض فيه ولو
 ثبت ان المس غير ناقض فانتشاع لا يقول بالانتقاض فيه نفس العلة
 التي بينه عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين لجواز ان يكون ابو
 مصيبا في مسألة المس مخطئا في مسألة القبي والشافعي مصيبا
 في مسألة القبي مخطئا في مسألة المس فلا يؤدي هذا الى بناء وجود
 الاجماع على الباطل قوله والفساد متوهم في الطرفين جواب شكك
 مقد وهو ان يقول ان هذا الاجماع متضمن للفساد كما يشير اليه قوله
 وهذا الاجماع لا يبقى بعد ظهور الفساد في احد الماخذين لان الحق في
 موضع الخلاف واحد والطرف الاخر باطل بلا نزاع فكان هذا اجماعا
 على الباطل فاجب بان الفساد غير متيقن في احد الطرفين ان يكون
 ابو حنيفة مصيبا في مسألة القبي والشافعي مصيبا في
 مسألة مس المرأة بالفساد متوهم في الطرفين لجواز ان يكون احد
 الاماين مصيبا والاخر مخطئا فلا يؤدي الى وجود الاجماع على
 الباطل بخلاف ما تقدم من الاجماع فالجواب انه جاز ارتفاع هذا
 الاجماع لظهور الفساد فيما بينه هو عليه هذا هو انه متصل بقوله فلا
 يؤدي هذا الى الاجماع على الباطل وليس كذلك لانه لم يتقدم من الاجماع
 ما كان اجماعا على الباطل لكن الظاهر انه متصل بقوله ثم هذا النوع

حاشا اليك انما كان الاجماع على
 باطل لو كان الفساد فيه متيقنا
 لا يثبت ان القبي غير ناقض فابو حنيفة لا يقول بالانتقاض فيه ولو
 ثبت ان المس غير ناقض فانتشاع لا يقول بالانتقاض فيه نفس العلة
 التي بينه عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين لجواز ان يكون ابو
 مصيبا في مسألة المس مخطئا في مسألة القبي والشافعي مصيبا
 في مسألة القبي مخطئا في مسألة المس فلا يؤدي هذا الى بناء وجود
 الاجماع على الباطل قوله والفساد متوهم في الطرفين جواب شكك
 مقد وهو ان يقول ان هذا الاجماع متضمن للفساد كما يشير اليه قوله
 وهذا الاجماع لا يبقى بعد ظهور الفساد في احد الماخذين لان الحق في
 موضع الخلاف واحد والطرف الاخر باطل بلا نزاع فكان هذا اجماعا
 على الباطل فاجب بان الفساد غير متيقن في احد الطرفين ان يكون
 ابو حنيفة مصيبا في مسألة القبي والشافعي مصيبا في
 مسألة مس المرأة بالفساد متوهم في الطرفين لجواز ان يكون احد
 الاماين مصيبا والاخر مخطئا فلا يؤدي الى وجود الاجماع على
 الباطل بخلاف ما تقدم من الاجماع فالجواب انه جاز ارتفاع هذا
 الاجماع لظهور الفساد فيما بينه هو عليه هذا هو انه متصل بقوله فلا
 يؤدي هذا الى الاجماع على الباطل وليس كذلك لانه لم يتقدم من الاجماع
 ما كان اجماعا على الباطل لكن الظاهر انه متصل بقوله ثم هذا النوع

منكم
 قوله فانما صرح في قوله
 من ايراد هذا القول المذكور
 السابق لا ينبغي له وتاثيره
 ولهذا اذا نظرت في هذا
 وعلى هذا لا يرد هذا
 الغرض في جواز ارتفاع هذا
 لعدم افادة ظهور الفساد
 الاجماع لظهور الفساد في
 فان المصريح صرح بذلك فيما قبل
 بقوله ثم هذا النوع من الفساد
 لا يثبت بعد ظهور الفساد من وجوب
 وبما قلنا لك من وجوب ايراد
 العبارة المستطرفة في هذا
 ما توهم ان فيه من وجوب ايراد
 ما لا ينبغي في هذا النوع
 الى التمسك بالغير المستعمل على
 فائدة هذا ما عندكم
 والله اعلم بحقيقة الامر

والله اعلم بحقيقة الامر

من الاجماع لا يبقى بعد ظهور الفساد المتوهم فيه بخلاف ما تقدم من
 الاجماع وهو ما اجتمع عليه الاراء من غير اختلاف في العلة فانه ليس فيه
 توثيق الفساد حتى يقال فيه انه يبقى بعد ظهور الفساد المتوهم فيه
 والحاصل ان الاجماع المركب مما جاز ارتفاع ظهور الفساد فيها بين
 عليه ولهذا اذا قضى القاضى في حادثة ثم ظهر الفساد والشهود او كذبهم
 بالرجوع بطل قضاءه وان لم يظهر ذلك في حق المدعى لاجل ارتفاع
 الشيء لفساد ما بنى عليه قلنا اذا قضى القاضى في حادثة ثم ظهر ان
 الشهود رقاؤا او كذبة او رجح الشهود بطل قضاءه لانه مبني على
 شهادة الشهود فاذا اظهر الفساد في الشهود ارتفع ما بنى عليه وبطل
 قوله وان لم يظهر ذلك في حق المدعى هذا دفع اشكال مقداره وان
 يقال لو كان القضاء بالمال باطلا لوجب للمال المقضى به الى المدعى
 عليه على المدعى فيما اذا كان القضاء بالمال ورجوع الشهود بعد
 القضاء فاجاب بان القضاء انما يبطل في حق المدعى عليه والشهود
 حق المدعى لانه اذا قضى القاضى له عليه نفذ القضاء بحجة شرعية
 صحيحة عند القضاء فلو ابطال القضاء بنفسه لزم ابطاله اكان
 شرعا وحق الشرع لا يحتمل الفساد ولا ابطال الكسب يبطل في حق المدعى
 عليه فعلا للضرر عنه حتى لا ياتى برفع المال وفي حق الشهود زجرا

٢١
 في دفع ان الخارج
 في السبلين مثلا ليس
 بنجس كما ان النجس ايضا
 اتقا في بنينا وبين النجس
 ربح النجس لان النجس
 خيشت يصير غير مقبول
 الغم ولو لم يكن النجس
 وظهور فساد العلة
 لكان جازعا بنينا وفيه
 ٣٨٣
 في عدم النقص
 من المدعى لا يثبت
 عليه له بل يطلب
 للمال من الشهود لانه
 اتفق مال المدعى عليه
 لشهادة الشهود
 معدن
 الاصول

وفات النبي عليه السلام ١٢
بين الفجر والغدير ١٢
الصلوة والسلام ١٢

الاسلام واغنى عن نصرته سقط سهمهم لا انتهاء علة تؤيد ما
 رواه عليه السلام قال هم ذومى القربى حاجبو وليس لهم بعد ما
 فاز قلت لو كان الاعطاهم للنصرة لما كان تستحقهم سواء هم وراد
 لعدم النصره منهم قيل كانت منهم نصره موافقة للمقاتلين
 انهم تبع الرجال فاعطوا للتبعيته وعلى هذا اذا غسل الثوب نجس
 بالخل فزالت النجاسة يحكم بطهارة المحل لا نقطاء علة ما وبهذا ثبت
 الفرق بين الحدث والنجس فان الخل يزيل النجس عن المحل فاما الخل لا
 يرفع طهارة المحل وانما يفيدها المطهر وهو الماء اى على ان الشيء
 يرتفع بارتفاع علة اذا غسل الثوب النجس بالخل او بغيرها من
 المائات فزال النجاسة يحكم بطهارة المحل لان نجاسة المحل انما يكون بعلته
 وجود النجاسة في المحل فاذا زلت النجاسة عن المحل فقد ارتفع علة
 نجس المحل فيحكم بعدم نجاسة المحل لعدم علة وذلك لان النجاسة
 تزول عن المحل بالمائات حسا حقيقته وحكما كما تروى بالماء قوله وهذا
 اى بازالة الطهارة زوال النجاسة ثبت الفرق بين الحدث وهو
 الحكيم والنجس وهو النجاسة الحقيقية حيث لا يفيد المائات طهارة
 الغسل والوضوء فان الخل يزيل النجس عن المحل وطهارة المحل عن
 النجاسة الحقيقية بزال النجاسة وقد وجد واما طهارة الوضوء

[illegible]

[illegible]

8

منفقاً حليماً أقول
والله أعلم

200

١٠٠



من علی بن ابی طالب

لا ١٢٠

0

منه إلى النظم

منه



يصح النذر بصوم يوم النحر والبيع الفاسد يفيد الملك لا كونه في البيع
بتقرير الشرعية في النهي قال يصح النذر وافادة الملك في البيع
الفاسد ومن قال بعدم تقيدها قال بعدم الامر من فاذا ثبت الاول
ثبت الاخر لعدم القائل بالفصل بان يقول تقيدها ولا يقول يصح
النذر وافادة الملك ومنشأ الاختلاف واحد وهو ان النهي من
المشروع عايد على شرعية ما عندها خلافا للشايع رجم فان قلت
كيف يطابق هذا المثال الاصل المذكور لانه يقتضيه شيئين
فيهما اوصلا متفقا على الشيئين هما كما يشير العبارة الكتاب
هما ان النهي عن التصرف في الشرعية والنذر بصوم يوم النحر ولا يكره
الاصل خارجا عنهما يخرج هذا من الشيئين قلت لو جعل شيئا
مختلفا فيهما صح النذر يوم النحر وافادة البيع الفاسد للملك
الاصل الذي هو المنشأ لهما ان النهي عن التصرف في الشرعية يقتضيه تقيدها
كأن يطابقا وان اوعى ظاهر عبارة تبولوقنا ان تغلقوا سبب
عند وجود الشرط قلنا تغلق الطلاق والعناق بالملك وسبب صحيح
وبانه ان قوله انت حرقى قوله اذ دخلت الدار فانت حرسيت
علته وضع لثبوت الحرية لانه انشاء ايجاب الحرية بالوضع الشرعي
هنا ليس بسبب الحرية عند في الحاقها بما يصير سببا عند وجود الشرط

سماء
 ينتهي الى انهم في
 انظر البلاد في الايام
 يطابق واحد من الاشياء
 المذكورة بالمثل فانهم
 والله اعلم بالحرم
 في عبادة الله
 بالنظر الى ان
 وافادة البيع الفاسد
 الملك معطوف و
 معطوف عليه فما
 شيئي واحد وقوله ان
 اليهم عن التصرفات
 التي هي اشياء لا تملك

علمه
 قوله صلى الله عليه وسلم
 لعلم القائل بالصبر
 من قال بالصبر
 والحق الملك قال
 بصبره يفتيها الملك
 كما هو مذهب علمائنا
 فلا اثنان الا واثنتان
 الاخر من قوة العلم
 بالصبر ان يقول القائل
 يفتيها بالملك ولا يفتيها
 بغيره
 واحسن

[illegible]

لا اعتراض عليه
 السوال فيقول ان كيف
 يطابق هذا المثال للاصل المذكور
 لانه يقتضي شيئين مختلفين
 واصلا مستندين
 ان التعليل سبب علة
 وصحة تيقن الطلاق
 عنهما يتفرع
 وما الجواب
 فمختلفا فيما
 والآخر صحة
 المستند
 وجود شرط
 بسبب فلو رد الراد
 مفسر
 اه وانما قلنا ان يقول ان قول المصنف
 وكذا لو ائتمنا ان لا ابيض مثا
 الغريب من الاجماع وهو عدم
 بالفصل وقد فسر الشارع ذلك في
 هذا الموضع بقوله وذلك ان يكون
 المستندان مختلفين فيما فاقا ثبت
 اه فتفسير الشارع من الاجماع لا بد من
 في هذا النوع من الاجماع والمذكور
 ويعد المستندين والمذكور
 ليس الامثلة واحدة
 وهما ان طوارف
 هو انك لا

مثال
تعلیق الحکم بالصف
خاصہ بالتفصیل
لاکونه مقصودا

اذا قلنا ان القبيح ناقض فيكون البيع الفاسد مفيدا للملك لعدم
 القاتل بالفصل او يكون موجب لقتل العمد لقوله عدم القاتل
 بالفصل فإنه وان كانت المسئلة مختلفا فيها لكن منشأ الخلاف
 فيه ما ليس لواحد لان حكم القبيح ثابت بالاصل المختلف فيه وهو ان
 الخارج من غير السبيلين لا ينقض عنده وينقض عندنا بالحديث
 وحكم البيع الفاسد متفرع على ان النهى عن التصرفات يوجب
 تقريرها وكذلك موجب لقتل العمد لقوله عندنا وموجب احد
 الامر من المال والقود عندنا وهذه المسئلة ليست بفرعة ايضا
 على اصل مسئلة القبيح وهو الحديث والاصل المذكور ومثل هذا
 القبيح غير ناقض فيكون المسنا قضا وهذا ليس بجحالة لا صحة
 الفرع وازدلت على صحة اصله ولكنها لا يوجب صحة اصل الفرع
 تفرعت على المسئلة الاخرى يعنى كما لا يتيسر لنا ان يثبت الحكم
 في احد المسئلتين باثباته في الاخرى اذا كان المنشأ مختلفا لا يتيسر
 يستدل بتثبيته كذلك في مسئلة القبيح مثلا بان يقول ان القبيح
 غير ناقض فيكون المسنا قضا لعدم القاتل بالفصل وهذا ليس
 بجحالة لا صحة الفرع مثل اثبات ان القبيح ناقض وان قل على صحة
 اصله وهو ان الخارج من غير... السبيلين ناقض بالحديث

لان من قال بان نقاض
 الموضوع بالقياس كما قال
 علي بن ابي طالب بان البيع
 الفاسد يوجب اتمام الملك
 من قال بعدم اتقاض
 الموضوع كما اشار فرج
 قال بان البيع الفاسد لا
 يوجب للملك...
 وهو كونه مفيدا
 للملك عند القبول
 ٩٠
 وهو ان السبيلين
 الخارج من غير السبيلين
 لا ينقض الموضوع عندنا
 وينقض عندها وهذا ليس
 بديل على قوله وهذا ليس
 بجحالة...
 على ان الخارج من غير
 السبيلين ناقض لتمام
 ملكه مثل ان النهى عن
 التصرفات الشرعية يوجب
 تقريرها...

لكن لا تنزل على صحة اصل اختصاصه عليه حكم البيوع الفاسد هون
 النهي عن التصرفات الشرعية بوجوب تقريرها **فصل الواجب على**
المجتهد طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم بصريح النص او دلالة على ما ذكره فانه لا سبيل
الى العمل بالرأي مع امكان العمل بالنص وهذا اذا اشتبهت عليه
 القبلة فاجره واحد عنها لا يجوز التحريم ولو وجداء فاجره عدل
 نجس لا يجوز له التوضي بانه يميم هذا الفصل كالمقدمة بتا القياس
 وذلك لبيان شرط صحة الشروع في القياس لان الواجب على المجتهد اذا
 وقعت حادثة طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى فانه اقوى الدلائل
 ثم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الطلب من الكتاب او
 من السنة ينبغي ان يكون بصريح النص او دلالة او بشارته او
 باقتضائه وسائر الوجوه التي ذكرها وانما قلنا الواجب طلب الحكم
 من كتاب الله تعالى ومن السنة اولا لانه لا سبيل الى العمل بالرأي مع
 امكان العمل بالنص وهذا اذا اشتبهت عليه القبلة واجره واحد لا
 يجوز التحريم واذا وجداء فاجره عدل انه نجس لا يجوز له التوضي
 لان الاجبا اقوى من التمسك بالخبر انما يخبر عن علم ومعرفة والخبر
 دليل ظني فكان زو نه وكذلك في مشقة الماء اذا وجد الماء ولم

فانما لا تنزل على صحة اصل اختصاصه عليه حكم البيوع الفاسد هون
 النهي عن التصرفات الشرعية بوجوب تقريرها **فصل الواجب على**
المجتهد طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم بصريح النص او دلالة على ما ذكره فانه لا سبيل
الى العمل بالرأي مع امكان العمل بالنص وهذا اذا اشتبهت عليه
 القبلة فاجره واحد عنها لا يجوز التحريم ولو وجداء فاجره عدل
 نجس لا يجوز له التوضي بانه يميم هذا الفصل كالمقدمة بتا القياس
 وذلك لبيان شرط صحة الشروع في القياس لان الواجب على المجتهد اذا
 وقعت حادثة طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى فانه اقوى الدلائل
 ثم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الطلب من الكتاب او
 من السنة ينبغي ان يكون بصريح النص او دلالة او بشارته او
 باقتضائه وسائر الوجوه التي ذكرها وانما قلنا الواجب طلب الحكم
 من كتاب الله تعالى ومن السنة اولا لانه لا سبيل الى العمل بالرأي مع
 امكان العمل بالنص وهذا اذا اشتبهت عليه القبلة واجره واحد لا
 يجوز التحريم واذا وجداء فاجره عدل انه نجس لا يجوز له التوضي
 لان الاجبا اقوى من التمسك بالخبر انما يخبر عن علم ومعرفة والخبر
 دليل ظني فكان زو نه وكذلك في مشقة الماء اذا وجد الماء ولم

منه في العمل بالرأي مع امكان العمل بالنص وهذا اذا اشتبهت عليه القبلة واجره واحد لا يجوز التحريم واذا وجداء فاجره عدل انه نجس لا يجوز له التوضي لان الاجبا اقوى من التمسك بالخبر انما يخبر عن علم ومعرفة والخبر دليل ظني فكان زو نه وكذلك في مشقة الماء اذا وجد الماء ولم

والبيان الحسم
وقوله والشرع عزيز بان
ملا يعرف في قوله فعله او جاء احد
المراد بان الغايط الكليات وان عليه الحكم
النجاسة عن يد الانفس الى
مستوفى لك عام وهذا ما يخبرنا
وينبئ في ذلك معروفنا ان
البحر والتعليق الا ان البحث عن
احوال الواة في راننا هذا كما تقدم
تعدد المدح وكثرة الواسع لا ولا
كما تقدم الاثر الموقوف بهم في علم الحاشية
من اقسامها والقسوم منها والردود وكل
ذلك لا يمكن من الاستنباط
الخصم
تقديم

بالنظر الى ذات الدليل
 فان الدليل هنا نفى كحتم
 الى انظر الى الدليل مع
 قطع النظر عن المانع
 يكون شافيا للبرخ ١٣
فصل ١٢
 في الاكافات
 الشبهة في المحل وفي
 النظم او مثال سقوط
 ظن العبد فيما كانت
 الشبهة في العمل
 وعين سقوط
 في النظم او الكافات
فصل ١٣
 في كون الاكافات
 انها على حرام ولا يملك
 ظنت ان يملك لا بعد واحد
 واما البررة فله عوى الشبهة
 فاسقط اليه الزنا يقوم بها
 عن البرر المحل الشركة ١٣
عنايه

الاول واعلم ان الشبهة باليشتم الثابت وليس ثابتة وهي قد تكون
شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وهي المارة بالشبهة في الظن و
ذلك ان يظن الانسان ما ليس به ليدل المحل والحجة ذلك لا فيه وقد يكون
شبهة في المحل وتسمى شبهة الدليل والشبهة المحكمة وهي ان يوجد
الدليل الشرعي الثاني للمحل والحجة مع تخلف حكم لما لم يتصل به فيوجد
هذا الدليل شبهة في حله ما ليس بجلال وعكسه وهذا النوع لا يتوقف
تحققه على ظن الجاز واعتقاده بخلاف القسم الاول فاذا تحقق كلاهما
فلا بد ان يكون الثاني للشبهة عن النص او كونه اول الاسناد الى الراء
الظن ولهذا كان الحد ساقطاً بشبهة المحل وان كان على خلاف ظنه مثلاً
فيما اذا وطئ جارية ابنه لا يجد ^{اب} قال علمت انها على حرام وشئت
الولد من لان شبهة الملك له في مال الاب ثبت بالنص قال عليه السلام
^{اب} انت ومالك لا بيك فسقط اعتبار ظنه في ذلك ولو وطئ ابناً
ابيه يعتبر ظنه في المحل والحجة حتى لو قال ظننت انها على حرام لم يجد
الحد وقال ظننت انها على حلال لا يجزى الحد لان شبهة الملك في
مال الاب لم تثبت له بالنص فاعتبر رايه ولا يثبت نسب الولد
ان ادعاه والام بملك بقا هذا المال لزيد يراد به ملكه الا حقيقة
الملك ساقط بالاجماع فيه بالتصور فتثبت شبهة الملك بخلاف

[illegible]

ما اذا وطى لاجارية ابية حيث يعتبر ظنه فانه شبهته في الفعل
لان شبهته الملك له لم تثبت بالنص وانما نشأت باعتماد السبوة
بين الاب والابن في الاموال انه لما كانت الاملاك متصلة بينهما
المنافع دائرة من غير ضنة ظن ان مال الاب جارية حلالا وهذا
اعتبرت هذه الشبهة في سقوط الحد لان العقوبات لما ابتدء
بالشبهة الا يرى ان قوما لو سقوا على عائدة خمر فمن علم منهم انه
خمر يجب عليه الحد من لم يعلم لا يحد وذا النسب لعدة حيث
يثبتان به لان الفعل تحضرنا في نفسه بخلاف الشبهة في
الحال انها نشأت عن دليل شرعي ولا يرد عليه الوطى جارية اخيه
اخيه وقال في ظننت انها انحلى فانه لم يجعل الجهل فيه شبهة
في سقوط الحد لان منافع الاملاك بينهما متباينة عادة فلا يكون
هذا محل الاشتباه فلا يصير شبهة ثم اذا تعارض الدليلان على
المجنهد فان كان التعارض بين الاثنين يميل الى الستة واز كان بين
الستين يميل الى اثار الصحابة والقياس الصحيح ان كان التعارض
بين النصين وتعد الجمع بينهما فالسبيل في الرجوع الى الطرفين
فان علم التاخير وجب العمل بالمتاخر لكونه ناسخا للمتقدم وان لم
يعلم سقط حكم الدليلين لتعذر العلم بما او باحدهما عينا لان

[illegible]

۲

قوله والتزجيم اه دليل لقوله
ليس يا ابي من الاخر مع مقدمه
مطوية وهي في العلامه
دون الاخر يلزم

العمل بأحدهما ليس بأولى من الآخر والتزجيج لا يمكن بلا مرجح ولا ضرورة في العمل بأحدهما أيضا لوجود الدليل الذي يمكن العمل به بعدهما فلا يجب العمل بما يَحْتَمَلُ أنه منسوخ فاذا تساقتا قطا صاكا ليس في الحادثة نص فلا بد من طلب دليل آخر لتعرف منه حكم الحادثة فان كان التعارض بين الإتيان وجب المصير إلى السنة أزوجه وان كان بين السنتين وجب المصير إلى ما بعد السنة وما بعد السنة نوعان أقوال الصنفين والقياس عند من جوز تقليد الصنفين مطلقا فيما يرد بالقياس وجب المصير إلى أقوالهم ولا فان لم يوجد فالقياس وعند من لا يجب تقليد الصنفين فيما يرد بالقياس وجب المصير إليهما أزوجه فاذا تعارضتا ينظر إلى ما يترجح عند من القياس قول الصنفين لان قوله لما كان بناء على الرأي كان بمنزلة قياس آخر وكان بمنزلة تعارض قياسين فيجب العمل بأحدهما بشرط التفرع ولهذا الاختلاف بين العلماء لم يقدم الصنف أحدهما على الآخر رعاية للمذهبيين واذا تعارض القياس عند المجتهد يتفرع ويعمل بأحدهما بشبهة قلبه اذا احتاج إلى العمل وان لم يكن له حاجة إلى العمل يتوقف فيه ولا يسطر أن بالتعارض لانه ليس دور القياس دليل شرعي بحد ذاته البتة فيجب العمل بأحدهما بالتفرع وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله

لا يجوز لأحد أن يملك ما حاصله من
 الدين الذي يمكن له أن يملكه
 فافهم ترك حكم المعارض
 فان قيل لم ترك قول الصحابي قبل انما
 بين قول القضاة وبناء على
 بعد كونه اتفاقا اذن كان
 ان قول الصحابي بالقباس من
 ما يدرى بالقباس من المعارض
 عند التعارض وان لم يدر
 بين القياسين حكم ترك
 بالقباس من حكمه فان قيل لم ترك
 بين المستبين فان قيل لم ترك
 حكم المعارض بين الايجابين
 قبل المعارض

فيكون بين الإجماعين
 الواحد مانع للإجماع
 إجماعه وازن سلم فلا خلاف
 عليه في حكم العدد
 تقليد الصحابي مطلقاً ومن
 لا يجب تقليد الإمام
 معرفة حكم الحادثة ولا يمكن ذلك
 إلا بالبراهين دون
 أو لا نالوا قلنا

الفوقين من تناقضات الفاعل
 من ادراكه عن غير
 من ادراكه عن غير

هذا بخلاف ما اذا تحرك في القبلة ثم تبدل رايه ووقع تحريكه على جهة اخرى توجه اليه لان كل واحد منهما تحرك والاول تاكيد بالعمل والثاني مجرد التحرك فلا يصح معارضا للاول فكيف يكون متناقضا والاول تقوى باتصا العمل به وترجحت جهة الصواب فيه وذلك لان العمل بالاول لما وقع صحيحا شرعا فقد صح به حكم الشرع لصحة اثره ضرورة وطنا قلنا اذا مضى حكم بالاجتهاد تبدل له اجتهاد اخر وبنا فيه لم ينقض الاول به لان القبلة ما يحتمل الانتقال افامكن نقض الحكم بمنزلة نسخ النص فترده ان فيما لا يحتمل الانتقال والتعاقب لوجا العمل بالاجتهاد في المستقبل على خلاف الاول لادى التصويب كقياس لما بينا انه اذا تحرك وعمل وجعل التحرك جنة ضرورة صا العمل به صوابا وحقا فاذا جازنا العمل بالآخر صا ذلك ايضا صوابا والتحرك الآخر جنة وفيه قول بتعدد الحقوق وهو باطل بخلاف ما يحتمل الانتقال والتعاقب لانه لوجا العمل فيه بالآخر كان ذلك بمنزلة حكم النسخ الى حكم الآخر ويكون كل واحد منهما صوابا وليس فيه تعدد الحقوق وعلى هذا مسائل جامع الكبير في كبرى العبدية و

تبدل راي العبد كما عرفت خلت الصحابة فيها فقال بعضهم بكون تسعا وبعضهم بكون ثلثة عشر وبعضهم بكون خمسة عشر فاذا

وهذا بخلاف ما اذا تحرك في القبلة ثم تبدل رايه ووقع تحريكه على جهة اخرى توجه اليه لان كل واحد منهما تحرك والاول تاكيد بالعمل والثاني مجرد التحرك فلا يصح معارضا للاول فكيف يكون متناقضا والاول تقوى باتصا العمل به وترجحت جهة الصواب فيه وذلك لان العمل بالاول لما وقع صحيحا شرعا فقد صح به حكم الشرع لصحة اثره ضرورة وطنا قلنا اذا مضى حكم بالاجتهاد تبدل له اجتهاد اخر وبنا فيه لم ينقض الاول به لان القبلة ما يحتمل الانتقال افامكن نقض الحكم بمنزلة نسخ النص فترده ان فيما لا يحتمل الانتقال والتعاقب لوجا العمل بالاجتهاد في المستقبل على خلاف الاول لادى التصويب كقياس لما بينا انه اذا تحرك وعمل وجعل التحرك جنة ضرورة صا العمل به صوابا وحقا فاذا جازنا العمل بالآخر صا ذلك ايضا صوابا والتحرك الآخر جنة وفيه قول بتعدد الحقوق وهو باطل بخلاف ما يحتمل الانتقال والتعاقب لانه لوجا العمل فيه بالآخر كان ذلك بمنزلة حكم النسخ الى حكم الآخر ويكون كل واحد منهما صوابا وليس فيه تعدد الحقوق وعلى هذا مسائل جامع الكبير في كبرى العبدية و

الاول والخمسة عشر
الثانية
الثالثة
الرابعة
الخامسة
السادسة
السابعة
الثامنة
التاسعة
العاشر
الحادي عشر
الثاني عشر
الثالث عشر
الرابع عشر
الخامس عشر
السادس عشر
السابع عشر
الثامن عشر
التاسعة عشر
العشرون

هذا بخلاف ما اذا تحرك في القبلة ثم تبدل رايه ووقع تحريكه على جهة اخرى توجه اليه لان كل واحد منهما تحرك والاول تاكيد بالعمل والثاني مجرد التحرك فلا يصح معارضا للاول فكيف يكون متناقضا والاول تقوى باتصا العمل به وترجحت جهة الصواب فيه وذلك لان العمل بالاول لما وقع صحيحا شرعا فقد صح به حكم الشرع لصحة اثره ضرورة وطنا قلنا اذا مضى حكم بالاجتهاد تبدل له اجتهاد اخر وبنا فيه لم ينقض الاول به لان القبلة ما يحتمل الانتقال افامكن نقض الحكم بمنزلة نسخ النص فترده ان فيما لا يحتمل الانتقال والتعاقب لوجا العمل بالاجتهاد في المستقبل على خلاف الاول لادى التصويب كقياس لما بينا انه اذا تحرك وعمل وجعل التحرك جنة ضرورة صا العمل به صوابا وحقا فاذا جازنا العمل بالآخر صا ذلك ايضا صوابا والتحرك الآخر جنة وفيه قول بتعدد الحقوق وهو باطل بخلاف ما يحتمل الانتقال والتعاقب لانه لوجا العمل فيه بالآخر كان ذلك بمنزلة حكم النسخ الى حكم الآخر ويكون كل واحد منهما صوابا وليس فيه تعدد الحقوق وعلى هذا مسائل جامع الكبير في كبرى العبدية و

[illegible]

القياس لا عند فقدان النص فلو كان
 مع الإجماع لان الإجماع لا يثبت
 فانه ان
 القياس مجتبه من جهة العقل والكتاب
 والسنة لا يتكوه عليه السلام

[illegible]

في القي والرعنا والمند والبناء ثابت في سائر الاحداث بالقياس عليها
 فلو لم يكن الحكم معقول المعنى لم يتعد الى غيره قلت ذلك ثابت ^{بما عرفت}
 الدالة لا بطريق القياس لان غير القي والرعنا من الخارج من غير
 السبيلين لما يستقر كثرها كالقي والرعنا بل سبق واكثر وقوعها
 منها فثبت الحكم فيه ولا لانه ^{لا يثبت} والشرائط يحصل بقصد من غيره و
 الاختلاف لا يكثر وقوعها مع از فيه عملا كثيرا كذا لو او بمثل هذا
 قال اصحاب الشافعي قلنا نجاستان اذا اجتمعتا صا طاهرتين فان
 افرقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت في القلتين ^{منه}
 فانه لا يتنجس لقوله عليه السلام اذ بلغ الماء قلتين لا يحتل خبثا الا يحتمل
 نجسا والقلتان فائتان ^{النجاسة} وخمسون لكن نقول هذا القيا غير صحيح
 لان الحكم لو ثبت في الاصل وهو ما اذا وقعت النجاسة في القلتين كان
 غير معقول معناه لان بقاء الطهارة مع وقوع النجاسة لا يعقل معناه
 وانما قال لو ثبت في الاصل اشارة الى ان هذا الحديث ليس بحجة لان
 في ثبوته قبالا لانه ضعيف ابو داود وهو كان من ائمة اهل الحديث
 يرجع اليه في تحقيق الحديث ولانه رواه ابن عباس وابن زبير امر
 بنزله ماء زمزم ولو كان هذا صحيحا لاحتجوا عليه بما فعله لانه شاذ
 حادثة يبرها البكوفير دجبر الوضوء لما استنن النار والقلعة ايضا

فينبغي بيان ثبوت البناء
 في الشجر والاخلاد اية لانها
 من الاحداث كما لا يخفى
 الكاف للثبوت
 فكثير السبقين
 بثل ما ذكرنا ان الحكم الثابت بالنص
 على خلاف القياس مذهب مقصودنا
 المعنى يخصر على موردنا
 خلافا للشافعي
 فالشافعي قاس الاقتران
 على الاجتماع
 بعد العلم
 ما فكون الجملة متعين
 عندهم فمستوفى
 فان القائل
 كقولنا
 الصبي من قائل الجبل
 يقول الناس في الكسبية
 السؤال
 لان الشققة في نظر الصوفي
 والشققة في نظر الصوفي
 في شرح الايات في المستخلص
 عين الله

على ان لا يكون له اسم في اللغة
 على ان لا يكون له اسم في اللغة
 على ان لا يكون له اسم في اللغة
 على ان لا يكون له اسم في اللغة
 على ان لا يكون له اسم في اللغة
 على ان لا يكون له اسم في اللغة
 على ان لا يكون له اسم في اللغة
 على ان لا يكون له اسم في اللغة

اسم مشترك فانه اسم لراس الجبل والجرة وغيرهما فلذا قال المصحف
 ان هذا الحديث غير مسلم وعلى تقدير التسليم فالقياس لا يصح
 مثال الرابع اي مثال فوات الشرط الرابع وهو ما يكون التعليل الامر
 شرعي لا امر لغوي في قوله المصنف المنصف فخر لان النسخ انما يكون
 لانه يخامر العقل وغيره يخامر العقل فيكون خمر ايضا بالقياس
 السارق انما كان سارقا لانه اخذ مال الغير بطريق الخفية وقتل
 النباس في هذا المعنى فيكون سارقا بالقياس وهذا قياس في اللغة
 مع اعترافهم ان الاسم لم يوضع له في اللغة والدليل على فساد
 النوع من القياس ان العرب يسمون الفرس احمرا والسوداء كيتا حمرة
 ثم لا يطلقون هذا الاسم على الزنجي والتوب الاحمر ولو جرت المقايضة
 في الاسماء اللغوية لما اذ لك لوجود العلة ولا هذا يؤدي الى بطلان
 الاستنباط الشرعية وذلك لان الشرع جعل السرقة سببا للنوع من
 فاذا علقنا الحكم بما هو عام من السرقة وهذا اخذنا بالغير على
 طريق الخفية تبين ان السبب كان في الاصل معنى هو غير السرقة
 وكذا لك جعل شرب الخمر سببا للنوع من الاحكام فاذا علقنا الحكم
 بما هو عام من الخمر تبين ان الحكم في الاصل كان متعلقا بغير الخمر قوله
 وهو ما يكون التعليل الامر شرعي لا امر لغوي كاشبا الاسم بالقياس

ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح
 ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح
 ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح
 ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح
 ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح
 ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح

ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح
 ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح
 ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح
 ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح
 ان اطلاق اسم الخمر والسارق عند
 التعميم بطريق القياس لا يصح

[illegible]

من الخصم مع اعتراف الخصم بان اسم الحمر مثلاً لم يوضع للمنصف
واسم السارق لم يوضع للنباش قوله فاذا اعلقنا الحكم بامر عم من الحمر
الحمر هذا منقوض بسائر الاقيسة لان الحكم لما تعلّق الى الفرع تعلق
الحكم بامر عم من المنصوص وغيره ^{٥٤} ومثلاً للشرط الخامس هو ان يكون
الفرع منصوباً عليه كما يفتق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين
الظهار لا يجوز بالقياس على كفارة القتل ^{٥٥} مثال قوّة شرط الخامس
انهم قالوا لا يجوز اعتناق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين والظهار
بالقياس على كفارة القتل فاذا لايمان شرط في كفارة القتل بقوله
فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ قلنا هذا القياس فاسد لان الرقبة في كفارة
اليمين والظهار غير مقيدة بصفة الايمان في النص فكما موجب النص
اجزاء مطلق الرقبة مؤمنة كانتا وكافرة فكان شرط الايمان ابطالاً
موجب النص هو اطلاق الحكم ولو جامع المظاهر في خلاف الاطعاف
يستدنف الاطعام بالقياس على الصوم ^{٥٦} علم انه تعالى قال في كفارة
الظهار فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ متتابعين من قبل ان يقاسا
فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً فانه شرط في الصيام خلوه
عن المسيس واطلاق الاطعام فكان موجباً من اطلاق الاطعام على الاطلاق
فلو شرط في الاطعام خلوه عن المسيس بالقياس على الصوم لان

اسم جنس معروف باللام فيض
فيبدو اعتزافه لفظا للجمع
للكوثر سابقا
بجس البراء التثنية التخيانية
جمع قياس
ودالك لان اثر القياس في
تقدير وصف الحكم من
النصوص
اثبات اصله والبرهان
التقليد منقوض بالدلائل
باسرها كالقطعة
الطراز
فدنا فوق بين ما نحن وبين
ونزلا في قبضة الشمس عتيد ودين
ودلائل النصوص لان في
نحوه اثبات الاسم الامم كالم
جعلوا الحكم الامم من النصوص
لا ثبات الاسم بخلاف ما هو في
الشمس عتيد ودلائل النصوص
نقد الاسم بل نقد نبر الحكم
ليست نقد بل علة مستند
من الامم الى الفرع بعلته مستند
بما ثبات الحكم والنصوص
وفي تقليد العلة

كل واحد منهما كفارة الظهار كان تركه كالاطلاق النص بالقياس
 يجوز للمحصر ان يتحلل بالصوم بالقياس على المتمتع ^{اذا لم يجد غيره} علم المحصر
 اذا لم يقدر على الهك يبقى محرما ولا يتحلل بالصوم عندنا وقال
 الشافعي حل بالصوم كالمتمتع اذا لم يجد الهك والجامع ^{العجز} قلنا
 ان الفرع هو المحصر منصوص عليه بخلاف حكم القياس وهو قوله
 وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَيْكَلُ مَحَلَّةَ ^{الجملة} وَالمتمتع اذا لم يصم في
 ايام التشريق يصوم بعدها بالقياس على قضاء رمضان ^{علم} علم
 المتمتع اذا لم يجد الهك فانه صام ثلاثة ايام اخرها يوم عرفة
 وسبعة اذا رجع فافاته الصوم حتى اتى يوم التحريم ^{بجز} لا الدم
 وقال الشافعي رحمه اذا فاته الصوم الى عرفة لم يجز الصوم في ايام
 التشريق لانه منى عنه فاذا لم يصم يصوم بعدها بالقياس على
 قضاء رمضان والجامع ان كلا منهما صوم مؤقت ^{في وقت} فارت عروقت
 قلنا هذا القياس لا يصح لان الفرع منصوص عليه ^{رواه} وان عمر رضي
 الله عنه ^{عن} رجل قال له تمتعت ولم اصم حتى مضى يوم عرفة فقال عليك
 الهك اه ^{فان قلت} هذا قول براء الصبي وليس نص حتى ينزل القياس
 الا يرى ان ارباب المذاهب يخالفونهم كثيرا بالراي في مسائل الفقهاء
 قلنا لا شك ان خبر فيما لا يعقل بالراي على المختار لانه محمول على السماء

قوله بالصوم بصوم ثلثة
 ايام في الجواهرها بوجوه
 وسبقت اذا رجع بقوله
 تعالى فصيام ثلثة
 ايام في الجواهر وسبقت اذا
 رجعت ثلثة عشرة
 كاملة ان
 فانه يتحلل بالصوم
 بصوم يومين
 عليه
 قلنا هذا القياس غير صحيح
 لان الفرع اه
 فقال لبراهمة
 الرجل ما ههنا احد من
 قوم فقال عمر رضي الله
 عنهما اعطه ثلثة اشياء
 معدن

٢١

الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٢٢
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٢٣
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

في الصوم ايضا يسر موافقة المسلمين لا البلية اذ اعتمد طابت
وفي الافطار وتأخير الصوم نوع مشتقة وهو انه يتقرب بالصوم
يرى الناس باكلون ويشربون في حال الاقامة بخلاف الصلوة فان
اليسر فيها متيقن في القصر فلا يجوز فيه التخيير بين الاحمال والقصر
ومثال العلة للمعلومة بالسنة في قوله عليه السلام ليس الوضوء على
من نام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا وانما الوضوء على من نام
مضطجعا فانه اذا نام استرخت مفاصله جعل استرخاء المفاصل
علة فتعد الحكم هذه العلة الى النوم مستندا او متكئا الى شيء
لوازيل عنه تسقط وكذلك تنعكس الحكم هذه العلة الى الاغماء و
السكرو وكذلك قوله عليه السلام المستحاضة ترضأى وصلة واز قطر
الدم على الحصير قطر افانه دم عرق انفق جعل انفجا الدم علة
فيتعد الحكم هذه العلة الى الفصد والحجامة قوله جعل استرخاء
المفاصل علة لان قوله عليه السلام فانه انما يذكر مثله للعلية في
كلامهم كما يقال ابشر فقد تاءك الغوث وكذلك كلمة ان يذكر
لبيا العلة كما في قول الشاعر بكر يا صاحبي قبل الهجير اذ ذاك
البحار في التذكير وقوله تعا ولا تخاطب في الذي ظلموا انهم معرو
وكذلك قوله عليه السلام ترضأى وصلة قدم ذكره ومثال العلة

٢٤
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٢٥
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٢٦
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٢٧
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٢٨
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٢٩
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٣٠
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٣١
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٣٢
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٣٣
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٣٤
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٣٥
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٣٦
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٣٧
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٣٨
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٣٩
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

٤٠
الاضطجاع ان يضم التام
جنبه على الارض والا يركب
ان يضم راسه على كتفه
وقصر صاحب الكفاية
بالثوبك على الثوبين

والاستنباط كان
وجود ٢ معلون
من الاصول الى المتعدي
منه في فرع ٢
الحكم الثابت فلا يصلح
الاصول الى فرع ١
الصغرى في فرع الصغرى
١٢

المحليين ١٢ السوادني
مفتوح بنجامين
الانجليز
له شكر
لولاية
سيفيد
عين
١٣٦٨
١٣٦٩

2

[illegible]

كلاضافة والوصف مثل ولاية النفس وولاية المال ومثل حرج

الاستيذان وخرج النجاسة ثم لا بد في هذا النوع من القياس

٥٢ تخنيس العلة بان يقول انما شئت ولاية الابن مال الصغيرة

لأنها عاجزة عن التصرف بنفسها فابنت الشرع ولاية الأب كيلا

يتعطل مصالحها المتعلقة بذلك وقد عجزت عن التصرف في

نفسہا فوج بالقول بولانہ الای علیٰ هذا نظائرہ قولہ من مجئیس

العلة أي بيان العلة بمعنى عام لجميع المنصوص وغيره ليثبت في حكم

المصوص في جنسه من حكم الفرع كما علمنا ولاية الابن

الصغيرة بمعية العجوز عن التصرف وهذا المعنى يعلم ما لا نفس

فلهذا اثبتنا الولاية على النفس ايضا كما اثبتنا على المال قوله واما

القياس له - وهون بيون حكم الفرع والاصل متحد في النوعان

الركبان اذ قد غلبت هذه العافيه صدرها فافوقه في هذا النسخ ان

يقوم أمثالا لا بد من الولاية فالغلام الولاية والحارة الثيبان

الشب صاهاقا، اة النصه فابنفسه ال والجارها فيقول

هذا لأضرنا لثبوت الاتحاد في الخ الثابت بالصغر في شيت

الاتحاد في الحكم مع وجود الافتراق بوصف اخر هكذا قيل

العلة في القيد

ولا اشراف ولا اجساد
في الاصل النقي

بالمعنى
وأنما المصطفى
عدم عليه السلام
العلل علته
العلل على
مطل عليه السلام
الرفع
مطل

وولاية المال
نوع الخروج
وكذا الجرح
النصوص في هذه العلة
النصوص كما اذا اعا
عزالت

ابنتنا العلاء وهذه الاميرة المنصور وبناتنا عاليا لله

وَصَوَّلَ عَلَى النِّقَمِ بِمِثْلِ الْمَالِ وَالصَّغِيرَةِ

اصول

فأقبل اللسان
فأقبل فوبه بجند
وغيره

مبتدأ و فاعل
فعل ماضى
مبتدأ و فاعل
فعل ماضى

فلا يصح في ولاية في النفس غير مت

الشيخين عن لال فـ

وَجَعَلَهُ لَكُمْ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

لاستند لا ريب في النافعة والك
ووجدت في النافعة والك
في النافعة والك
في النافعة والك

المساواة في
الاعمال على قدر
الاحتياج في النفقة
الا ياكل النفقة

المساواة - لا تملك الحكومة

نفس لا نسلم
الامم ففقر
نفس لا نسلم
نفس لا نسلم

النفس متاحية على يقين - يا بني - يا بني - يا بني - العلة

الحاج محمد بن يوسف بن علي

النفوس
التي هي
المنطق
المعظم

لا ينجف من غير ما ذكره الفقيه
١٢١٠ ص ١٢١٠

منه
الاصالة
في القياس
فقط

في القوم
ادلا يقتضيه
لان البعض
لا يبطل
لان الافتراض
لا يزيل

بغيريات مما نفع والفرق
الخاص هو المانع بالبيان للمانع
على قوله بما نفع التخصيص
بغيريات مما نفع

دون الاول
بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

القياس الثاني وهو ان يكون الحكم في الفرع من جنس حكم الاصل فيه

بممانعة التخصيص بان يمنع عموم العلة وشروطها الاصل والفرع فلا

تؤثر في حكم الاصل والفرع الخاص وهو بيان تأثير الصغر في ولاية

النصرف في المال فوق تأثيره في ولاية النفس لان الحاجة والنصرف

في المال كثير الوقوع ناجزة لا يحتمل التأخير وهي عاجزة عن التصرف

فيها ومثل هذا لم توجد في النفس لانعدام الشهوة واعلم ان هذا

المقام اشكال من وجوه احدها ان تغليبه بان الاتحاد في العلة

يوجب الاتحاف في الحكم يشترك فيه القسمان وتانيهما ان الفرق اذا كان

في المعنى المؤثر يطل به القسمان واذا كان في غيره لا يضره بالاول

ولا بالثاني وثالثهما ان الفرق المذكور اذا تقرر لا يسلم معه القسم

الاول عن الخل ايضا وتانيا القسم الثالث وهو القياس بالعلة

المستندط بالراي والاجتهاد ظاهر ومحقق ذلك اذا وجدنا وصفا

مناسبا للحكم وهو محال بوجوب ثبوت الحكم ويتقاضا بالنظر

اليه اعلم ان هذا لم يوجد نص واجماع دليل على اعلية اختلاف

ان قوله الحكم في الفرع
بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

بطلان الثاني بالفرق الخاص
بطلان الاول بالفرق الخاص
بطلان الثاني بالفرق الخاص

وصفت منافعها أعظم
وهو دفع الحاجة و
تخصيل مصالح الثوب
كلما يخفف فيضات
الحكماء اليه والله اعلم
بالحق

2

قوله هذا في اقتراح الحكم
بذلك الوصف في موضع النص
أي في موضع الإجماع مع أن الحكم
بشهادة اليقين لا يستلزم
لوجوب إياه لأن غلبة الظن عند
ما فوقها من الدليل بمنزلة
التحقق ١٢ مع أن
القبلة في

الاجماع وهو ولاية المال فانها ثابتة في مال الصغير بالاجماع وانما
 يشترط لهذا الوجوب العمل بالوصف لان الوصف في القياس
 بمنزلة الشاهد لا يدل لوجوب لقضاء بشهادة الشاهد
 من العدالة وهو اجتنابه عن فحط ولا دينيه واجتنابه عنها
 يدل ظاهر على انه يجب عن الكذب في الشهادة ايضا فظهر
 اثر الوصف في موضع آخر يدل ظاهر على انه مؤثر في موضع النزاع
 فهذا يوجب العمل بالقياس بهذه العلة وانما نحن دالنا سببه فجزء
 ولا يوجب كما اشار بقوله اذا عرف هذا فقول اذا رايانا وصفا
 مناسب للحكم وقد اقترب به الحكم في موضع الاجماع فعمل الظن
 باضافة الحكم الى ذلك الوصف في غلبة الظن في الشرع يوجب
 عندنا عدم دليل فوقها بمنزلة المساو اذا غلب على ظن ان يقرب
 ما لم يجز له التيمم وعلى هذا مسائل النجاشي وحكم هذا القياس
 ان يبطل بالفرق المناسب لا عندنا يوجد مناسب سواء في صورة
 الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا يشتد الحكم به لانه
 كازبناء على الظن وقد بطل ذلك بالفرق قوله بالفرق المناسب
 اء بالفرق بين الاصل والفرع في الوصف المناسب لان عند
 اء عند وجود الفرق يوجد مناسب في الاصل المقيس عليه سواء

و هذا الفقه
صورة الفقه فلا يجنب
معمل بين الاصل
الفرع في الوصف المناسب
ان على الوصف الذي
سواء به ١٢ سنة
عليه السلام والسنة
ومن الكتاب والسنة
والاجتهاد ١٢

[illegible]

مطلبه الكلام ثلاثا يود الى الملاذ وقال لها ان يجتهد عزا استعمال الالفاظ الغريبة

[illegible]

من خارج
مفتاح

ان يتقلا له تعقيل لا
 قياس والراد بالقياس
 في قوله والاسوة المتو
 اة اعم من ان يكون قياسا
 او تعقيل لا " معدن
 على
 عبارة عن تفرّد العلة
 في القيس عليه لا تعد

١٢ انفتحت
 ١٣ فم قطع الحقيق يعبد
 ١٤ فم قطع الحقيق يعبد
 ١٥ فم قطع الحقيق يعبد
 ١٦ فم قطع الحقيق يعبد
 ١٧ فم قطع الحقيق يعبد
 ١٨ فم قطع الحقيق يعبد
 ١٩ فم قطع الحقيق يعبد
 ٢٠ فم قطع الحقيق يعبد

مثلًا واجب في الدنيا لا
 تتعلق لها بالعين فلا يقطط
 ١٢ فانز واجبة في الدنيا لا يقطط
 ١٣

فان قيل الفرض من
عندنا هو عدم الراس
مقدار ثلثة اصابع
على حسب الاختلاف
فاذا لم يردم الراس
مقدار ثلثة اصابع
استوجب تحقق الفرض
الفرق في تحقق الفرض
هنا ان الاطالة بالانكسار

يصل الى الاطالة في كل
لوا لا يستتبعه في كل
هذا وهم فان الراس كله
مما ليس فلهذا لم يرد
مما ليس فلهذا لم يرد
تكميله بالاطالة لا يستتبع
في عمل الفرض بخلاف
الاعضاء الثلثة فان الفرض
فيها استغرق العمل
فكانت الاطالة فيها
تكميلا في غير عمل الفرض
فصيرنا ضرورة التكرار
معدن

التثليث في مسح الرأس المسح ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالغسل
والاعضاء فإنه سرفيه التثليث لانه ركن في الوضوء قلنا لا
نسلم ان التثليث مسنون في الغسل فمنعنا الحكم وهو سنية^{الغسل}
في المقيس عليه هو الغسل في الاعضاء الثلاثة وبيان ان التكرار ليس
بسنة مقصودة في الاصل لانه لا اثر لوصف الركبة في التكرار
انما اثره في سنية التكميل لان السنن والواجبات ما شرعت محملات
للفرائض لانه الاصل في سائر الاركان والتكميل انما يكون باطالة
الفرض في محله فيما امكن الا ان في القيام والركوع والسجود انما
يكون تكميلها باطالتها لا ينكر اركانها وكذا القراءة الا انما نجد محمل
الاطالة في الغسل لان المفروض لما استغرق محله كانت الاطالة تكميلا
في غير محله الفرض فصرنا ضرورة التكرار خلفا عن الاصل والعمل
بالاصح يمكن في مسح الرأس فقلنا بالاطالة فيها بالاستيعاب
وكذلك قال تقابض اليد ليد في بيع الطعام بالطعام شرط كما
لنفوذ فانه شرط تقابض اليد ليد في عقد الصرف والجامع ان كلا
منهما مال يحرك فيد الربوا قلنا لا نسلم بان التقابض شرط في باب
النفوذ بل الشرط تعيينها كيلا يكون بيع للنسيئة بالنسيئة غير ان
النفوذ لا يتعين الا بالقبض فشرط التقابض خلفا عن التعيين فلا

بالاطالة لضرورتها
فثبت العمل لا يكون
معدن
انما كبيع النقود
حيث شرط ان
هو حرام
عليه السلام غير ان
بالكافة في الفروم
كثافة ما يقال لما كان
دون الفرض شرط
ان يبيع ببيع النفوذ
بدون القبض في باب
يقوله غير النفوذ
معدن
والطلب عليه في بعض النسخ

معدن
والطلب عليه في بعض النسخ

2

فقد

مفتاح

١٠

الشيخ

میں نے

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

37

2

يكون شرطاً باصلاً عندنا قلنا لا نسلم ان التقابض شرط في
 عقد الصرف بل الشرط تعيينها وانما لا يجوز عقد الصرف بدو
 البدل لان المنقود لا يتعين بدو القبض اذا دام والدان لا يتعينا
 في العقود والفسوخ لثبوتها في الذمة وهذا اذا ابتاع شئ
 بدينار معين جان يؤدي مكانها اخري بخلاف الطعم فان يتعين
 قبل القبض اذا عين واما القول بموجب العلة فهو تسليم كون الوصف
 علة وبيان معلولها غير ما ادعاه المعلن مثلاً الرقيق في باب
 الوضوء فلا يدخل تحت الغسل لان الحد لا يدخل في الحد وقد قلنا الفرق
 حد الساقط فلا يدخل تحت حكم الساقط لان الحد لا يدخل في الحد
 واما القول بموجب العلة وهو تسليم كون الوصف علة للحكم
 المدعى ظاهر بهذا القياس وبيان معلولها معلوم هذا العلة
 بالتحقيق غير ما ادعاه المعلن كما في مسئلة الفرق فان المعلن انما
 ادعى انه لا يدخل تحت الغسل والسيائل تسلم ان هذا الوصف وهو
 كونه حداً في باب الوضوء علة لهذا الحكم ظاهر او هو انه لا يدخل
 تحت الغسل لكن حكمها بالتحقيق انه لا يدخل تحت الحد وقد
 الحدود ههنا الجانب الساقط لا الجانب المحسوس والفرق هو الساقط
 لا حد الغسل فلا يدخل تحت الساقط وكذلك يقال صوم رمضان

من القياس في غير ما
بل يوجب منه
ففيكون المعلول
ادعاء المعلول ان
لا يدخل تحت حكم
بالعلة المذكورة
ان لا يدخل تحت حكم
الساقط بالعلة المذكورة
وقد سبق تفصيل هذه
في حروف المعاني
على وجه الاستقصاء
ولفان ان يقول هذا لا يتم
على وجه قياس
انما يتوجب على قياس
الفرق وهو ينكره
الساقط من القياس
بانه واقفا في القياس
منها ما لا يدخل في القياس
ومنها ما لا يدخل في القياس
الا للبعد عن القياس
القاتل حفظت القيد
من اوله الى آخره
لا لا القيد
للاستطاعة فكان
والساقط

الحلة خلدوا فيكم
القبور يهيج
العله فيا اقدم
من القبور يهيج
الحلة خلدوا فيكم

الحمد لله
ففيها يقابل الصور

اتم الطائفة واعين
 من يقبل الله وجميعهم
 الاظهر عن العسل والسكر
 مفضلنا
 جعله السائل معلوما
 له حكمها وما جعله
 المعلول معلولا فجعله
 السائل جالة ١٢

[illegible]

النساء من شأنه
بين الأصل من كتاب
الفرع وهو على النساء
للدين الكون لا نسلا عنها ككتاب
البينة الزكاة في حق الرجال
كتاب البينة وليس كذلك
فانظر الحكم فثبت العكس
وطا بقية الشاهد ١٢ شرح
الوضعي بعمل الساتر باصل العمل
لضحكم العمل قضاء وصحيا
لا ينبغي لازم الحكم الاول او ينفذ
نظيره كما قاله في مثالا القلب او ينفذ
لا يشترط التيقين في ما يقع بان
ولا يدخل في حكمه فانما هو
مفسد العكس فكيف يمكن
عين الله تعالى على الرجل
يقول العمل بالسائر على الإختلاف
الاستعمال فلم يتحقق فيه الإختلاف
بجملته الثياب ١٣ فحتم
أما بين علم الرجال
وثياب البنات بان استعمال
علم الرجال حرام الاستعمال
لم يتحقق فيه الإختلاف
الثياب ١٤ فحتم
أما فيفسد الاختلاف

ابتدأت ولا بما يصدر به
والإسلام دار الحرب فثقلنا
البيع في زماننا وكاننا بسبب
استيلاء الكفار أخذوا بسبب

ان دار الاسلام فثقلنا بسبب
ان دار الاسلام فثقلنا بسبب
ان دار الاسلام فثقلنا بسبب

لان في اسلام احدهما اختلاف الدين فيوجب فساد النكاح كالردة
قلنا هذا فاسد وضعنا لانه جعل الاسلام علة لزوال الملك و
الاسلام عهد عاصم للملك والحقوق كما اذا اسلم في دار الحرب
فقد عصم نفسه وماله وولده الصغير فلا يكون مؤثرا في زوال
الملك وكذا لك في مسألة طول الحرة انه حر قادر على النكاح فلا
يجوز له نكاح الامه كما لو كان تحت حرة قلنا فوصف كونه حرا
قادر ان يقتضيه جواز النكاح فلا يكون مؤثرا في عدم الجواز قوله
في مسألة طول الحرة وهو القدرة على نكاح الحرة يقول الشافعي
انه لا يجوز نكاح الامه لمن قد على نكاح الحرة لانه حر قادر على نكاح
الحرة فلا يجوز نكاح الامه كما لو كانت تحت حرة قلنا هذا فاسد
لانه جعل القدرة على النكاح مؤثرا لعدم جوازه وهو عجز فيه
من جهة الشرع والعجز ضد القدرة فلا يكون من اثر القدرة
واما النقص فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط للنية كالميم

وقال ابن قتيبة في قوله
لا يجوز نكاح الامه من قد على نكاح الحرة
لان نكاح الامه من قد على نكاح الحرة
لان نكاح الامه من قد على نكاح الحرة

ان رفاق جزوه فان الولد جزء منهما وهو من الامه في الرقية واللعنة ١٢
وجوز لان الاسلام عهد عاصم للملك والحقوق كما اذا اسلم في دار الحرب
فقد عصم نفسه وماله وولده الصغير فلا يكون مؤثرا في زوال الملك وكذا لك في مسألة طول الحرة انه حر قادر على النكاح فلا يجوز له نكاح الامه كما لو كان تحت حرة قلنا فوصف كونه حرا قادر ان يقتضيه جواز النكاح فلا يكون مؤثرا في عدم الجواز قوله في مسألة طول الحرة وهو القدرة على نكاح الحرة يقول الشافعي انه لا يجوز نكاح الامه لمن قد على نكاح الحرة لانه حر قادر على نكاح الحرة فلا يجوز نكاح الامه كما لو كانت تحت حرة قلنا هذا فاسد لانه جعل القدرة على النكاح مؤثرا لعدم جوازه وهو عجز فيه من جهة الشرع والعجز ضد القدرة فلا يكون من اثر القدرة واما النقص فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط للنية كالميم

ان دار الاسلام فثقلنا بسبب
ان دار الاسلام فثقلنا بسبب
ان دار الاسلام فثقلنا بسبب

٢٢٩
ان دار الاسلام فثقلنا بسبب
ان دار الاسلام فثقلنا بسبب
ان دار الاسلام فثقلنا بسبب

[illegible]

مؤثرة في الحكم والحكم يوجد عند وجود الشرط فالسبب يكون طريقا و
 وسيلة والمسبب هو الحكم بواسطة بين الحكم والسبب طريقا
 معناه اللغوي الطريق واستعمل في الشرع بمعنى الطريق أيضا لأن
 الطريق سبب الوصول المقصود بواسطة المشي وكما جاء السبب
 اللغوي بمعنى الطريق جاء بمعنى الجبل أيضا لأن الجبل سبب الوصول للماء
 بالأدلة وتسمى الواسطة علة مثالة فتح ^{١٢} بل لا صطيل والقصور
 وحرقيد العبد فإنه سبب التلف بواسطة توجده من الدابة و
 الطير والعبد فإنه سبب تلف الدابة لأنه إذا فتر باهيا خرجت
 الدابة وضللت فتلقت فكان تلفها بواسطة خروجها وهو علة
 تلفها وكذا إذا فتر باب قفص فطأ الطير فان خروج الطير واسطة
 بين تلفه وبين فتح القفص وكذا إذا حرقيد العبد حتى اتقى فان تلف
 العبد وجد بواسطة بينه وبين حل قيده وهو ذهاب العبد
 السبب مع العلة إذا اجتمعا يضاف الحكم إلى العلة دون السبب
 لأنها تؤثر في الحكم ويثبت بها والسبب يفضى إليه غير فكانت
 أو باضافة إليها إلا إذا تعدت الاضافة إلى العلة فيضاف إلى
 السبب وعلى هذا قال أصحابنا إذا دفع السكين إلى الصبي فقتله
 نفسه لا يضمن الدافع ديتيلا لأنه اجتمع لتلفه سبب وهو دفع

لا يفيض الفاتحة
 قيمة الدابة و
 الطير ولا لحال
 قيمته العبد في
 المورد المذكورة
 استثناء
 مفعول يضاف
 الحكم إلى العلة
 جميع الأحوال
 وقت تعدد الدابة
 غايته
 إذا اجتمع علته
 العلة يضاف إلى
 ماله يضاف إلى
 ماله لا يضاف إلى
 الحكم

الرافعة من بين ما يقع عليه السبب فلا يقبل عليه
 بان يوارى السبب عند التلصق
 بان يوارى السبب عند التلصق
 بان يوارى السبب عند التلصق

السكين فانها اضيف حكمها الى السبب هي منفردة على الاستثناء
 المذكور قوله وهذا بخلاف المودع اذا دل السارق على الوديعة فسيروها
 اودل المحرم غيره على صيد المحرم فقتله لان وجوب الضمان على المودع
 باعتبار ترك الحفظ الواجب عليه لا بالدلالة لخطور احواله بمنزلة مس
 الطيب لبس الخيط فيضمن بارتكاب الخطور لا بالدلالة الا ان الجنائية
 انما يتقرر بحقيقة القتل وما قبله فلا حكم له لجواز ارتفاع الجنائية
 بمنزلة الاندثار في باب الجرح جرح سائل وهو اذ لا لالة المودع
 والمحرم ايضا سبب محض كدلالة السارق ومع ذلك اضيف الحكم
 الى السبب فاجاب بان الضمان على المودع انما هو بجناية على مال
 الوديعة وتترك الحفظ الذي التزم به بعد الوديعة وتضييعه
 اياها فكان ضمانا مباشرا هذه الجنائية بنفسه دون ان يضمن بفعل
 المدلول مضافا اليه بطريق التسبب وبان الضمان على المحرم
 يجب باعتبار الدلالة لخطور احواله بمنزلة مس الطيب لبس الخيط
 فيضمن بمباشرة الخطور لا بان الدلالة سبب لتلف الصيد قوله
 الا ان الجنائية جواب اشكال وهو انه لو كان كذلك لضمن بجرح الدلالة
 بدون ان يتصل بالقتل فاجاب بان الجنائية انما يتقرر بالقتل لانها
 انما صار جنائية بان التزم الصيد وان التزم بعرض الانتقال والاشغال

انما يتقرر بحقيقة القتل وما قبله فلا حكم له لجواز ارتفاع الجنائية
 بمنزلة الاندثار في باب الجرح جرح سائل وهو اذ لا لالة المودع
 والمحرم ايضا سبب محض كدلالة السارق ومع ذلك اضيف الحكم
 الى السبب فاجاب بان الضمان على المودع انما هو بجناية على مال
 الوديعة وتترك الحفظ الذي التزم به بعد الوديعة وتضييعه
 اياها فكان ضمانا مباشرا هذه الجنائية بنفسه دون ان يضمن بفعل
 المدلول مضافا اليه بطريق التسبب وبان الضمان على المحرم
 يجب باعتبار الدلالة لخطور احواله بمنزلة مس الطيب لبس الخيط
 فيضمن بمباشرة الخطور لا بان الدلالة سبب لتلف الصيد قوله
 الا ان الجنائية جواب اشكال وهو انه لو كان كذلك لضمن بجرح الدلالة
 بدون ان يتصل بالقتل فاجاب بان الجنائية انما يتقرر بالقتل لانها
 انما صار جنائية بان التزم الصيد وان التزم بعرض الانتقال والاشغال

منها
 حقا للبعد
 الضمان عن غير
 بنفس الدلالة
 جرح معصية
 فقتل جرحا هو
 لله تعالى
 الحق الذي لا يخفى
 الخطور على الدلالة
 الضمان بمباشرة
 انما يجب عليه

معتمد المحكمة بصفاء الحكم
لأجل السبب والظان
معدون

عليه السلام وهذا
معلن

تَقَفَّ بِإِيقَافِهِ وَتَسْوِيهِ

مضاف الى السابق
بسيروه فصار
تقريباً

مجلس
مجلس
مجلس

[illegible]

٢٣٢
السبب وحاصل الدفع
غنى عن البيان كما نوه والله اعلم
الحمد لله
فكما ان التلغف انما هو
الدابة يضاف الى السابغ
فكذا التلغف انما هو بقبضه
القاضى ضيعت الى الشاهد
قوله ويبيح الى آخره
الحمد لله
منه الغاء التفرقة على
منه

فقدت المسئلة تنفر
قيام العلة عند الحق
فيما عني فاعلم
مقام العلة فيقول
اغتنب العلة ودور
الحكم على السبب
والله اعلم
١٢

لا احتمال ان يتقارر الصيد عن المذلول ولا يقدر عليه فهو دأمن
كما كان فصا كما اذا اخذ ثم ارسله او رماه فلم يصيب وقد يكون
السبب بمعنى العلة اذا كانت العلة حادثة بالسبب فضا الحكم
اليتمه فيما ثبتت العلة بالسبب فيكون السبب في معنى العلة لانه
لما ثبتت العلة بالسبب يكون السبب بمعنى العلة فضا الحكم اليتمه
وهذا قلنا اذا ساق دابة فالتفت شيئا ضمن السائق والشاهد
اذا التفت بشهادته ما لا فظهر بطلانها بالرجوع ضمن الشاهد
لا زسير الدابة ايضا في السوق وقضاء القاضيه بضاو الى
الشهادة لما ان لا يسعه ترك القضاء بعد ظهور الحق بشهادة
العدس عنه فصا كما لمجوب في ذلك منزلة البهيمه بفعل السائق
قوله ضمن السائق لان اصابته يدها بنهاها وان كان علة التلف
لكنها حدثت بالسوق لان السوق يحمل الدابة على الذهاب كرها
فعلها مضافا الى المكرة وكذا لك مسئلة الشهادة لان القاضيه
كالبهيمه محمولة على القضاء بعد اقامة البينة ثم السبب قد يقام
مقام العلة عند تعذر الاطلاع على حقيقة العلة بتيسير الامر
المكلف وليسقط به اعتبار العلة ومدا الحكم على السبب في
التكليف على العمل بحقيقة العلة من المحرم فلذا سقط اعتبار

العلة لتعليق الحكم ويدا الحكم على السبب مثال في الشرع عينا النوم
 الكامل بالاضطرار والاكاء فانه لما اقيم مقام الحث سقط اعتبار
 حقيقة الحث ويدا الانتقاض على كمال النوم قوله اقيم مقام الحث
 الانتقاض الطهارة لانه سبب انتقاضها والعلة الحث والاطلاع
 على وجود الحث في حالة النوم متعذر والنوم لا شتماله استمر
 المفصل داي الى وجود الحث فيكون وجوده حادثا بالنوم فاقم
 مقام الحث فلذا سقط اعتبار حقيقة الحث ويدا الانتقاض على
 كمال النوم حتى اذا نام وتيقن بطريق انه لم يحدث انتقض الوضوء
 وكذلك الخلوه الصحيح لما اقيمت مقام الوطى سقط اعتبار حقيقة
 الوطى ويدا الحكم على صحة الخلوه في حق كمال المهر ولزوم العدة له
 اذا خلا الزوج بامرأة وليس هناك مانع من الوطى كصوم وفرض
 حضركا وبها اقامة الخلوه مقام الوطى ولذا سقط اعتبار
 الوطى ويدا الحكم على صحة الخلوه بان لم يوجد مانع فيهما المهر الكامل
 ويلزم العدة وان يتيقن انه ما كان بينهما ووطى فان قلت تعذر
 الاطلاع على الوطى لهما ممنوع حتى لو توافقا على انتفاء الوطى
 ان لا يحكم بنزوم المهر والعدة قلت جاز ان يكونا ففهما يتواصفا
 منهما المصلحة من الصالح فتعذر الاطلاع في حق احكام الشرع

له الانتقاض الطهارة
 لان النعم لا يغني عن
 خروج شيء عادة
 فلا يبدى ما
 يتوهم ان العضو
 كان ملبسا بيقين
 وفي النوم خدج
 انجاسته مشكوك
 حاصل النعم انشراح
 اقام نفس النوم مقام
 حقيقة خديم النجاسة
 عين الله
 ثالثا لو كان ذلك وانما
 لها مصلحة في طهارة الوطى
 غير الزوج الذي يباين
 الزوج مصلحة دفع قهر
 الفتن وغوها

لان الكفارة سبب
 العيّن لا سبب الكفارة
 الناس فيه
 بقاوت احوال
 لاننا لم بسطر
 حقيقة المشقة
 لتعذر الاطلاع

والناس غيرهما لم يشهدوا عندهما وكذلك السفر لما اقيم مقام المشقة
 في حق الرخصة سقط اعتبار حقيقة المشقة وبدا الحكم على نفس
 السفر حتى ان السلطان لو طاف اطراف مملكته بقصد به مقدار
 السفر كانت له الرخصة في القصر والافطار وان لم تكن في سفره
 هذه المشقة قيد بقصد مقدار السفر لا نه لوطا وسنين ولم
 يقصد مسيرة ثلاثة ايام ولياليها لم تكن له الرخصة قوله
 وقد يسمى غير السبب سببا مجازا كاليمين يسمى سببا للكفارة
 وانها ليست بسبب لها في الحقيقة فاز السبب بنا في وجود
 السبب واليمين بنا في وجود الكفارة فاز الكفارة انما تجب بالحنث
 وبه ينتهي التميز وكذلك تعليق الحكم بالشرط كالطلاق والعتاق
 يسمى سببا مجازا فانه ليس بسبب الحقيقة لان الحكم انما يثبت
 عند الشرط والتعليق ينتهي بوجود الشرط فلا يكون سببا مع وجود
 التنافي بينهما جازب نقض يرد على ما ذكره اوله هو ان السبب ما يكون
 طريقا الى الحكم مفضيا اليه واليمين سبب الكفارة ولذا تضاق اليه
 يقال كفارة اليمين مع انه ليس بموصل اليها بل اليمين بيا في وجوب
 الكفارة لان الكفارة لا تجب الا بالحنث واليمين انعقد للبرو
 شرعت له والبر بيا في الحنث فكان اليمين مانعا للحنث والحنث

على جهة
 فلا يكون سببا مع
 وجود التنافي وانما يكون
 سببا باعتبار ما يؤول اليه
 لانها باعتبار ان يؤول اليه
 الكفارة فان جعل الحنث
 فان قيل ما المشقة
 انما هو ذكر وجهان
 اليمين سبب الكفارة
 مجازا وذكر وجهان
 بيان اسباب الشرائم
 ان اليمين سبب
 للكفارة في عدة

٢٢٦
 قيل لا تناقض في سبب
 لا اختلاف بين سبب
 في سبب مجازا
 في الكتاب مشقة
 وحيث قيل انها عدة
 في كفارة فاذن
 في كفارة تضاعف
 في اليمين فيقتل
 كفارة اليمين

ان حلت النكاحات
 طائفا وانت حث
 في سبب
 وهو التعليق وبين
 الحكم وهو الطلاق
 والعتاق

والا لعدم اللازمه
التي هي مجازة عن عدم الالفة كان
بين التفسيرين ١٢

لا يثبت الا بالثبوت
فلا يثبت ان اطلاق التفسير على
اليمين والتعلق مجازا باعتبار
ما قبل عليه ذلك لما ذكرناه
فلا يثبت ان التعلق لا يثبت

في التعلق بالاسباب
المادة بالاسباب آله العلل الى السبب
المتطلب لا موجب له فلو كان
وهو على في حقا حتى يضاف
انما هو الفظ السبب لانه اعلم
حقيقة امارات على ايجاب الشرع
في الحقيقة فانما يضاف الايجاب
لا حقيقة ١٢

الله تعالى وهو عيب آله
٢٣٤

لازم الكفارة والمنافي لللازم منافي للزوم وكذا لك تعلق الطلاق
والعتاق يسمى سببا للطلاق والعتاق مع انه مناهما لان قوله
ان دخلت الدار فانت طالق المقصود منه امتناعها عن دخول الدار
حذر عن الطلاق وكان اليمين في التعلق بانها لوجود شرط وهو
لازم للجزاء والمنافي لللازم منافي للزوم ومعنى قوله وبنيته اليمين
اي بالحنث والتعلق بالشرط انما اذ فعل بخلاف موجب اليمين ارتفع
اليمين ولذا لو فعل ذلك مرة اخرى لا يحنث ولا يقع الطلاق الا في
كلمة كليهما لانها ايمان لا يمين واحد فاجاز ان انعقاد اليمين يحتمل ان
يقول اليه بان خالف وزم الكفارة والجزاء فسيبقى سببا مجازا كما ان
العنب يسمى خمرا في قوله تعالى في ربي اعصر خمرا فصل الاحكام
الشرعية تتعلق باسبابها وذلك لان الوجوب غيب عنا فلا بد
من علامة يعرف بها العبد وجوب الحكم وهذا الاعتناء اضيف للحكم
الى اسباب اي الاحكام الشرعية التي تثبت بالاصوات لا بغيره تتعلق
باسبابها وذلك لان الوجوب بايجاب الله تعالى واجبا به تعالى الصلوة
مثلا في اليوم وفي الليلة لا يعلم متى يكون فلو لم تكن الاسباب التي
وضعت لها يشق معرفتها على العباد فسيب وجوب الصلوة الوقت
بدليل ان الخطاب باداء الصلوة قبل دخول الوقت لا يتوجه وانما يتوجه

السبب الحادث وكيف يثبت
قد يرد وهو حكم الله تعالى في الاصل اذا ايجاب
الحكم للصلاة اي الوجوب ما دلت عليه فانه يضاف
الى الحادث فلا يوجد وجوبه
كان في العبد
فان قيل كان الوقت سببا لوجوب الصلوة
لما يثبت للاداء وجوبه في وقت
ابدا مقدم على سببه فثبت
يكون الوجوب متلخرا عن
الوقت في وقت الصلاة هو
والتي هي قبل الصلاة
من من شاع في الصلاة
الجزء الذي يتصل به الاداء
وهو مقدم على الاداء لا يثبت
فانجز الوجوب عن الوقت ١٢

المراد

”معدن“ بقوله وخطه
هو عبارة عن طلب
تقديم ما في الذم

الوقت بسبب انفس الوجوه
وجوب الاداء وجوب الوجوه في
انفس معدن
ذمة الجفوت بالجماع
بالامر ونفس الوجوه الاداء
على يوم وبيلة لان النوم

هذا دليل آخر على أن الوقت سابق على الصلاة
باعتبارها بوقت الخطب النجوم
مقتضى الصلاة ١٢ معلل
الخطب لعدم ثبوت الخطب
عليها بعد الانتباه والافتقار
رعايتها شرائط القضاء كالاشتراط
وعينها ولو كان انتداه في وقت
ذلك أو ينقسم كالخواري
معلل

R

[illegible]

الاول سبب للوجوب^١ ولا يتوقف الوجوب على كل الوقت اذ لو كان
كذلك لما ثبتت الوجوب الا بعد^٢ مضي الوقت فلا يصح تبيان الصلوة
في الوقت للزوم تقدم السبب^٣ التسبب هو لا يجوز بعد ذلك لغيره
^{مستوفى بذكر العيب والاعذار في الصلاة}
احدهما نقل السببين من الجزء الاول الى الثاني ونقل الثالث والرابع
الى ان ينتهي الى اخر الوقت فتقرر الوجوب حينئذ وبغير حال العبد
ذلك الجزء ويعتبر صفة ذلك الجزء وبنينا اعتناء حال العبد فيه انه
^{لأنه في كل وقت من اجزاء الوقت}
لو كان صبيا في اول الوقت بالغ في آخره او كان كافرا في اول الوقت
مسلم في آخره وكانت حائضا او نفساء في اول الوقت طاهرة
في ذلك الجزء وجبت الصلوة عليهم لان الوجوب كان منتظرا في ذلك
الجزء وعلى هذا جميع صور حدوث الاهلية في اخر الوقت وعلى
العكس بان حدث حيض او نفاس او جنون مستوعبا وغما امتد ذلك
الجزء سقطت عنه الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت مقيما
في آخره يصله اربعاً ولو كان مقيما في اول الوقت مسافرا في آخره صلى
ركعتين ويبان اعتبار صفة ذلك الجزء انه ان كان كافرا لا تقررت
الوظيفة كاملة فلا يخرج عن العهد بادائها في الاوقات المكروهة
قوله ثم بعد ذلك اي بعد ان ثبت ان الجزء الاول سبب لا بد ان يعلم
كيف يكون باقي اجزاء الوقت سببا وله طريقان احدهما ان الجزء

عليه الصلاة والسلام

ووجوب الصلوة ١٢

[illegible]

والفعلان يقولون
السببية صفة وانتقال
الصفة حال الاستحالة
انتقال الاعراض فيكون
بهم القول بان انتقال
نفس السببية في غير
بالمراد بان انتقال
ثبوت صفة في محل
بعد ثبوتها في محل
اخر وهذا ليس
بانتقال لكنه يشبه
الانتقال فيسبب انتقال
على سبيل المجاز كما
يذهب ثبوت الحسرة
في ثبوتها في الصنيع
لا ذلك هذا
بن لك اشار
الان المراد بالثاني

الاول اذا جعل سببا لعدم ما يراه فان اتصل الاداء به تنقز السببية
بناء على حصول المقصود اذ المقصود من نفس الوجوب تحصيل
الاداء نظر الى الظاهر وان كان المقصود الاصل ابتداء وان لم يتصل
الاداء انتقل السببية من الجزء الاول الى الجزء الثاني الذي هو الاول
يتقرر عليه ان اتصل الاداء به ثم ان لم يتصل به الاداء انتقلت منه
الى الجزء الثالث الذي هو الثاني ثم الى الرابع والخامس ما يليه جزء
الى جزء اتصل به الاداء ثم ان لم يحصل الاداء قبل اخر الوقت ينتهي
السببية الى اخر الوقت فيكون ذلك سببا وتقرر الوجوب في اخر
جزء من اجزائه ويعتبر حال العبد في ذلك الوقت في الاهلية و
انتفاء العوارض فان كان اهلا للوجوب في اخر الوقت لم يمكن
اهلا فيه لم يجب بصفة ذلك الجزء من الكمال والنقصان وعلى
العكس بازالته الاهلية في ذلك الوقت تسقط الصلوة وانما
تسقط الجنوز والاعفاء بالاستيعا والامتد لان غير المستوعب
غير الممتد لا تسقط به الصلوة مثاله فيما يقال ان اخر الوقت في الفجر
كاملا وانما يبصر الوقت فاسد بطلوع الشمس في ذلك بعد خروج
الوقت فتقر بالواجب بصفة الكمال فاذا طلعت الشمس انتفاء الصلوة
بطل الفرض لانه لا يمكن اتمام الصلوة الا بوجوب النقصان باعتبار الوقت

في ثبوتها في الصنيع
لا ذلك هذا
بن لك اشار
الان المراد بالثاني
في ثبوتها في الصنيع
لا ذلك هذا
بن لك اشار
الان المراد بالثاني

نقصان الفرض
في ثبوتها في الصنيع
لا ذلك هذا
بن لك اشار
الان المراد بالثاني

فان
الخبز الى احمد
فكانت لاسبب
١٢٥٦
عنه قوله
فسيب وجوب
الصلوة في
صد الفصل
١٣

اللام في كلا الوضعتين
له بعد في سبب وجوب
صوم رمضان شهود شهر
رمضان ١٢

هذا التواضع في انما
لا يستدل لادعاء
ان اضافة الصوم الوضوح
لوجوب الصوم فانه لا يبعد
من قبيل اضافة الصوم اليه

لا يبعد في سبب وجوب
صوم رمضان شهود شهر
رمضان ١٢

لا يبعد في سبب وجوب
صوم رمضان شهود شهر
رمضان ١٢

الشهر لتوجه الخطأ عند شهود الشهر لقوله نعم فمن شهد منكم
الشهر فليصمه وقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته
واضافة الصوم اليه اي بدليل اضافة الصوم اليه يقال صوم
رمضان لا اصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون المضاف اليه سببا
للمضاف وحاجته الى الاضافة للاختصاص والاصل في كل ثابت الحكم
وكما الاختصاص بين السبب والمسبب لثبوته به ولا اضافة
نسبة وانتم النسب الحكم الى السبب لحدوثه به وسبب وجوب
الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة بالتجارة او حيا بحولان الحيوان
به يتمكن من استئناء المال على الكمال ان الحيوان يشتمل على القصور لا يرفع
وهي مدة كاملة لاستئناء كل جنس من المال كالنقد والسائم وغيرها
فان قيل مقام النماء لعدم الاطلاع على حقيقة النماء والتقصير في
الاستئناء وانما كان المال سببا للزكاة لانها تضاعبها الزكاة المال
فكان وجود النصب وهو المال المقدس سببا واعتناء وجود السبب
التعجيل في باب الادعاء يعني ان ملك نصبا باجاء ان يؤدي الزكاة قبل حو
الحول لوجود السبب بعد وجود السبب فانقلت لما كان السبب
ملك النصبة النامي قبل الحول النصبة غير نام فلا يكون السبب موجودا
قبل الحول قلت وجود النصبة سببا للنماء شرط وسبب وجوب الحج البيت

لا يبعد في سبب وجوب
صوم رمضان شهود شهر
رمضان ١٢

لا يبعد في سبب وجوب
صوم رمضان شهود شهر
رمضان ١٢

لا يبعد في سبب وجوب
صوم رمضان شهود شهر
رمضان ١٢

لا ضافة الى البيت قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من
 استطاع اليه سبيلا وبديل عدم تكرار الوظيفة في العمران الحج
 لا يتكرر تكرار السنين والشئ انما يتكرر تكرار سببه ويتجدد بتجاده
 البيت متحد فعلم ان سببه البيت وعلى هذا ان السبب
 لو حج قبل وجود الاستطاعة ينوب لك عن حجة الاسلام لوجود
 السبب وهو البيت وبه فارق أداء الزكاة قبل وجود النصيب
 لعدم السبب فلا يجوز وسبب وجوب صدقة الفطر راس
 يمونه وبلي عليه باعتبار السبب يجوز التعجيل حتى جاداءها
 قبل يوم الفطر قوله راس يمونه وبلي عليه لقوله عليه السلام ادوا
 عن مومونه وبيان ان كلمة عن لا تنزع فد على احد الوجهين
 اما ان يكون سببا ينزع الحكم عنه او محلا يجزى عليه فيؤد
 عنه ويبطل الثاني لاستحالة الوجوب على الصبي والعبد والكافر
 والفقير فعلم انه سبب ولذلك يتنصاع عن الواجب تنصاعا
 الروس فانقلت انها تنصاع الى الفطر بقا لصدق الفطر فعلم
 ان وقت الفطر سبب كما قال الشافعي قلت ان الفطر شرط له و
 السبب لا يعمل الا بهذا الشرط وما اضافته الى الفطر فاما فانقلت
 فلم جعلتم الاضافة الى الفطر مجازا والاصل في الكلام الحقيقة

لا
 انما عا ذكرنا من اداء الحج
 قبل وجود الاستطاعة
 ينوب عن الحج
 ان المراد فان قيل قد تنفذ
 العمل والراس لا يصح ان
 يكون علة اذا العلة لا يكون
 الا وصفها والراس يكون
 وصفه فيكون المراد بالراس
 بقاء الراس وان
 انما يخلو هذه التوبة
 من وجوب عليه
 معدن
 مؤنه
 كما يقال في
 الزكاة عن ماله وفي الحج
 عن ارضه بسببهما
 كالدين في العاقلة
 القاتل خطأ
 عن
 منونه وبلي عليه
 السبب لا يعمل

9.

وايضا كما تضاف الصدقة
 صدق الفطر فكذلك تضاف الى الراس قال
 الشاعري وكثرة رؤوس الناس كثر
 فكم يرمي ١٢ ٢ دفع ارضا عشرية
 البذر ومن العاقل فالعشر على راس
 الارض عند عشرين كفا في الاثم
 وعندهما على التاربع كما في الاجازة
 وان كان بين راسين راسا واحدا
 على راس الارض عند جميعها ١٢
 خلاصة ٢٢
 لو عطل المالك الارض والعشر لا يجب
 العشر وان كانت صالحة والدليل على
 الزيادة ان كانت العشر الى الارض ان
 فاقبل فقد كثر الوجوه
 فثبتت فثبت في ان يكون
 والعري هو راس

وهي الاضافة الى السبب قلت قد تعارضت جهتا سبب فان
تضاعف الواجب بتضاعف الرؤس يقتضيان يكون الرأس سببا
والاضافة الى الفطر تقتضيان يكون الفطر سببا على ما هو الاصل
في الاضافة الا ان الاضافة يحتمل الاستعارة والتجاوز لانها من
حسن الكلام وتضمن الواجب بتضمن الرؤس لا يحتمل ان يكون تغير
السببية فحمل الاضافة على الجماع لا بالجهتين بقدر ما امكن
وسبب وجوب العشر الارض النامية بحقيقة التربة الخارجة

العشر أيضا في الأرض وسبب وجوب الخراج للأرض الصالحة
للزراعة فكانت نائمة حكما وهي نائمة بالتمكن من الزراعة وإنما
اعتبرنا النماء التقدير فيه لأن الخراج مؤنة فيه معنى العقوبة ولذا
يجب على الكافر جزاء على اعراضهم عن عبادة الله تعالى واشتغالهم بعبادة
الدنيا فاعتبرنا النماء التقدير لتحقيقا لمعنى العقوبة بخلاف العشر
فانه مؤنة فيه معنى العبادة كما نقرر في محله وسبب وجوب الوضوء

وجوب الصلوة عند البعض وهذا وجه الوضوء على من وجب عليه
 الصلوة فلا وضوء على من لا صلوة عليه كالحائض والنفساء والحمد
 لله
 شرط وهذا كالصلوة سببها وقت والطهارة شرط وقال البعض سبب

[illegible]

[illegible]

٢
التغدير هذا
معتبرة في حق
الأرش في حق
معتبرة في حق
طال لا ابتغى
انذمت وليبقى
يقص منروان
سرت الى قول
ينظمال الفص
ربكم جلا فاه
الأرش

Q

وهو قوله عليه السلام لصائمه
كلوا وشربوا ناسيا ثم طلع عليكم
فأما الطمأنينة فإني والله
فكانت مخصوصا من العلة بهذا
الطريقين ثم بقاها العلة
معلولة

عن العلفه وبقاها
انكارها

فإن قيل لا يقبل الارتفاع
والفعل المسمى لا يقبل الارتفاع
فإن قيل لا يقبل الارتفاع
فإن قيل لا يقبل الارتفاع

الناسي فجازا للخصوص قال المتنع حكم هذه العلة ثم لما منع وهو لا أثر
 يشهد به ما إذا كان الصوم والابتنع من غير استبعاد
 ومن لم يجوز قال المتنع هذا الحكم لعدم العلة لأن فعل الله منسوب
 إلى جنس الشرع فسقط عنه معنى الجنائية وصاحب الفعل عفا فيبقى الصوم
 لبقاء ركنه لا لما منع مع فوات ركنه فصل الفرض في اللغة هو
 التقدير ومفروض الشرع مقدراته بحيث لا تختم الزيادة والتقصا

وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه وحكم لزوم العمل به
والاعتقاده والطاعة المشروعة على أربعة أنواع فرض واجب
سنة ونفل فالفرض لغة التقدير قال الله تعالى فاصف ما فرضتم

أي قد تم بالتسمية وإنما سميت مفروضا للشرع فرائضا لأنها مقدر
لا تحتمل الزيادة والنقصا والفرض في الشرع ما ثبت بدليل قطعي كما
ثبت لزومها بالاية الغير المأولة وهي الدليل القطعي والوجوب في

اللغة هو السقوط يعني ما سقط على العبد بلا اختياره وقيل هو
من الوجبة وهو الاضطرار اسمى الواجب لك لكونه مضطرا بغير
الغرض والنقل فصار فرضا في حق المملوك لا يجوز تركه قصد انقلا
و

بدليل فيه شبهة كالآية المأوكة والصغير من الإحاطة الوجوه ليقول السقوف

فَوَدَّعَنَ النَّبِيَّ عَمَّ وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِينَ
فَارِزٍ ذَلِيلٍ فِيهِ ثَمَنٌ مِائَةٌ
بِالْأَمَلِ الْخَيْرِ السَّنَةِ وَالسَّيِّئِ
بِالنَّوْصَةِ مَا قَدْ نَدِمْنَا لَا
عَبْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَوَدَّعَنَ
فَوَدَّعَنَ النَّبِيَّ عَمَّ وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِينَ
فَارِزٍ ذَلِيلٍ فِيهِ ثَمَنٌ مِائَةٌ
بِالْأَمَلِ الْخَيْرِ السَّنَةِ وَالسَّيِّئِ
بِالنَّوْصَةِ مَا قَدْ نَدِمْنَا لَا
عَبْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَوَدَّعَنَ

[illegible]

من ان يرد ما في هذا
عليها فلا يرد ما في
السلوك لعدم الواجب
النوافل بقوله الطريق
والسنن الزوائد
والفرض والواجب
والفرض والواجب
وغير ذلك من غير
الواجب والسنن
من ان يرد ما في هذا

والاضطراب قوله يعني ما الخ معناه ان الواجب شرعا يسقط على
العبد المكلف به بلا اختيار منه وان الواجب شرعا كان مضطربا بين
الفرض والنفل اي مشابها للفرض حيث انه فرض في حق العمل
ونفل من حيث انه غير لازم للاعتقاد وحكمه ما ذكرنا انه فرض عملا
لا يلزم به الاعتقاد كصدقة الفطر والغائبة في الصلوة وضم
السورة والسننة في اللغة عبارة عن الطريقة المسلوكة المرصنة
في باب الدين وهي يطلق على كل طريقة سواء كان من رسول الله
او من الصالحين قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنة وسته
الراشدين المهديين عضو اعلمها بالنواجز وحكمها ان يطالب
باحياءها واستحقاق الامانة بتركها الا ان يتركها بعذر الغضب
عبارة عن الاخذ بقوة والتمسك بها والملازمة عليها والنفل
عبارة عن الزيادة ومنه سميت الغنمة نفلا لانها زيادة على ما هو
المقصود من الجهاد وفي الشرع عبارة عما هو زيادة على الفرائض
والواجبات وحكمه ان ثبانا بالمرء على فعله ولا يعاقب على تركه والنفل
والتطوع نظيران لانه كما ان النفل اسم لزيادة فكذا التطوع اسم
لايتان خيرا ياتي به عن طوع **فصل** الغزوة في اللغة هي القصد
اذا كان في نهاية الوكارة ولهذا قلنا ان الغزوة على الوطى عود في

من ان يرد ما في هذا
عليها فلا يرد ما في
السلوك لعدم الواجب
النوافل بقوله الطريق
والسنن الزوائد
والفرض والواجب
والفرض والواجب
وغير ذلك من غير
الواجب والسنن
من ان يرد ما في هذا

من ان يرد ما في هذا
عليها فلا يرد ما في
السلوك لعدم الواجب
النوافل بقوله الطريق
والسنن الزوائد
والفرض والواجب
والفرض والواجب
وغير ذلك من غير
الواجب والسنن
من ان يرد ما في هذا

من ان يرد ما في هذا
عليها فلا يرد ما في
السلوك لعدم الواجب
النوافل بقوله الطريق
والسنن الزوائد
والفرض والواجب
والفرض والواجب
وغير ذلك من غير
الواجب والسنن
من ان يرد ما في هذا

2

اے لاجپان الغنی بن عبد اللہ بن
عز الفضا لکھو کہ اے
فقیر التواکد

۲۹

من النفاذ

Q

ماہنامہ
الاجتہاد
الاسلامی

من التفتك

الحمد لله

۱۰۰

۱۰۰

مخفف الاعطى

عبدالله بن محمد

الحق في العلم

٨

تأليف
الشيخ
الشيخ

فصلنامه علمی پژوهشی مطالعات فلسفی

باب الظهار لانه كالوجود فجاز ان يعتبر موجودا عند قيام الدلالة
قوله عود في باب الظهار يعني الظاهر عند علمائنا اذا عزم على الوطئ
كانه على الحالة الاباحة حتى الكفارة ولهذا اذا قال اعزم يكون خافيا
لما فيه من معنى نهاية القصد الذي هو معنى اليميز وفي الشرع
عبارة عما الزمان من الاحكام ابتداء بسعي عن ميثانها في غاية الوكالة
لو كاد سببها وهو كوز الامر مفترضا للطاعة بحكمه انه الهناو
نحو عسده ومعناه ابتداء غير مبني على عذر واقسام الغزيرة ما
ذكرنا من الفرض والواجب وغيرهما واما الرخصة في اللغة فعبارة
عن اليسر والسهولة يقال رخص السعر اذا تبسرت الاصابه لكثرة
امثالها واشكالها وقلة الرغائب في الشرع صرف الامر من عسر الى
يسر بواسطة عذر في المكلف وانواعها مختلفة لاختلاف اسبابها
وهي اعداء العباد كما تحقق في بيان انواعها والعاقبة بئس الله
نوعين اء وما لجميع انواعها الى نوعين طليا للضبط ودفعها
للانتشار احدهما بخصصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة العفو
في باب الجنائيا وذلك نحو جراء كلمة الكفر على اللسان مع اطمينان القلب
عند الاكرام وسب النبي صلى الله عليه وآله وآله في السلم وقتل المسلم
عند الاكراه وحكمه انه لو صبر حتى قتل يكون ما جورا لا متناعا عن الجور

و غایبہ المومنین

الأدب تحقيقه هو

ان بقیہ درجہ اولیٰ

وَأَمَّا

فرض ضعيف

التي لا ينفصل الخط

فول كتاب الخط فاجوز

الخطوط من الطلاق

فقال علامه الاسلام

الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب
الذين هم خير آل الله

سماحاً ولبين كلوا

[illegible]

مفتی قیصر علی اسلام آباد

التي هي بعض
الأدلة الفاسدة
فيجب أن يترك
الجسم في فصل
واحد قلنا
هذه الأدلة
غير المتسلكات
الفاسدة التي
في فصل غير
بعض الأدلة

٢٥٣
بالكتاب والسنة
لكن زهير بن قاسم
غير صالح للفتن
فإنه متعلق بالكتاب
يبتز فساده ولم
يعظم إلا كها يقدر
السنة لحسن القائل
في الكار والذكر
في هذا الف

[illegible]

من السبيلين ان
 لا يثبت على عدم النقص
 بل هو ان يثبت على عدم النقص
 من السبيلين ان
 لا يثبت على عدم النقص
 بل هو ان يثبت على عدم النقص

ان يقول ان علة
 النقص عند الشافعي
 تخصم في الخارج من
 السبيلين في الخارج من
 على مذهبه ايجاباً
 اشتنا عدم الاخذ
 بديل الزنا فلا
 يتاثر في عدم الاخذ
 معدن على
 ابن ابي عمير فاشهر
 الشافعي هو الولادة
 وهذا فاسد لا يثبت

٢٥٢

اعدم دليل الوجود فكان عدم العلة حجة ووجه قول العامة ان عدم
 هذه العلة لا يوجب عدم الحكم لجواز ثبوته بعلة اخرى الا
 ان قولهم ان القصة غير ناقصة للوضوء لعدم خروج من السبيلين
 لا يثبت على عدم النقص لجواز ان يثبت النقص بغير الخارج من
 السبيلين كالدوم واليقين كما نقرر بالحديث وهو قوله عليه السلام
 الوضوء من كل دم سائل وبيان ان العلة المؤثرة في نقص الطهارة
 خروج النجاسة مطلقا سواء كان من السبيلين او غيرها واليقين
 لا يخلو عن خروج الرطوبة النجسة في البدن وكذا قوله هو والاخر
 لا يفتق على الاخر لانه لا ولا بينهما لا يمنع وجود علة اخرى لها
 اثر في الفتق كالقرابة المحرمة وهذا لان هذه قرابة صنيعة عن
 ادنى الذاتين وهو الاستقرار فلا نقصان عن اعلاهما او
 وسئل محمد بن ابي القصاص عن شريك الصبي يعني اذا قتل صبي
 وبالفر رجلا هل يجب القصاص علم البالغ قال محمد لا لان الصبي رفع
 عنه القلم فلا يكون مواخذاً بالقصاص فلم يكن فعل الصبي مضمونا
 به والقتل حاصل بفعله ما قلنا لم يكن بعض هذا الفعل مضمونا
 بالبراءة لم يكن هذا القتل موجبا للقصاص فقال السائل فاعلى هذا
 يجب القصاص على شريك الاب يعني فيما اذا قتل الابن بشركة

وجود علة اخرى
 هذا ما يثبت
 لمذهبا ان لا يثبت
 لعدم العلة فاسد
 صحيحا لا يستدل بمحمد
 هذه المسئلة بوجه
 والسائل لا يستدل
 العلة على عدم الحكم
 ان الاستدلال بعدم العلة
 فاسد

انما هو ان يثبت على عدم النقص
 بل هو ان يثبت على عدم النقص
 من السبيلين ان
 لا يثبت على عدم النقص
 بل هو ان يثبت على عدم النقص

عظمي الحكم
الوقت كون
استناده منقح
انفوق الزمان
ام غزلة
مامصدا رية
عالم الكمية
بعدي

ما لا يكون الاستدلال بعدم العلة المنحصرة ما روي عن محمد بن قيس
 فيما اذا غضب جرمته ثم ولدت عند الغاصب لدا ولدا للغصوب
 امانة وليس بضموز حتى اذا هلك عند الغاصب بغير فعله
 لا يلزم قيمته لانه ليس بغصوب وهذا لا الغصب اثبات اليد على
 مال الغير على وجوب زيل يد المالك ويد المالك ما كانت ثابتة
 على الولد حتى يزولها الغاصب فلو اعتبرت ثابتة على الولد لا
 يزولها اذا ظاهر عدم المنع حتى لو منع الولد بعد طلبة ضمن فكذا
 اذا تعد فيه فاذا لم يتحقق الغصب في الولد لا يكون مضمونا لان
 علة ضمان الغصب هو الغصب لا غير فتكون العلة منحصرة في
 الاستدلال بعدم الغصب على عدم الضمان وكذلك في مسألة شهود
 القصاص هي ما اذا شهد باقتل رجل فاقتصر منه ثم رجعوا انه
 لا قصاص على الشاهد لانه ليس بقاتل وهذا لان علة وجوب القصاص
 هي القتل فاذا انتفى القتل انتفى القصاص وهذا لا الغصب لان ضمان
 الغصب لقتل لازم لوجود القصاص يعني لا يلزم ضمان الغصب اطلاقا
 الا بالغصب لا يلزم القصاص اطلاقا الا بالقتل فكان الغصب للضمان
 القتل لازما للقصاص وانتفاء لازم بدله على انتفاء الملزوم وكذلك
 التمسك باستصحاب الحال التمسك بعدم الدليل اذ وجود الشيء لا

يد المالك على
 ما لا يكون الاستدلال
 فيما اذا غضب جرمته
 امانة وليس بضموز
 لا يلزم قيمته لانه
 مال الغير على وجوب
 على الولد حتى يزولها
 يزولها اذا ظاهر عدم
 اذا تعد فيه فاذا لم
 علة ضمان الغصب هو
 الاستدلال بعدم الغصب
 القصاص هي ما اذا
 لا قصاص على الشاهد
 هي القتل فاذا انتفى
 الغصب لقتل لازم
 الا بالغصب لا يلزم
 القتل لازما للقصاص
 التمسك باستصحاب

في الحكم بيننا على
 في الحكم بيننا على
 في الحكم بيننا على

لأن كونه الدليل هو التيقن دون البقاء فلو كان البقاء دليل فيكون الزمان الثاني قولا بلا دليل فيصير التمسك للزمان

أي ثبوته سبحانه المفقود عرف قل هو في اول حلال الفقد

يوجب بقاءه فيصلح حجة للعدم دون الالتزام أي مثل الاستدلال بعدم العلة الاستدلال باستصحاب الحما في كون كل منهما احتجا بلا دليل والعمل بالاستصحاب ان يجعل وجود الشيء في الزمان الاول دليلا على وجوده في الزمان الثاني وذلك في كل حكم عرف وجوبه بدليله ثم وقع الشك في زواله بعده ما خذ من الصاحبة وهي ملازمة ذلك الحكم مالم يوجد المغير وهذا يصلح حجة للالتزام عند الشك لانه لما كان ثابتا في الاصل والاصل في كل ثابت وانه بقاء فيكون ثابتا مالم يوجد الدليل المغير وعندنا هذا احتجاج بلا دليل لان وجود الشيء لا يوجب بقاءه فيكون القول بوجوب بقاءه في الزمان الثاني قولا بلا دليل لكنه حجة للعدم لا للالتزام لان الظاهر ان الحكم متى ثبت بقاءه وان كان الدليل المثبت لا يوجب البقاء ويثبت في المفقود فان حيوته ثابتة باستصحاب الحما لانه قد جازا لظاهرا انه حي فلكونه ليس بحجة موجبة لا يرث هو اقراره بان الوارث يستحق مال الغير ويلزم على الغير الحق بنفسه وكونه يصير الد فم لا يرث ماله غيره حال فقد لان حيوته الثابتة تصلح حجة لثبوت فبعدم استحقاق الغير وهذا معنى قول محمد المفقود حي في مال نفسه ميت في مال غيره وعلى هذا قلنا بجهول السبب واولاد

لأن كونه الدليل هو التيقن دون البقاء فلو كان البقاء دليل فيكون الزمان الثاني قولا بلا دليل فيصير التمسك للزمان

أي ثبوته سبحانه المفقود عرف قل هو في اول حلال الفقد

لأن كونه الدليل هو التيقن دون البقاء فلو كان البقاء دليل فيكون الزمان الثاني قولا بلا دليل فيصير التمسك للزمان

[illegible]

الحسين ان ربي علم اطمع مستقيم نوح قال لكم نوح
 ان الله اجمعين لا واية بين الساعة والارض الاربي
 ان بفتور العصور ليعرف ذلك وهو حنة سلام على نوح
 السلام على سيدنا محمد وآله وصحبه = حيوة الحيوان جلد ثاني
 ص ١١٠

هه لفظ انا الرافق
ويزانم قنبر الى مرن الى مرن ايشمار ايشمار هوذا
والله الشافى : نقدا زحيوه الحيوه ۱۲

هذه المسئلة هي المسئلة الاولى
 وهذه المسئلة هي المسئلة الثانية
 وهذه المسئلة هي المسئلة الثالثة
 وهذه المسئلة هي المسئلة الرابعة
 وهذه المسئلة هي المسئلة الخامسة
 وهذه المسئلة هي المسئلة السادسة
 وهذه المسئلة هي المسئلة السابعة
 وهذه المسئلة هي المسئلة الثامنة
 وهذه المسئلة هي المسئلة التاسعة
 وهذه المسئلة هي المسئلة العاشرة

السبعة مثلاً أيضاً إلى العشرة لزمننا العمل وهو ترجيح جهة اتصاله
 بدم الحيض بلا دليل مرجح فلذا نساقطت الجهننا بالتعارض وبقي
 الأمر على ما كان وهو عاداتها المعروفة ولو جعل قوله وعلى هذا
 إشارة إلى أن استصحاب الحائض دافعة لازمة فلا يتصور وجهه وأما
 وجه التقرير على قوله فلا يثبت لا بدليل فلا نأخذ استصحاب الحال
 المسئلة من واحد كذلك قلنا إذا ابتدأت مع البلوغ استحاضة
 فيضها عشرة أيام لأن ما دوز العشرة احتمال الحيض والاستحاضة
 فلو حكمتا بارتفاع الحيض لزمننا العمل بلا دليل بخلاف ما بعد العشرة
 لقيام الدليل على أن الحيض لا يزيد على العشرة أي وكذلك ابتداء
 البلوغ بالاستحاضة فإن الحكم بارتفاع الحيض لا دليل عليه ومن
 الدليل على أن الاستصحاب حجة للدفع وزوال السلام مسئلة لا تقو
 فانه لا يستحق غيره ميراثه ولو ما من اقارب حال فقده لا يرث
 هو منه فاندفع استحقاق الغير بلا دليل ولم يثبت الاستحقاق
 بلا دليل فان قلت بناء هذه المسئلة على أن استصحاب الحائض
 دافعة لازمة ولو جعل هذه المسئلة دليلاً عليه كازدوا قلت
 انما جعل هذه المسئلة دليلاً على أن المذهب لأصحابنا في
 استصحاب الحائض ذكرنا فان قيل قدوة عن أبي حنيفة أنه لا خمس

فلهذا المسئلة هي المسئلة الاولى
 وهذه المسئلة هي المسئلة الثانية
 وهذه المسئلة هي المسئلة الثالثة
 وهذه المسئلة هي المسئلة الرابعة
 وهذه المسئلة هي المسئلة الخامسة
 وهذه المسئلة هي المسئلة السادسة
 وهذه المسئلة هي المسئلة السابعة
 وهذه المسئلة هي المسئلة الثامنة
 وهذه المسئلة هي المسئلة التاسعة
 وهذه المسئلة هي المسئلة العاشرة

هذه المسئلة هي المسئلة الاولى
 وهذه المسئلة هي المسئلة الثانية
 وهذه المسئلة هي المسئلة الثالثة
 وهذه المسئلة هي المسئلة الرابعة
 وهذه المسئلة هي المسئلة الخامسة
 وهذه المسئلة هي المسئلة السادسة
 وهذه المسئلة هي المسئلة السابعة
 وهذه المسئلة هي المسئلة الثامنة
 وهذه المسئلة هي المسئلة التاسعة
 وهذه المسئلة هي المسئلة العاشرة

ذكره على وجه بيان انه
العذر لنفسه في انه
لا يقبل بالجنس في العبد
الاختصاص على ما
ذكره على وجه بيان انه
العذر لنفسه في انه
لا يقبل بالجنس في العبد
الاختصاص على ما
ذكره على وجه بيان انه
العذر لنفسه في انه
لا يقبل بالجنس في العبد
الاختصاص على ما

اصلا ولو في غيره
هذه كما ملأ وأما ان تكون
انت واجد الشيء من الاشياء
الواردة القادرة للناس
انه التي دفعها واما ان
اولئك دفعها للشيء
تكون انت واجد للشيء
من الاشياء الواردة
من الدفوع والاقصور
الغير المدفوعة والاقصور
في شيء من هذه الاشياء

في شيء من هذه الاشياء
التي هي الامور الثلاثة المذكورة
هنا في الحالة الاولى فان
القصور فيها محتمل كما تقدم واما
فان ثبت من القصور ان
هنا في منها قصور ذهني
ولا تنفرد في وجهك في ذلك
النظر او في الطالعة بناء على ادراكك
وان ذلك مشترك بل استبرأ واثبت على ذلك
فان اليها ردت في ذلك بالمراسلة
في ذلك الشيء فاذا افترقت عن النظر في
هنا في بالمراسلة بالبحث في
الاشياء فانظر في البحث في

٢٦٢

من اوله الى آخره على
الذي اريناك فان ظهر عليك ان
القصور في القواعد فلا تنفرد في وجهك
او شيئا من القواعد بل اثبت فانظر في
في النظر والطلعة بل اثبت فانظر في
الثالث على ذلك الوجه وهكذا ولا فائدة من
فان حصل لك الكمال فذلك الكمال عليك
كتابا اخر فانظر ان حصل لك الكمال فذلك
فذلك محلا قابلا للفيض الكمال فذلك
لا تباين من فضل الله فانك ايها العاقل
عن دماؤهم وفضل الله على
الحق وسم من خواصهم على

كانت او تصد يقية او لا خير فقط وهو الظاهر وترك التعرض
چ لها هناك الكفاء بها ههنا ولم يعكس مع ان اغلب الكفاء
بالسابق عن الاحق لان التصديق مقاصد واكثر بحثا
وايرادا بالنسبة الى الاخرى والغرض من هذه الملاحظة
ان يظهر لك هل هي متوجهة كما هو في زعم الموردم ام لا فان
ظهرت غير متوجهة اصلا فلا تلتفت اليها ان يكون المورد
عظيم الشأن موثقة الكل والاكثر فهناك القصور فيك لا فيه
فتوقف حينئذ واختر نظرك بتكريره مرة اخرى ثم بالمطابقة
مع الاقران ثم بالعرض على المشايخ والاستاذين فان اوضحوا
شبهتك فذلك والا فالتسليم والاحالة الى وقت فتحه تعالى
فاستبصر في دفعها هل هو ممكن او لا وبعد ظهور الدافع
هل يمكن دفع ما يدفعه ام لا وهكذا الى حصول التوطن
فاذا نظرت في البحث من اوله الى آخره على هذا التوجه المذكور
فلا يخلو حالك عن احد هذه الامور الثلاثة اما ان لا تكون
انت واجدا ومصيبا للشيء من القواعد اصلا فذلك اي عدم
الوجدان والا صابزا ما القصور ذهني عن ادراكه او لعدم
لكمال من حرره في التحرير بحيث لا يتطرق اليه قدح ولا نقض اصلا

وجع قد راعى في المطالعة
ان تدقق في المطالعة
لا اظنك ان لا تدقق في المطالعة
سنة او اكثر منها في المطالعة
على هذا النحو وجعلك في المطالعة
وقر جلت وجعلك في المطالعة
منها لا يحكم عن امره في المطالعة
فاذا صرت مقتدرا على ذلك الطريقي
بجنتنا لا يحكم عن امره في المطالعة
ولا

مفسر القرآن برایہ فکرا

الحمد لله والمنة له این مبارک کتاب طایبان تفسیر قرآن مجید را نوعین مستفی

ترجمہ کلی الاصول

تفسیر جلالین

فہمیشہ نکلن بہادر شہر احمد نیکو خان مسلمانو سنت پولشکل ایجنٹ چمن بھوپستان

مکتبہ الفکر اردو بازار لاہور